

إهداء إلى حجاج بيت الله الحرام

شرح رسالة

صلى الله
عليه
وسلم

هكذا حج الرسول

لسماحة الشيخ / عبد العزيز بن باز - رحمه الله -

تأليف
الفقيه إلى عفو ربه

عبد المحسن بن عبد الله الزامل

اعتنى به

فهد بن عبد اللطيف الوصيفر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الثانية ١٤٣١ هـ

طُبِعَ بِإِشْرَافِ اللَّجْنَةِ الْعِلْمِيَّةِ لِمُؤَلَّفَاتِ الْفَقِيرِ إِلَى عَفْوِ رَبِّهِ

عبد المحسن بن عبد الله الزامل

مقدمة اللجنة العلمية

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
وبعد:

فيطيب للجنة العلمية بمؤسسة الشيخ عبد العزيز بن باز الخيرية أن تقدم
بين يدي القارئ الكريم هذا الشرح الممتع النافع الموسوم بـ (شرح رسالة
هكذا حج الرسول ﷺ لسماحة الشيخ/ عبد العزيز بن باز رَحْمَتُهُ)، وقد قام
بشرحه صاحب الفضيلة الشيخ/ عبد المحسن بن عبد الله الزامل - وفقه
الله وسدده -

وقد اشتمل هذا الشرح المبارك على فوائد نافعة، نسأل الله تعالى أن يشيب
الماتن والشارح، وكل من سعى إلى نشر هذه المادة النافعة، كما نسأله
سبحانه أن يضاعف الأجر والثوبة لسماحة شيخنا/ عبد العزيز بن باز
رَحْمَتُهُ، وأن يجعل هذه الرسالة من العلم النافع الذي يجري عليه أجره في
قبره، وأن يجمعنا به والشارح والقارئ الكريم في دار كرامته مع الأحبة
محمد ﷺ وصحبه.

اللجنة العلمية

بمؤسسة الشيخ عبد العزيز بن باز الخيرية

قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمته الله (١):

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أيها المسلمون من حجّاج بيت الله الحرام: أسأل الله لنا ولكم التوفيق لما يُرضيه والعافية من مُضَلَّاتِ الفتن، كما أسأله سبحانه أن يُوفِّقكم جميعاً لأداء مناسككم على الوجه الذي يُرضيه، وأن يتقبل منكم وأن يردكم إلى بلادكم سالمين موفقين، إنه خير مستنول.

أيها المسلمون من الحجّاج وغيرهم: إن وصيتي لكم هي تقوى الله سبحانه في جميع الأحوال والاستقامة على دينه والحذر من أسباب غضبه، وإن أهم الفرائض وأعظم الواجبات هو توحيد الله والإخلاص له في جميع العبادات، مع العناية باتباع رسوله صلى الله عليه وآله وسلم في الأقوال والأعمال، وأن تؤدّي مناسك الحج وسائر العبادات على الوجه الذي شرعه الله لعباده على لسان رسوله وخليته وصفوته من خلقه نبينا وإمامنا وسيدنا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم. وإن أعظم المنكرات وأخطر الجرائم هو الشرك بالله سبحانه، وهو صرف العبادة أو بعضها لغيره سبحانه؛ لقول الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾

(١) في مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢١٦/١٦) و(٢٣٧/١٧)، لسماحة الشيخ

العلامة/ عبد العزيز بن عبد الله بن باز - رحمه الله تعالى -، جمع وترتيب وإشراف: د. محمد

بن سعد الشويمر. طبعة دار المؤيد، الثانية ١٤٢٣ هـ.

[النساء: ١١٦، ٤٨]، وقوله سبحانه يُخاطب نبيه محمداً ﷺ: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِن أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٦٥﴾﴾ [الزمر: ٦٥].

حُجَّاجَ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ: إن نبينا محمداً ﷺ لم يحج بعد هجرته إلى المدينة إلا حجة واحدة وهي حجة الوداع وذلك في آخر حياته ﷺ، وقد عَلَّمَ النَّاسَ فِيهَا مَنَاسِكَهُمْ بِقَوْلِهِ وَفَعَلَهُ، وَقَالَ لَهُمْ ﷺ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ».

فالواجب على المسلمين جميعاً أن يتأسوا به في ذلك، وأن يُؤدِّوا مَنَاسِكَهُمْ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي شَرَعَهُ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُ ﷺ هُوَ الْمَعْلَمُ الْمُرْشِدُ، وَقَدْ بَعَثَهُ اللَّهُ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ وَحُجَّةً عَلَى الْعِبَادِ أَجْمَعِينَ، فَأَمَرَ اللَّهُ عِبَادَهُ بِأَنْ يُطِيعُوهُ، وَبَيَّنَّ أَنْ اتِّبَاعَهُ هُوَ سَبَبُ دُخُولِ الْجَنَّةِ وَالنَّجَاةِ مِنَ النَّارِ، وَأَنَّهُ الدَّلِيلُ عَلَى صِدْقِ حُبِّ الْعَبْدِ لِرَبِّهِ وَعَلَى حُبِّ اللَّهِ لِلْعَبْدِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، وَقَالَ سَبْحَانَهُ: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [النور: ٥٦]، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وَقَالَ سَبْحَانَهُ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ

اللَّهُ كَثِيرًا ﴿ [الأحزاب : ٢١] ، وقال سبحانه: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ
 وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا
 الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٣﴾ وَمَنْ
 يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ
 عَذَابٌ مُهِينٌ ﴿ [النساء: ١٣ - ١٤] ، وقال عز وجل: ﴿ قُلْ
 يَأْتِيهَا النَّاسُ إِيَّيَ رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ
 السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ
 آلِ نَبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ
 تَهْتَدُونَ ﴿ [الأعراف: ١٥٨] ، وقال تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ
 اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴿ [آل عمران: ٣١] ، والآيات
 في هذا المعنى كثيرة.

فوصيتي لكم جميعاً ولنفسي تقوى الله في جميع الأحوال والصدق
 في متابعة نبيه ﷺ في أقواله وأفعاله لتفوزوا بالسعادة والنجاة في الدنيا
 والآخرة.

الشرح

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد
وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذا شرح مختصر لرسالة مختصرة لشيخنا العلامة/
عبدالعزیز بن عبد الله بن باز غفر الله له ورحمه.

بدأها تعالى بوصيته للحجاج بتقوى الله عز وجل واتقاء
مساخطه والعناية بالتوحيد ومتابعة النبي صلى الله عليه وسلم.

فأما الوصية بالتقوى فهي وصية الله سبحانه وتعالى للأولين
والآخرين، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ
قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ [النساء: ١٣١]، وكان صلى الله عليه وسلم يوصي
بعض أصحابه بالتقوى كما ثبت في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند أحمد
والترمذي بسند حسن أنه صلى الله عليه وسلم أتاه رجلٌ وقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أُرِيدُ
أَنْ أَسَافِرَ فَأَوْصِنِي، قَالَ صلى الله عليه وسلم: (عَلَيْكَ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالتَّكْبِيرِ عَلَى كُلِّ
شَرَفٍ)، وإذا كانت الوصية للمسلم بالتقوى تُشرع في كل حال،

فوصيته بالتقوى إذا أراد السفر أكد، وسيأتي - إن شاء الله - أنه يُشرع للمسلم إذا أراد أن يُسافر أن يدعو بدعاء السفر.

ثم ذكر الشيخ رحمته الله بعد ذلك: العناية بالتوحيد، والإخلاص لله سبحانه وتعالى في جميع الأعمال، ولا شك أن التوحيد شرط لقبول الأعمال، فهو رأسها وأصلها، ولا يتم إلا بأصلين هما شرطان له، الأول: الإخلاص لله عزَّ وجلَّ. والثاني: المتابعة للنبي صلى الله عليه وسلم. كما قال سبحانه وتعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أُحَدِّثُ﴾ [الكهف: ١١٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النساء: ١٢٥]، فإسلام الوجه لله سبحانه وتعالى: هو الإخلاص لله عزَّ وجلَّ، والاتباع: هو أن يكون العمل صواباً وفقاً لما جاء في الكتاب والسنة.

ثم ذكر الشيخ رحمته الله تأدية المناسك على الوجه الذي شرعه الله لعباده على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، وهذا هو الواجب على المكلف إذا أراد عملاً من الأعمال، أن يتعلم ما شرعه سبحانه وتعالى في هذا العمل؛ حتى يعبد الله عزَّ وجلَّ على بصيرة، فمن أراد التجارة فعليه أن يتعلم من أمور البيع ما يحتاج إليه من ذلك، وكذلك من أراد الصيد وجب

عليه أن يتعلم أحكام الصيد ما يحل منه وما يحرم، وأحكام الذكاة وما أشبه ذلك، ما يحتاج إليه من ذلك، فإذا كان هذا في مثل هذه الأمور المباحة من تجارة أو صيد، فكيف إذا كان رُكناً من أركان الإسلام بشرط الإستطاعة، فإن تعلم أحكامه التي يحتاجها في حجه يجب عليه؛ حتى يعبد الله عزَّ وجلَّ على بصيرة، وهذا في سائر العبادات من صلاة وزكاة وصوم ونحوها.

ثم حذر الشيخ رحمته الله من الشرك: وهو صرف العبادة أو بعضها لغيره سبحانه وتعالى، فالعمل لا يصح إلا بالتوحيد، والشرك يُبطل الأعمال، قال تعالى: ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِن عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴾ [الفرقان: ٢٣]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَىٰ الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِن أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [الزمر: ٦٥]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَمْشُونَ ﴾ [الأنعام: ٨٨]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ. وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ

كَرْهُونَ ﴿٥٤﴾ [التوبة: ٥٤]، فالواجب على العبد أن يحذر الشرك وطُرقه الموصلة إليه، من البدع ونحوها، وأن يُحذَّر منه.

ثم ذكر الشيخ رحمته الله أنه عليه السلام لم يحج بعد هجرته من المدينة إلا حجة واحدة، وهي حجة الوداع، وقال عليه السلام: (لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ، فَإِنِّي لَا أَدْرِي لَعَلِّي لَا أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ) رواه مسلم، فهذه الحجة بين فيها عليه السلام الحج بفعله وبقوله، ولهذا يُشرع للمكلف أن يتعلم حجة النبي عليه السلام؛ حتى يؤدي الحج كما أمر الله سبحانه وتعالى، فيأتسي به عليه السلام في جميع أموره.

وقول الشيخ رحمته الله: (هو المعلم المرشد) هذا ثبت في صحيح مسلم أنه عليه السلام قال: (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَبْعَثْنِي مُعْتَسًا وَلَا مُتَعْتَسًا، وَلَكِنْ بَعَثَنِي مُعَلِّمًا مُسِيرًا)، ولهذا كان الواجب أن تؤخذ صفة الحج منه عليه السلام، فقد بين غاية البيان، ووضح غاية الوضوح، فبين عليه السلام بفعله وبقوله مبالغة في النصح للأمة، فحج والناس معه يرون حجّه عليه السلام، ونقل الصحابة رضي الله عنهم صفة حجّه، ففي حديث جابر رضي الله عنه الطويل، المنسك العظيم في صحيح مسلم، فيه بيان صفة حجّه عليه السلام، وكما بين عليه السلام الحج بفعله وبقوله كما تقدم، فقد بين الصلاة بفعله وبقوله فقال: (صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي) رواه البخاري، وعلم المسبي صلواته؛ كما رواه الجماعة عن أبي هريرة رضي الله عنه، فصلوات الله وسلامه عليه.

ثم ذكر الشيخ رحمته الله أن الله عزَّ وجلَّ بعث نبيه صلى الله عليه وسلم رحمة للعالمين، وُحجة على العباد أجمعين، فلم يبق بعد ذلك عُذرٌ في تفريط العبد وتقصيره، في ترك تعلم ما أوجب الله سبحانه وتعالى.

وينبغي للمسلم إذا أشكل عليه شيء أن يسأل أهل العلم، قال سبحانه وتعالى: ﴿ فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٤٣] فلا يجوز للعبد أن يُقدم على أمرٍ من الأمور قبل أن يعلم حكم الله سبحانه وتعالى، وهو غير معذور ما دام يستطيع سؤال أهل العلم أو البحث فيما يُعرض له من ذلك.

ثم بين الشيخ رحمته الله أن اتباعه صلى الله عليه وسلم هو سبب دخول الجنة والنجاة من النار، وأنه الدليل على صدق حبِّ العبد لربه وعلى حبِّ الله للعبد، وذكر رحمته الله الآيات في ذلك ومنها قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [آل عمران: ٣١]، فجعل سبحانه وتعالى اتباع النبي صلى الله عليه وسلم شرطاً لمحبه، وأن دعوى المحبة بلا اتباع لا قيمة لها، ثم بين الجزاء على ذلك، وهو محبة الله عزَّ وجلَّ للعبد ومغفرته له، وهذا هو الذي يُسابق إليه الخُلص من العباد، لعله يظفر بمحبة الله له.

وهذه الوصية من الشيخ رحمته الله غاية في النصح لعموم المسلمين، وهذا امثال لقول النبي ﷺ: (الدِّينُ النَّصِيحَةُ) قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: (لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَعَامَّتِهِمْ) رواه مسلم، ولما ثبت في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه ﷺ قال: (حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتُّ) وذكر منها: (وَإِذَا اسْتَنْصَحَكَ فَانصَحْ لَهُ)، فالنصيحة بين أهل الإسلام واجبة، وخاصة من أهل العلم فهي أكد؛ لأن الناس يأتسون ويقتدون بهم.

ومما يوصى به الحاج أيضاً إذا أراد الحج أن يعتني بأهله وأولاده ومن يخلفهم بأن يوصيهم بتقوى الله سبحانه وتعالى؛ لأن هذا من النصح، وكذلك عليه أن يعتني بما عليه أو له من حقوق فيكتب وصيته، وكتابة الوصية مشروعة للمسلم في كل حال، لكنها تتأكد حينما يريد السفر؛ لأنه لا يدري ماذا يعرض له في سفره، وقد ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه ﷺ قال: (مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ، يَبِيْتُ لِبَيْتَيْنِ، إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ)، والوصية في الشيء الذي يكون حقاً عليه وليس هنالك ما يُثبته من شهادة أو توثيق أو غير ذلك، وكذلك الوصية بالحقوق الواجبة التي لا يَبِينة لها، أو توثيق أو رهن مُحْرَز، فإنها واجبة.

وتكون الوصية مستحبة فيما يُريد أن يُوصي به، بشيء من ماله من صدقة أو غير ذلك، مما يبقى نفعه بعد وفاته، لكن بثلاثة شروط:

١- أن تكون في الثلث.

٢- أن تكون لغير وارث.

٣- أن لا يضر بالورثة، بأن يكون المال قليلاً والورثة كثيرين، فلو أوصى بشيء، تضرر به الورثة، وهذا الشرط يُؤخذ من عموم أدلة الشريعة ومعانيها، وهو واضح، ومن ذلك ما ثبت أنه ﷺ ردَّ صدقة الذي جاء بِمِثْلِ بَيْضَةٍ مِنْ ذَهَبٍ، وقال: (يَأْتِي أَحَدُكُمْ بِمَا يَمْلِكُ فَيَقُولُ هَذِهِ صَدَقَةٌ، ثُمَّ يَقْعُدُ يَسْتَكِفُّ النَّاسَ؟ خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرٍ غِنَى) رواه أبو داود عن جابر رضي الله عنه، فإذا كان ردّه حال حياته، فمن أوصى به بعد وفاته ويترك أولاده يتضررون، أولى بالرد.

فعلى هذا فحال الوصية تختلف، فقد تستحب الوصية بأقل من الثلث، وهذا بحسب مال الشخص كثرة وقلة، وبحسب أولاده كثرة وقلة، وبحسب شدة حاجتهم، فقد يكون أولاده مستغنين بمال فيوصي مثلاً بالثلث، وقد يكونون غير مستغنين ووصيته بالثلث تشق عليهم،

فِيُسْتَحَبُّ أَنْ يُوصَى بِأَقْلٍ مِنَ الثَّلَاثِ، وَقَدْ يَكُونُ تَرْكُ الْوَصِيَّةِ هُوَ الْأَوْلَى كَمَا تَقْدُمُ.

وَيُشْرَعُ لِلْحَاجِّ إِذَا حَجَّ أَنْ تَكُونَ نِيَّتُهُ خَالِصَةً لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَلَا تَشُوْبُهُ نِيَّةٌ أُخْرَى وَلَوْ كَانَتْ مَبَاحَةً، وَإِنْ كَانَ لَا بَأْسَ مِنْ طَلْبِ الْمَبَاحِ مِنْ طَلْبِ الرِّزْقِ وَالتَّجَارَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَالْنِيَّةُ الْمَبَاحَةُ لَا تُؤْثِرُ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، لَكِنْ إِذَا حَجَّ بِنِيَّةٍ خَالِصَةٍ لَمْ تَخَالِطْهَا أَيُّ نِيَّةٍ وَلَوْ كَانَتْ مَبَاحَةً، فَإِنَّهُ أَفْضَلُ وَأَبْلَغُ فِي إِتْمَامِ الْحَجِّ، مَا دَامَ يَمْلِكُ مِنَ النِّفْقَةِ مَا يَكْفِيهِ لِحَجِّهِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهِ.

وَمَا يُشْرَعُ لِلْحَاجِّ إِذَا قَصَدَ بَيْتَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَا يُشْرَعُ لِكُلِّ مُسَافِرٍ إِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنْ بَيْتِهِ، بِأَنْ يُودِعَ إِخْوَانَهُ حَتَّى يَدْعُوا لَهُ، كَمَا ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِمَا أَنَّ قَزْعَةَ قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ عُمَرَ: هَلُمَّ أَوْدَعَكَ كَمَا وَدَّعَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أَسْتَوْدِعُ اللَّهَ دِينَكَ وَأَمَانَتَكَ وَخَوَاتِيمَ عَمَلِكَ)، وَثَبَتَ مَعْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْحَطْمِيِّ ؓ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، فَيُشْرَعُ لِلْحَاجِّ إِذَا أَرَادَ الْحَجَّ أَنْ يُودِعَ إِخْوَانَهُ حَتَّى يَظْفَرُ بِوَصِيَّتِهِمْ لَهُ وَدَعَائِهِمْ لَهُ بِأَنْ يَحْفَظَ اللَّهُ لَهُ دِينَهُ.

وكذلك يُشرع للحاج أن يعتني بالأذكار والأدعية الواردة، ومن ذلك: دعاء السفر؛ كما ثبت في صحيح مسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما:
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اسْتَوَى عَلَى بَعِيرِهِ خَارِجًا إِلَى سَفَرٍ، كَبَّرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ﴾ [الزخرف: ١٣، ١٤] اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبِرَّ وَالتَّقْوَى، وَمِنَ الْعَمَلِ مَا تَرْضَى، اللَّهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا هَذَا، وَاطْوِ عَنَّا بُعْدَهُ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعَثَاءِ السَّفَرِ، وَكَآبَةِ الْمُنْظَرِ، وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ) وَإِذَا رَجَعَ فَاهُنَّ وَزَادَ فِيهِنَّ: (أَيُّونَ، تَائِبُونَ، عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ)، وجاءت أحاديث أخرى في هذا الباب لكن حديث ابن عمر رضي الله عنهما من أتمها.

ويُشرع أيضاً للحاج أن يُكثر من ذكر الله عزَّ وجلَّ، ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ كَانَ إِذَا قَفَلَ مِنْ غَزْوٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ؛ يُكَبِّرُ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ، ثُمَّ يَقُولُ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، أَيُّونَ، تَائِبُونَ، عَابِدُونَ، سَاجِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ)، وفي صحيح

البخاري من حديث جابر رضي الله عنه: (كُنَّا إِذَا صَعِدْنَا كَبْرَنَا، وَإِذَا نَزَلْنَا سَبَّحْنَا)، وثبت في الصحيحين من حديث أبي موسى رضي الله عنه أنه قال: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي سَفَرٍ فَكُنَّا إِذَا عَلَوْنَا كَبْرَنَا - وَكَانُوا قَدْ رَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّكْبِيرِ - فَقَالَ صلى الله عليه وسلم: (ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا قَرِيبًا).

ويُشرع للحاج أيضاً إذا كان في سفره ودخل قرية أو مرَّ بقرية في طريقه أن يقول: (اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَمَا أَظْلَلْنَ، وَرَبَّ الْأَرْضِينَ السَّبْعِ وَمَا أَقْلَلْنَ، وَرَبَّ الشَّيَاطِينِ وَمَا أَضَلَلْنَ، وَرَبَّ الرِّيَاحِ وَمَا ذَرَيْنَ، فَإِنَّا نَسْأَلُكَ خَيْرَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ وَخَيْرَ أَهْلِهَا، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ أَهْلِهَا وَشَرِّ مَا فِيهَا)؛ كما ثبت عند النسائي في "السنن الكبرى" من حديث صهيب رضي الله عنه.

وكما تقدم فإنه يُشرع للحاج أن يتعلم أحكام الحج، وكذلك يُشرع له أن يتعلم أحكام العمرة؛ لأنها واجبة على القول المختار كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

تعريف العمرة والحج

العمرة لغة: الزيارة.

وشرعاً: هي قصد البيت بنسك وطواف وسعي.

وأما الحج في اللغة: القصد إلى مُعَظَم.

وشرعاً: قصد مكة والمشاعر لعملٍ مخصوص في زمن مخصوص.

فضل العمرة والحج

والعمرة والحج مشروعان على الدوام، وقد ثبتت النصوص

الصحيحة في فضلها، منها: ما جاء في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ)، وثبت في الحديث الصحيح المروي من طرق من

حديث عامر بن ربيعة، ومن حديث عبد الله بن مسعود، ومن حديث

عمر رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: (تَابِعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَإِنَّهُمَا يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ وَالذُّنُوبَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَيْسَ لِلْحَجَّةِ الْمَبْرُورَةِ ثَوَابٌ إِلَّا الْجَنَّةُ) وقد رواه الترمذي وغيره. وثبت في

الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه ﷺ قال: (مَنْ حَجَّ لِلَّهِ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ)، وثبت أيضاً في الصحيحين من حديث

أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: (إِيمَانُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ)، قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: (الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)، قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: (حَجٌّ مَبْرُورٌ)، وجاء في صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أنه قال لعمر بن العاص رضي الله عنه: (أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْحَجَّ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ)، وهذا موافق لما قبله من قوله ﷺ: (مَنْ حَجَّ لِلَّهِ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ)، وهذه بشارة عظيمة للحاج حيث يرجع طاهراً من الذنوب، وظاهره أنه يهدم الذنوب كلها صغيرها وكبيرها، لكن بشرطه الوارد في الحديث.

حكم العمرة ووقتها وحكم تكرارها

العمرة واجبة على المكلف المستطيع على الصحيح كما هو مذهب الإمامين أحمد والشافعي - رحمهما الله -؛ لأدلة متعددة في هذا الباب منها: حديث أبي رزین العقيلي رضي الله عنه بإسناد جيد: (حُجَّ عَنْ أَبِيكَ وَاعْتَمِرْ) رواه الخمسة؛ ومنها: حديث ابن عمر رضي الله عنهما لما ذكر أعمال الإسلام قال: (وَتُحَجُّ وَتَعْتَمِرُ) رواه ابن خزيمة وإسناده صحيح؛ ومنها: حديث الصبي ابن مَعْبُدٍ في سنن أبي داود بإسناد جيد أنه رضي الله عنه قال: رأيتُ الحجَّ والعمرة مكتوبتين عليَّ فأهللتُ بهما، قال عمر رضي الله عنه: (هُدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ ﷺ)، ومنها: ما جاء في مسند الإمام أحمد وسنن ابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها

بإسنادٍ صحيح أنها قالت للنبي ﷺ: هَلْ عَلَى النِّسَاءِ مِنْ جِهَادٍ؟ قَالَ: (نَعَمْ، عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ لَا قِتَالَ فِيهِ: الْحُجُّ وَالْعُمْرَةُ)، لكنها لا تجب على المرأة إلا مع زوج أو محرم، ولا يجوز لها أن تسافر بلا محرم، في جميع الأسفار ومن ذلك سفر الحج والعمرة؛ للنصوص الصريحة في هذا الباب، والنبي ﷺ لما نهى النساء أن يسافرن بلا محرم، لم يكن سفر المرأة في عهده غالباً إلا في حج أو جهاد، بل جاء في بعض النصوص ما يدل على النص على سفر الحج، كما ثبت في الصحيحين أنه ﷺ قال: (لَا يَحْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ، وَلَا تُسَافِرَنَّ امْرَأَةٌ إِلَّا وَمَعَهَا مُحْرَمٌ)، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اكْتَبَيْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا وَخَرَجْتُ امْرَأَتِي حَاجَّةً، قَالَ: (اذهَبْ فَحُجِّ مَعَ امْرَأَتِكَ)، فَأَمَرَهُ ﷺ أن يترك ما هو فيه من الجهاد وقد تعين عليه؛ لأنه قال: (اَكْتَبَيْتُ)، وهذا يدل على أَنَّ المحرَّم في حق المرأة واجب إذا أرادت السفر.

ولا بأس أن يعتمر في السنة مراراً على الصحيح إلا لمن كان مُتلبساً بالحج، فإنه لا يعتمر، أما ما يفعله كثير من الناس من تكرار العمرة من مكة، بأن يخرج من مكة إلى الحل ويعتمر كل يوم مرة، وربما في اليوم أكثر من مرة، فهذا غير مشروع عند جمع من أهل العلم، بل قال تقي الدين ابن تيمية رحمته: (هو بدعة). وقال طاووس رحمته: (الذين

يعتمرون من التنعيم، ما أدري يُؤجرون عليها أو يُعذبون؟ قيل له: فلم يُعذبون؟ قال: لأنه يدعُ الطواف بالبيت، ويخرجُ إلى أربعة أميال ويحيءُ، وإلى أن يحييءُ من أربعة أميال قد طاف مائتي طواف، وكلما طاف بالبيت كان أفضل من أن يمشي في غير شيء، ولذا فإن المشروع أن يُنشيء العمرة من بلده أو من الميقات.

حكم الحج

والحج يجب على المكلف مرة واحدة في العمر إذا كان مستطيعاً بالنص والإجماع، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، والحج ركنٌ من أركان الإسلام؛ كما ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه ﷺ قال: (بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ)، وقال ﷺ كما في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ فُرِضَ عَلَيْكُمُ الْحَجُّ فَحُجُّوا)، وجاء معناه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عند أبي داود، وظاهر هذه النصوص أن الحج واجب على الفور، وهو الصحيح من قولي أهل العلم.

وكذلك على الصحيح في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، أنها نزلت في العام التاسع، والنبى ﷺ بادر إلى الحج منذ أن نزلت هذه الآية، لكنه لم يحج في العام التاسع إما لعدم تمكنه؛ لأن الوقت ضاق، والناس سوف يحجون معه ويُعلمهم أحكام الحج وصفته، وإما لأن البيت لم يتهيأ لأجل أن يحج ﷺ، ولهذا أمر أبا بكر رضي الله عنه أن يحج حتى يُزيل ما حول البيت من أصنام، فلما تهيأ له البيت حج ﷺ في العام العاشر.

المواقيت

فقد بين ﷺ المواقيت، وأنها خمسة وهي:

١- ذو الحليفة، ميقات أهل المدينة.

٢- الجحفة، ميقات أهل الشام ومصر والمغرب، وهي قرية قديمة خربت، فصار مكانها (رابغاً).

٣- يَلَمَلَم، ميقات أهل اليمن، ويُسمى (السَّعْدِيَّة).

٤- قرن أو قرن المنازل، ميقات أهل نجد، ويُسمى (السَّيْل الكبير).

٥- ذات عِرْق، ميقات أهل المشرق كالعراق، ويُسمى (الضَّرِيَّة).

ودليل الأربعة الأول ما أخرج الشيخان من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه ﷺ: (وَقَتَّ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلِأَهْلِ نَجْدِ قَرْنِ الْمَنَازِلِ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمَلَمَ، هُنَّ هُنَّ وَلَيْنَ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ)، وفي الصحيحين أيضاً من حديث ابن عمر

عنه: أنه ﷺ قال: (يُهِلُّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَيُهِلُّ أَهْلَ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَيُهِلُّ أَهْلَ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ) قَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: وَذُكِرَ لِي - وَلَمْ أَسْمَعْ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (وَيُهِلُّ أَهْلَ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ).

وأما ذات عرق فقد ورد فيها عدة أخبار، واختلف فيها أهل العلم في ثبوتها، وهل الذي وقته النبي ﷺ أو عمر رضي الله عنه؟ والثابت في صحيح البخاري أن عمر رضي الله عنه هو الذي وقته لأهل العراق، ولفظه فيه أن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: لَمَّا فُتِحَ هَذَانِ الْمِصْرَانِ أَتَوَا عُمَرَ، فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّ لِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَا وَهُوَ جَوْزٌ عَنْ طَرِيقِنَا، وَإِنَّا إِنْ أَرَدْنَا قَرْنَا شَقَّ عَلَيْنَا. قَالَ: (فَانظُرُوا حَدَّوَهَا مِنْ طَرِيقِكُمْ). فَحَدَّ هُنَّ ذَاتَ عِرْقٍ، وَالْمِصْرَانِ: هُمَا الْبَصْرَةُ وَالْكُوفَةُ، وَاتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَيْهِ، وَثَبِتَ أَيْضاً هَذَا الْمَعْنَى فِي حَدِيثِ جَابِرٍ رضي الله عنه عِنْدَ مُسْلِمٍ، لَكِنَّهُ لَمْ يَجِزْ بِرَفْعِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الزَّبِيرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا رضي الله عنه: يُسْأَلُ عَنْ الْمَهَلِّ فَقَالَ: سَمِعْتُ - أَحْسَبُهُ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ - فَقَالَ: (مُهَلُّ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَالطَّرِيقُ الْآخَرُ الْجُحْفَةُ، وَمُهَلُّ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنَ ذَاتِ عِرْقٍ، وَمُهَلُّ أَهْلِ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ، وَمُهَلُّ أَهْلِ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ)، وَمَنْ لَمْ يُثَبِّتْ تَوْقِيتَ ذَاتِ عِرْقٍ قَالَ: يَبْتَعُدُ أَنْ يَكُونَ ﷺ وَقْتَهُ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ؛ لِأَنَّ أَمْرَ الْمِيقَاتِ مِنَ الْمَعَالِمِ الظَّاهِرَةِ، فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا وَمَعْرُوفًا عِنْدَ

الصحابة، ولو كان وقته ﷺ لكان من أشهر الأمور، فكيف يكون ﷺ وقته ويمضي عهد أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ولا يُعلم، فأين الصحابة رضي الله عنهم الذين سمعوه في عهد النبي ﷺ ونقلوه، وقد كانوا في عهد عمر رضي الله عنه متوافرين.

ومن أهل العلم من حكم بصحة الخبر الوارد في ذات عرق وقال: إن له طُرْقاً يُقوي بعضها بعضاً، ومن طرقه: ما رواه النسائي من حديث عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ وقت ذات عرق لأهل العراق. وظاهر إسناده الصحة، وعلى هذا يُمكن أن يُقال: إن توقيت عمر رضي الله عنه -المُحدَث المُلهم- وافق توقيت النبي ﷺ.

وأجابوا عن خفائه عن عمر رضي الله عنه، وسبب عدم اشتهاار ميقات ذات عرق: أن توقيته كان متأخراً في حجة الوداع، كما في حديث الحارث بن عمرو السهمي رضي الله عنه عند أبي داود قال: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِمِنَى -أَوْ بِعِرْقَاتِ- وَقَدْ أَطَافَ بِهِ النَّاسُ، قَالَ: فَتَجِيءُ الْأَعْرَابُ فَإِذَا رَأَوْا وَجْهَهُ، قَالُوا: هَذَا وَجْهُ مُبَارَكٌ، قَالَ: وَوَقَّتْ ذَاتَ عِرْقٍ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ. وبالجملة فقد وقع الإجماع على هذا الميقات، والله أعلم.

وهذه المواقيت هي لأهلها ولمن مرّ عليها من غير أهلها، فكل من جاء من أيّ جهة من الدنيا قاصداً مكة فلا بد أن يمرّ على ميقات من هذه المواقيت أو يحاذيه برّاً أو بحراً أو جوّاً، ولا يجوز لمن مرّ بواحد من

هذه المواقيت وهو يُريد النسك أن يمرّ بلا إحرام، ومن جاوزه غير محرم فإنه يجب عليه أن يرجع إلى الميقات فيُحرم منه، فإن أحرم بعدما جاوزه فإن عليه دم، ومن كان دون هذه المواقيت مثل أهل الشرائع وأم السَّلَم وأهل جدّة وما شابه ذلك، فإنهم يُحرمون من بيوتهم إذا أرادوا النَّسك.

والمارّ بالمواقيت له أحوال، الأول: حال لا يريد نسكاً، فهذا لا يلزمه الإحرام على الصحيح؛ لقوله ﷺ: (يَمَّنْ أَرَادَ الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ)، فمفهومه أن من لم يرد نسكاً لا يلزمه الإحرام.

والثاني: أن يمرّ بالميقات وهو يُريد النسك فهذا لا يجوز له أن يُجاوز الميقات إلا بإحرام؛ لقوله ﷺ: (يَمَّنْ أَرَادَ الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ)، فإن لم يُحرم وجاوز الميقات وهو يُريد النسك عالماً فهو آثم ويجب عليه أمران:

١ - التوبة.

٢ - إذا كان قد أحرم، فأحرامه صحيح ويجب عليه دم (ذبح شاة، أو سُبُع بدنة، أو سُبُع بقرة)؛ لتركه الإحرام من الميقات، وإذا كان لم يُحرم فيجب عليه الرجوع والإحرام من ميقاته ولا فدية عليه، وإن مرّ بميقات آخر فالصحيح أنه لا يلزمه الرجوع إلى ميقاته ويكفيه أن يُحرم

من ذلك الميقات الذي مرّ به، وخاصة إذا كان الميقات الثاني أبعد من ميقاته، فالجواز فيه أظهر، فيُحرم منه ثم يُكمل نسكه.

والثالث: مَنْ مرّ وهو متردد، فنقول إنّه لا يلزمه شيء، فإنّ نوى بعد ذلك وجزم، فإنه يُحرم من مكانه الذي نوى فيه إذا كان خارج الحرم.

وأما من مرّ بالميقات وهو يريد النسك ويُريد عملاً آخر، فإن أمرناه بالإحرام لم يتمكن من إتمام عمله الذي قصده، فنقول: الأولى له أن يُحرم إذا مرّ بالميقات، فإن احتاج بعد ذلك إلى لبس المخيط، لبسه وفدى بذبح شاة أو إطعام ستة مساكين، لكل مسكين نصف صاع، أو صيام ثلاثة أيام، لأن تحصيل العمرة مع الفدية خيرٌ من تركها بالكلية، وإما أن يُؤخر إحرامه حتى يفرغ من عمله ثم يرجع إلى الميقات فيُحرم منه.

الوصول إلى الميقات

مَنْ أراد الحج أو العمرة إما أن يَمُرّ بالميقات فيُحرم منه، وإما أن يُحاذيه برّاً أو جوّاً أو بحراً، فالواجب عليه إذا حاذى الميقات وهو على سيارة أو دابة أو طائرة أو سفينة: أن يُحرم، وهذا إما أن يكون بمعرفته هو، أو بمعرفة غيره ممن يُعلمه بذلك، فإن خشي أن يفوت، كأن يكون في

طائرة، فليسرعتها قد يتجاوزه قبل أن يُحرم، فالمشروع الاحتياط، بأن يُحرم قبل ذلك بقليل، والمعتاد أن طاقم الطائرة يُعلنون عن وقت الوصول إلى الميقات، فإذا عَلِمَ، يحتاط قبل الوصول بدقائق يسيرة ويُحرم، وهذا من المواضع التي يُشرع الاحتياط فيها، حذراً من تجاوز الميقات بلا إحرام.

فإذا وصل الحاج أو المعتمر إلى الميقات، فالسنة في حقه أن يتجرد من المَخِيط وأن ينتظف بحفّ شاربه، وترف إبطه إن تيسر وإلا حلّقه، وكذا حلق شعر العانة وقلم الظفر، ولم يأت في الأدلة الدلالة على إزالة الشعر أو الظفر عند الإحرام، لكن نقول هذه الأمور من خصال الفطرة المشروعة، تتأكد في مثل هذا الموطن، ولهذا ثبت في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: (كُنْتُ أُطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ حِينَ يُحْرِمُ، وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ)، ففي هذا الحديث دلالة على أنه يُشرع لمن أراد الإحرام أن يتزين بالطيب وكذا بالغسل - كما سيأتي إن شاء الله -، فكذلك يُشرع له أن يتخلّى مما يُنافي النظافة من حلق الشعر وقلم الظفر كما تقدم، وكما أنه أيضاً مشروع في يوم الجمعة للمسلم أن يغتسل، وأن يُزيل ما طال من شعر إبطه وعانته، فكذلك أيضاً في حق من أراد الإحرام من باب أولى يُشرع له ذلك، وسيأتي - إن شاء الله - في حديث ابن عمر رضي الله عنهما اغتساله ﷺ بذي طوى قبل أن يدخل مكة، فدل

على أن جنس نظافة المحرم مشروعة له في كل أحواله، وأكد أحواله عند إحرامه.

ويُشرع للحاج أو المعتمر أن يغتسل، لما جاء في حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه عند الترمذي أنه رضي الله عنه: (تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ وَاعْتَسَلَ)، والحديث وإن كان في سنده ضعف، لكن له شواهد منها: حديث ابن عباس رضي الله عنهما عند الحاكم - وفيه بعض اللين-، أنه قال: (اغتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لبس ثيابه)، وكذلك جاء من حديث عائشة رضي الله عنها أنه رضي الله عنه: (إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ غَسَلَ رَأْسَهُ بِخِطْمِيٍّ وَأُشْنَانٍ، وَدَهَنَهُ بِشَيْءٍ مِنْ زَيْتٍ غَيْرِ كَثِيرٍ) رواه أحمد بإسناد حسن، من طريق ابن عقيل عن عروة عنها، ويدل له أيضاً أنه رضي الله عنه لما ولدت أسماء بنت عميس بمحمد، أمر أبا بكر رضي الله عنه أن: (يَأْمُرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتُهَلَّ) رواه مسلم، وكذلك ما جاء في الصحيحين أن عائشة رضي الله عنها لما حاضت وكانت قد أهلت بالعمرة، أمرها رضي الله عنه أن تغتسل وأن تهل بالحج، وكذلك ما جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما عند أبي داود والترمذي: (الْحَائِضُ وَالنُّفْسَاءُ إِذَا أَتَتَا عَلَى الْوَقْتِ تَغْتَسِلَانِ وَتُحْرِمَانِ) وفي إسناده خُصِيف بن عبد الرحمن الجزري، وهو سيء الحفظ، لكن الحديث في الشواهد.

وهذا إذا كان مشروعاً في حق الحائض والنفساء، فكذلك في حق غيرهما؛ لأن المقصود منه في حقهما نظافة البدن، ولهذا نقول على الصحيح إنه لا يشرع له التيمم؛ لأن الغسل المستحب إذا كان المقصود منه النظافة فلا بدل له، بخلاف الغسل الواجب الذي المقصود منه التبعّد كغسل الجنابة، فإن هذا له بدل وهو التيمم عند عدم الماء أو العجز عنه، وكذلك فإن الغسل الذي مقصود منه النظافة ليس له بدل ولا يشرع له التيمم أيضاً، من جهة أنه يُنَافِي حالَ المَغتسل؛ لأن التراب يزيدُه شعناً، ومشروعية الغسل للنساء والحائض دليل للمسألة المتقدمة، وهي استحباب إزالة الشعر والظفر لمن أراد الإحرام؛ لأنه نوع نظافة من هذا التفت.

وهذا الموضع الأول الذي اغتسل فيه ﷺ في حجه وهو عند الإحرام، والموضع الثاني: عند دخوله مكة كما ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما وفيه أن نافعاً قال: (كَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما إِذَا دَخَلَ أَدْنَى الْحَرَمِ أَمْسَكَ عَنِ التَّلْبِيَةِ، ثُمَّ بَيَّتُ بِذِي طُوًى ثُمَّ يُصَلِّي بِه الصُّبْحَ وَيَغْتَسِلُ، وَيُحَدِّثُ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ)، ومن أراد أن يغتسل بعد ذلك لأجل النشاط للعبادة أو لأجل النظافة فلا بأس بذلك.

ويُشرع للحاج أو المعتمر أن يتطيب في بدنه كما تقدم في حديث عائشة رضي الله عنها، وإن سال الطيب على موضع من بدنه بنفسه فلا شيء عليه، ولا يُشرع له أن يتطيب ثياب إحرامه .

ويُشرع له أيضاً أن يلبس إزاراً ورداءً، والأفضل أن يكونا أبيضين، لحديث ابن عباس وسَمُرَةَ رضي الله عنهما : (الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ) رواه الترمذي وابن ماجه عنهما، وهو صحيح، فإذا تهيأ للإحرام، فإنَّ السنة في حقه أن يكون إحرامه بعد ركوب راحلته، ولهذا ثبت في البخاري من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: (أَهْلَّ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً)، وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما : (ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ، فَلَمَّا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ، أَهْلَّ بِالْحَجِّ)، فهذا هو المشروع للحاج أو المعتمر أن لا يُلبي بالحج أو العمرة حتى يركب راحلته، خلافاً لمن قال: إنه يلبي وهو في مكانه بعدما يُصلي، والأظهر أنه ليس للإحرام صلاة تخصه، بل إن وافق إحرامه عند الميقات صلاة مفروضة، صلى ثم أحرم بعدما يركب، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم، فإنه صلى الظهر بزدي الخليفة، ثم أحرم بعدما استوى على راحلته، أما حديث ابن عباس رضي الله عنهما : أنه صلى الله عليه وسلم أحرم في دبر صلاة، فقد رواه أبو داود من طريق خُصَيْف بن عبد الرحمن الجزري وهو ضعيف، ومثته مخالفٌ للثابت عن ابن عباس رضي الله عنهما، ولو ثبت فالمراد

بالصلاة صلاة الظهر، بعدما استوى على راحلته، فالسنة في حق من أراد الإحرام أن يُلبى إذا ركب راحلته؛ لأن هذا هو المنقول عن النبي ﷺ، وهو حال عزمه بالتوجه إلى البيت، فكأنه - والله أعلم - إذا ركب دابته قد تجهز لسفره وقد أنهى أموره كلها واستعد للتوجه إلى البيت، ففي هذه الحالة يُشَرع له أن يلبى، وكأن الحاج أو المعتمر له عبادات متنوعة، فإذا وصل إلى الميقات، فإنَّ المشروع له أن يتهيأ وأن يستعد قبل توجهه، ثم بعد ذلك إذا أراد أن يتوجه إلى البيت وركب راحلته، شُرِع له الدخول في النسك، فيكون قد احتاط لشيء يُريد أن يعمل من اشتراط مثلاً أو ما أشبه ذلك مما يحتاجه الحاج أو المعتمر.

والإحرام هو: نية الدخول في النسك. فيدخل في إحرامه بنيته، ولو لم يلب، والجمهور على أن التلبية سنة، ومن أهل العلم من قال: إنها واجبة. فلو أنه لبس ثياب إحرامه - الإزار والرداء - ولم ينو الدخول في النسك فلا يُعتبر محرماً، فنفس اللباس هو هيئة الإحرام، والتجرد من المخيط من واجبات الإحرام.

ويصح الإحرام من الصغير، وهو على قسمين، الأول: مميّز. والثاني: غير مميّز. فغير المميّز يُحرم عنه وليّه. والمميّز يأمره وليّه بذلك، ولو أحرم المميّز بغير إذن وليّه لم يصح منه، فإذا أذن له وليّه ولبي دخل في

النسك، ثم يكون حكمه حكم الكبار، لكن عمدته في حكم خطأ المكلف، فلو غطّى رأسه أو تطيب، فإنه يُعفى عنه من جهة أنه غير مكلف.

ومن المسائل المتعلقة بالإحرام أن المرأة إذا حاضت عند الميقات أو كانت نفساء، فالسنة في حقها أن تُحرم كما أمر ﷺ أساء بنت عميس بذلك، وهذا محل إجماع من أهل العلم: أنه لا بأس لها أن تحرم بالحج أو العمرة، فإن كانت تريد التمتع وأحرمت بالعمرة، وكانت تعلم أن الوقت يتسع لها وأنها سوف تطهر في اليوم الثامن أو قبله، فتبقى على إحرامها بالعمرة، ثم إذا طهرت طافت وسعت ثم قصرت من شعر رأسها، ثم بعد ذلك تلبّي بالحج، فإن أمكنها أن تُدرك يوم التروية في منى، توجهت إلى منى فمكثت فيها، ثم بعد طلوع الشمس من اليوم التاسع تتجه إلى عرفة، وأما إن ضاق الوقت عليها واستمرّ دم الحيض بها، فعليها أن تلبّي بالحج، فتدخل الحج على العمرة كما أمر ﷺ عائشة رضي الله عنها - لما حاضت وكانت قد أهلت بالعمرة-: أن تغتسل وأن تُهَلّ بالحج. ويُسن لها إذا أرادت أن تلبّي بالحج: أن تصنع كما صنعت عائشة رضي الله عنها، بمعنى أنها تغتسل وتنقض رأسها وتمشط، كما فعلت حال الإحرام، وتكون بذلك قارئة.

ثم إنَّ السنة للحاج أو المعتمر أن يتوجه إذا ركب راحلته إلى القبلة ويُلبي وهو متوجه إليها، كما في حديث ابن عمر رضي الله عنهما في الصحيحين أنه ﷺ: (إِذَا صَلَّى بِالْغَدَاةِ بِيَدَيِ الْخُلَيْفَةِ أَمَرَ بِرَاحِلَتِهِ فَرَحِلَتْ، ثُمَّ رَكِبَ، فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ قَائِمًا، ثُمَّ يُلْبِي حَتَّى يَبْلُغَ الْحَرَمَ، ثُمَّ يُمْسِكُ).

ويُشرع للحاج إذا ركب راحلته أو سيارته واستقبل القبلة أن يحمّد الله ويُسبّحه ويكبره ويُلبي، كما في حديث أنس رضي الله عنه عند البخاري أنه ﷺ لما استوت به راحلته على البيداء: (حَمِدَ اللَّهَ، وَسَبَّحَ، وَكَبَّرَ، ثُمَّ أَهَلَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ، وَأَهَلَ النَّاسُ بِهِمَا)، وهذا الحديث فيه فائدة مهمة، وهي تقديم الثناء بين يدي هذه العبادة العظيمة، كما يُشرع بين يدي الصلاة بعد التكبير دعاء الاستفتاح، وهذا الثناء بتحميد الله وتسيبحه وتكبيره من أعظم وأجل التوسلات عند الإحرام بالحج، وكذا عند إرادة الدعاء والصلاة، ثم هذا الثناء شعار يُجهر به كما يُجهر بالتلبية فله الحمد أولاً وآخرًا.

أنواع النسك

ثم إن الحاج مُخَيَّر بين الأنساك الثلاثة:

١- التمتع.

٢- القران.

٣- الإفراد.

فالتمتع: هو أن يُلبي بالعمرة في أشهر الحج ويقول: (ليتك اللهم عمرة) أو: (ليتك اللهم ليك) ناوياً بذلك العمرة، ثم إذا تحلل منها أحرم بالحج في اليوم الثامن، وهو أفضل الأنساك.

وأما القران: هو أن يُلبي بالحج والعمرة جميعاً يقول: (ليتك عمرةً وحجاً) فيقرنهما، أو أن يُلبي بالعمرة ثم يُدخل عليها الحج قبل الشروع في طوافها، وأما إدخال العمرة على الحج فهذا لا يصح؛ لأنه لا يستفيد به شيئاً، بخلاف إدخال الأكبر على الأصغر، فإنه يستفيد نسك الحج ويكون قارناً.

وأما الإفراد: هو أن يُلبي بالحج وحده يقول: (ليتك اللهم حجاً) أو: (ليتك اللهم ليك) ناوياً بذلك الحج.

ثم إذا اشترط الحاج أو المعتمر عند إحرامه فلا بأس بذلك على الصحيح من قولي العلماء، وإن لم يكن مريضاً، لكنه في حق المريض ومن كان عليه أثرٌ من تعب أكد؛ لعموم الأدلة في هذا؛ منها: قوله ﷺ لُصْبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رضي الله عنه: (حُجِّي وَأَشْرَطِي) متفق عليه، وعند النسائي بإسناد صحيح: (فَإِنَّ لَكَ عَلَى رَبِّكَ مَا اسْتَشَيْتِ)، ولم يأت عن أحد من الصحابة إنكاره، بل جاء عنهم أنه لا بأس به، والنبی ﷺ أمره لواحد أو إذنه لواحد بعمل، هو أمرٌ وإذنٌ للجميع، وصفة الاشتراط: أن يقول: (فإن حبسني حابس فمحلي حيث حبستني) أو يقول: (فإن حصل لي شيء يمنعني من إتمام نسكي فلي أن أحلَّ أو فإني حلال)، فأیُّ عبارة تكلم بها تؤدي المعنى فإنها تكفي، ولا يكفي مجرد النية على الصحيح، بل لا بد من التلفظ به، ثم بعد ذلك إذا حصل له أمر يمنعه من إتمام نسكه، فإنه يتحلل ولا يلزمه إتمام النسك ولا شيء عليه؛ لوجود ما علَّق عليه شرطه.

محظورات الإحرام

مَنْ أَنْشَأَ الْإِحْرَامَ فَإِنَّهُ يَحْظُرُ عَلَيْهِ تِسْعَةٌ أُمُورٍ:

١- أخذ الشعر، وأجمع أهل العلم بأنه لا يجوز للمحرم لأخذ شيء من شعره إلا من عذر لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فإن كان له عذر بأن يتضرر بإبقاء شعره، فله إزالته ويفدي، لقوله تعالى: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وكما في الصحيحين من حديث كعب بن عُجرة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال له: (مَا كُنْتُ أَرَى الْجُهْدَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى) وفي رواية: (أَيُؤْذِيكَ هَوَامُّ رَأْسِكَ) قال: نَعَمْ. قَالَ صلى الله عليه وسلم: (فَاخْلِقْ وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمِ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ انْسُكْ نَسِيكَةً)، والصحيح أنه مخير بين هذه الأمور الثلاثة، إما أن يذبح شاة أو يطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع أو يصوم ثلاثة أيام.

٢- قلم الظفر، وتقليم الأظفار ذكر جمع من أهل العلم الإجماع عليه، قال ابن المنذر رحمته الله: (وأجمعوا على أن المحرم ممنوع من أخذ أظفاره)، وقال ابن قدامة رحمته الله: (أجمع أهل العلم أن المحرم ممنوع من قلم أظفاره، إلا من عذر)، مع أنه فيه خلاف يُروى عن عطاء وجماعة من

أهل العلم أنه ليس فيه شيء، ومن أهل العلم من قال إنه داخل في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩] ، وقالوا: إن من التفت إزالة الظفر، وقد جاء هذا عن ابن عباس رضي الله عنهما كما رواه ابن أبي حاتم وغيره.

فإن انكسر الظفر وتأذى منه، فإنه يُزيله ولا شيء عليه، قال ابن المنذر رحمته الله: (وأجمعوا على أن له أن يزيل عن نفسه ما كان منكسراً منه؛ لأن بقاءه يُؤذيه ويؤلمه، مثل ما إذا نبت شعر يؤذيه في عينه فإنه يُزيله، وهذه قاعدة في الشيء الذي يتأذى منه المحرم، فإنه بمثابة الصائل عند أهل العلم الذي لا فدية فيه، كما لو صال عليه صيد فإنه يدفعه بالأسهل، فلو قتله، فلا شيء عليه، وكما لو نزل في الحرم وكان المكان الذي نزل فيه، فيه شوك يؤذيه، فإنه لا بأس أن يقلعه، ولا شيء عليه، أما وجوب الفدية على كعب رضي الله عنه في حلقة لشعره؛ لأن الأذى لم يكن من الشعر، بل من الهوام، فدفع أذى الهوام بحلقة لشعره، فلذا لزمته الفدية.

٣- تغطية الرأس، فلا يجوز للمحرم أن يُغطي رأسه، ولا يُشترط أن يكون الساتر مصنوعاً للرأس، بل كل ما غطاه من مصنوع له أو غير مصنوع له، فإن غطاه بعمامة أو خرقة أو نحوهما، فإنه إذا كان عامداً فدى، وذلك لما جاء في حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه ﷺ نهى المحرم عن

لبس العِمَامِ وَالْبَرَانِسِ. وكذلك يدخل في الرأس الأذنان، فيحرم تغطيتها كسائر الرأس لقول النبي ﷺ في الحديث المروي من طُرُق: (الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ) منها عند أبي داود بإسناد حسن، وكذلك يدخل في تغطية الرأس الوجه على الصحيح من قولي العلماء؛ لأنه ثبت في حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه ﷺ قال في الذي وقصته راحلته: (وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ) رواه مسلم، ولا بأس أن يلبس المحرم النظارة؛ لأن المحرم منهي عن تغطية وجهه، وهذا لا يدخل في حدّ التغطية، وكذلك الخاتم في أصبعه، والساعة في يده.

ولا بأس للمحرم أن يستظل بشيء ثابت؛ كالخيمة و السيارة ونحوهما، أو بشيء يحمله بيده؛ كالشمسية، فقد ثبت في صحيح مسلم من حديث أم الحُصَيْنِ رضي الله عنها أنها رأت رسول الله ﷺ حين رمى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَأَنْصَرَفَ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَبِلَالٌ رَافِعٌ ثُوبَهُ عَلَى رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يستره من الحَرِّ وَالشَّمْسِ. والرأس لا يجوز تغطيته أو تغطية بعضه؛ لأن القاعدة الشرعية أنه: إذا نهي عن شيء حرم بعضه كما يحرم جميعه، ولو وضع كفه على رأسه، فلا شيء عليه عند جمهور العلماء، ولو قصد بذلك وقاية رأسه من الشمس.

ولا بأس للمحرم أن يحمل على رأسه متاعه للحاجة ولا فدية عليه، وبهذا قال جمهور العلماء خلافاً للشافعي وجماعة أنه لا يجوز ذلك؛ لأنه ستر للرأس، والجمهور يرون أن مثل هذا لا يُقصد به الستر، فلا تجب به الفدية، ومثل هذا يُحتاج إليه، ولو كان من الأمور التي لا تجوز لبيته ﷺ، وخاصة أن الحجاج في زمانه ﷺ كانوا يحملون أمتعتهم، ومعلوم أن الحاج يحتاج بل ربما اضطر إلى حمل متاعه على رأسه، وكذلك لو حمل على رأسه شيئاً للبيع والتجارة فلا بأس به، وفرق ابن عقيل رَحِمَهُ اللهُ بين ما إذا حمل شيئاً على رأسه يقصد به ستر رأسه، وبين ما إذا حمله لحاجته إلى حمله، فلو نوى في هذه الحالة تغطية رأسه، فلا بأس؛ لأنَّ هذه النية تابعة، والتابع تابعٌ في الحكم لأصله، والجمهور لم يفرقوا، لكن قول ابن عقيل رَحِمَهُ اللهُ له وجهٌ قويٌّ من جهة أنَّ للنية أثراً في ذلك، فالأعمال بالنيات كما قال ﷺ، ولأنَّ الجمهور أيضاً قالوا ذلك فيما إذا جاء عند عطار ونحوه بقصد أن يتطيب ويتبخر، فإنه يفدي ويكون آثماً بهذا الفعل، ولو جاء في حاجة مثل أن يشتري طيباً وشمَّ شيئاً منه بدون قصد، فلا شيء عليه.

٤ - لبس المخيط والخفين، وقد ذكر ابن المنذر رَحِمَهُ اللهُ الإجماع عليه،

فقال: (وأجمعوا على أن المحرم ممنوع من لبس القميص، والعمامة، والسراويل، والخفاف، والبرانس)، لحديث ابن عمر رَحِمَهُ اللهُ في

الصحيحين أنه ﷺ سُئِلَ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ فَقَالَ ﷺ: (لَا يَلْبَسُ الْقُمُصَّ، وَلَا الْعِمَامَةَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْبُرَانِسَ، وَلَا الْخِفَافَ، إِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ أَوْ وَرْسٌ)، لكن إذا احتاج المحرم أن يعقد على وسطه شيئاً كالهَمِيَانِ الذي تكون فيه النفقة وهو ما يُسمى بـ (الكَمَرِ)، فإنه لا بأس بذلك، وإن طرح المحرم على كتفيه شيئاً وأدخل يديه فيه وصار كأنه قَبَاءٌ، فإنه يفدي، وإن وضعه على كتفيه؛ لأجل البرد ولم يدخل يديه فيه، فالصحيح أنه لا فدية عليه.

والمراد بِالْمَخِيطِ كل ما أحاط بالبدن؛ كالقميص، أو البِشْتِ، أو البرانس التي تغطي الرأس مع البدن ويلبسها المغاربة كثيراً، أو أحاط بجزء من البدن؛ كالسراويل أو الفنايل أو الطاقية أو العمام ونحوها، ولذا عبّر بعض أهل العلم: بِالْمَخِيطِ دون المَخِيطِ، وهو أولى، وهو الذي جاء ذكره في حديث ابن عمر رضي الله عنهما، ولا يُعرف ذكر المَخِيطِ في شيء من الأخبار، وأول من نُقل عنه هذا: فقيه الكوفة في زمانه إبراهيم النخعي رضي الله عنه؛ ذلك أن الذي مُنع منه المحرم هو ما توجد فيه الإحاطة للبدن أو بعضه، فإن لم يكن مُحِيطاً، فلا يضر وإن وجدت فيه الخياطة.

والمحرم ممنوع من لبس الخفاف، بل يلبس النعال، فإن لم يجد النعلين فله أن يلبس الخفين ولا يقطعهما، وكما لو لم يجد إزاراً فإنه يلبس السراويل ولا يشقها ولا فدية عليه، وإن كان عند المحرم خفاف لا تستر الكعبين مثل بعض أنواع الكنادر والأحذية التي تغطي القدم فله أن يلبسها ولا فدية عليه على الصحيح؛ لأنها أشبه النعل، والنبي ﷺ كما في الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: (فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكُعْبَيْنِ)؛ لأنه إذا قطعها وصار أسفل من الكعبين، فإنه يكون أشبه بالنعل، واختلف العلماء هل له أن يلبس الخفين المقطوعين مع وجود النعلين أو لا يلبسها إلا مع عدم النعلين؟ والصحيح أنه له أن يلبسها مع وجود النعلين؛ لأنه ﷺ أمر بقطع الخفين والفائدة من ذلك أنها يُشبهان النعلين إذا قُطعا، وفي حكمها الكنادر التي لا تستر الكعبين، وهو قول الأحناف واختيار تقي الدين وجدّه المجدد؛ لأن هذا لا يُسمى خفاً، لأمره ﷺ بقطعها، ولو وجبت فيه الفدية بعد القطع، لم يكن في الأمر بقطعها فائدة، فدل على أن قطعها يُجرّجها من حدّ الخف، فإن لم يجد هذا ولا هذا، فليلبس الخفين ولا يلزمه أن يقطعها، ولا فدية عليه على الصحيح؛ لأنه ﷺ كما في الصحيحين من حديث ابن عباس رضي الله عنهما في عرفة قال: (مَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ الْخُفَيْنِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ

سَراويل)، ولم يأمر بالفدية، وكان أمره هذا في عرفة، وأما حديث ابن عمر رضي الله عنهما كان في المدينة قبل أن يخرج صلى الله عليه وسلم منها، ولو قال قائل: ألا يُحمل حديث ابن عباس على حديث ابن عمر رضي الله عنهما، فيُحمل المطلق على المقيد على القاعدة في ذلك؟ نقول: إن حمل المطلق على المقيد هو الأصل، لكن من شرطه ألا يلزم منه تأخير البيان عن وقت الحاجة، فإن لزم منه تأخير البيان عن وقت الحاجة، فإنه يُحمل المطلق على إطلاقه، وهذا من هذا، فإن النبي صلى الله عليه وسلم خطب الناس في عرفة وكان الناس قد اجتمعوا معه وحضر جمع كثير ممن لم يحضر بالمدينة، وقال: (مَنْ لَمْ يَجِدْ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ الْحَقَّيْنِ) ولم يأمر بقطعها، ولو كان قطعها واجب لبيته صلى الله عليه وسلم، فكيف يقول قائل: إن حديث ابن عباس محمول على حديث ابن عمر رضي الله عنهما فيُقيد به، والذين حضروا في عرفة كانوا أعداداً كثيرة لم يسمعوا كلامه الذي قاله في المدينة، فلم يصل إلى أسمعهم الأمر بالقطع، فكيف يُحاولون على أمر لم يعلموا به ولم يسمعه، إذ يلزم من هذا تأخير البيان عن وقت الحاجة، ومثل بعض أهل العلم هذا بقوله: لو جئت إلى خياط وقلت له: خُط لي هذا الثوب واجعل فيه كذا وأمره بمواصفات، ثم ذهب إلى خياط آخر وأمره أن يُفصل له ثوباً آخر، ولم يذكر له مواصفات للثوب، فلما أخذ ثوبه من الخياط الثاني الذي لم يذكر له مواصفات للثوب كما ذكر للأول، قال له:

لما لم تعمل كذا وكذا. فيقول له الخياط: أنت لم تأمرني بذلك. قال: إنني قد قلت لجارك فلان أن يفعل ذلك في ثوبي الذي عنده. فيقول له الخياط: لم أسمع بهذا. فلا يلزمه لا قضاء ولا شرعاً، فهذا مثل ذلك، فالذين حضروا معه ﷺ كثير منهم من الأعراب ومن أسلم لتوه ومن جاؤوا ليقتدوا به ﷺ، فخفاء الأمر على كثير ممن حج معه ﷺ أمر ظاهر، فسكوته عنه في عرفة دالٌّ على نسخه، فالمقصود أنّ الذي يظهر: أنّ حديث ابن عمر رضي الله عنهما منسوخ بحديث ابن عباس رضي الله عنهما، وقد يُقال من وجه آخر أن حديث ابن عمر رضي الله عنهما محمول على الأكمل والأتم، وأن ما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما رخصة من أخذ بها فلا حرج عليه، ومن أخذ بالعزيمة فهو الأكمل، وهذا محتمل، لكن الصواب أنه لا يلزمه قطع الخفين إذا لم يجد النعلين وله أن يلبسهما، كما أن له أن يلبس السراويل إذا لم يجد الإزار ولا كفارة عليه.

٥- الطيب، فيحرم على المحرم تطيب بدنه أو ثيابه بعد إحرامه، وكذلك لا يجوز له شَمُّ الطيب، وهذا أجمع عليه العلماء لقول النبي ﷺ: (وَلَا تُمَسِّوهُ طَيْبًا) متفق عليه، وقوله ﷺ كما في حديث ابن عمر رضي الله عنهما: (وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ أَوْ وَرْسٌ) متفق عليه، لكن السنة في حق من أراد الإحرام أن يتطيب في بدنه، لقول عائشة رضي الله عنها في

المتفق عليه: (كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ حِينَ يُحْرِمُ، وَحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ)، وفي رواية في الصحيحين: (كُنْتُ لَأَنْظُرَ إِلَى وَيِصِ الطَّيْبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)، فالسنة أن يكون الطيب في بدنه دون ثيابه، وإذا طُيَّبَ ثيابه فإنه لا يخلعها، وإذا خلعها فإنه لا يجوز له أن يلبسها إلا بعد أن يغسلها حتى تذهب الرائحة، ولا يدخل في الطيب الصابون الذي فيه روائح طيبة كالزهور والرياحين ونحو ذلك، وكذلك لو أنه مرَّ بَعَطَّارٍ أو اشترى وشمَّ الطيب بغير قصد منه فلا شيء عليه، وكذلك إذا دخل عند قوم فأصابه من الطيب بغير قصد منه فلا شيء عليه، وأما إذا دخل إلى العطار لقصد أن يتطيب أو أن يتشمم الرائحة فالأعمال بالنيات كما قال ﷺ، فهو كمن تطيب فيفدي، مع الإثم بهذه النية، وعليه التوبة.

٦- قتل صيد البر واصطياده، لقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا

يَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ [المائدة: ٩٥]، وقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ

الْبَرِّ مَا دُمَّتْ حُرْمًا﴾ [المائدة: ٩٦]، والصيد محرم على المحرم إذا جمع

ثلاثة أشياء، الأول: أن يكون وحشياً، فبهيمة الأنعام والدجاج لا يحرم

على المحرم ذبحها وأكلها. والثاني: أن يكون مأكولاً، وأما ما ليس

بمأكول كالسباع من البهائم وسائر المحرمات من الحشرات وغيرها فلا

جزاء فيه. والثالث: أن يكون من صيد البر، أما صيد البحر فلا يحرم على المحرم بغير خلاف؛ لقوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [المائدة: ٩٦].

ويضمن من الصيد ما أتلفه أو أتلف جزءاً منه، ويضمن ما أعان في ذبحه، ويضمن ما دلّ عليه بإشارة، فيحرم عليه؛ لما ثبت في الصحيحين من حديث أبي قتادة رضي الله عنه أنه كان مع جماعة من الصحابة فأحرموا كلهم إلا أبا قتادة، فعقر أتانا، فأكلوا من لحمها، وذكر الحديث وقال في آخره: قَالَ ﷺ: (هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ؟) قَالَ: قَالُوا: لَا، قَالَ ﷺ: (فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا).

٧- عقد النكاح، لقول النبي ﷺ: (لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ وَلَا يَخْطُبُ) رواه مسلم عن عثمان رضي الله عنه، وعند ابن حبان: (وَلَا يُخْطَبُ عَلَيْهِ)، فلا يجوز للمحرم أن يتزوج، رجلاً كان أو امرأة، ولا يجوز للولي إذا كان محرماً أن يزوّج موليته؛ كابنته أو أخته، وكذلك أيضاً إذا وكل المحرم حلالاً فلا يجوز له أن يعقد مادام الموكّل محرماً، فإذا حلّ المحرم من نسكه جاز لو كيّله أن يعقد له، أما ما دام الأصيل محرماً فلا يجوز للوكيل أن يعقد له النكاح.

كذلك أيضاً على الصحيح لا يجوز للمحرم إذا كان وكياً لحلال أن يُزوّج ما دام محرماً، وإن وقع فلا يصح، ويجب التفريق بينهما؛ كما ثبت عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم، أما حديث ابن عباس رضي الله عنهما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرّم، فهو محل احتمالات: إما الخصوصية، أو أن مراد ابن عباس رضي الله عنهما أنه قلّد الهدي، وعنده من قلّد الهدي فهو محرّم، وقال الأثرم: قلت لأحمد: إن أبا ثور يقول: بأي شيء يُدفع حديث ابن عباس، أي: مع صحته، قال: فقال: الله المستعان، ابن المسيّب يقول: وهم ابن عباس، وميمونة تقول: تزوجني وهو حلال . اهـ . وقول ميمونة أخرجه مسلم، وأخرج أحمد والترمذي عن أبي رافع أنه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهي حلال، وبنى بها وهي حلال، وكنت الرسول بينهما.

والصحيح أنه لا يجوز للمحرم أن يتخطب، كما لا يجوز له أن يتزوج، على ظاهر حديث عثمان رضي الله عنه.

٨- الجماع في الفرج؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، والرفث كلمة جامعة لكل ما يُريده الرجل من امرأته، وأعلاه الجماع ويدخل فيه ما دون ذلك من قبلة ونحوها، كما قال تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَاهِرِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وهو الجماع ونحوه، قال ابن المنذر رحمته الله:

(وأجمعوا على أن الحج لا يفسد بإتيان شيء من ذلك في حال الإحرام إلا الجماع)، فإذا كان الجماع قبل الوقوف بعرفة فسد إجماعاً، وإن كان بعده فعند جماهير العلماء خلافاً لأبي حنيفة؛ لقوله ﷺ: (الحجُّ عَرَفَةٌ) رواه الخمسة من حديث عبد الرحمن بن يعمر الدبلي.

٩- المباشرة للنساء بشهوة فيما دون الفرج، كالتقبيل ونحوه، للآية المتقدمة، ولأنه إذا حرم عليه النكاح، فتحريم المباشرة وهي أدمى إلى الوطء أولى.

والرجل والمرأة مستويان في جميع المحظورات، إلا في بعض اللباس في حق المرأة، بمعنى أن لها أن تلبس ما شاءت من ثيابها التي تلبسها قبل إحرامها، ولا يتعين لبس الأسود كما يتوهمه بعض الناس، بل تلبس ما أحببت من أخضر وأحمر وأسود ونحوها، ولا يحرم عليها في حال إحرامها إلا شيثان: النقاب أو البرقع، والقُفَّاز، وسوى ذلك فلها أن تلبس ما أحببت، ولها أن تلبس الحلي، فهذا كله جائز، ثم الصحيح أن المرأة لا بأس أن تغطي وجهها، وأما من قال: إن إحرامها في وجهها والرجل في رأسه. هذا لا يثبت إلا من كلام الفقهاء، والسنة في حقها أن تكشف وجهها إذا كانت بغير حضرة الأجانب، جاء من حديث عائشة رضي الله عنها عند أبي داود قالت: (كَانَ الرُّكْبَانُ يَمْرُونَ بِنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ

﴿مُحْرَمَاتٌ فَإِذَا حَادُوا بِنَا سَدَلْتِ إِحْدَانَا جِلْبَابَهَا مِنْ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا، فَإِذَا جَاوَزُونَا كَشَفْنَاهُ﴾ وهو من طريق يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف، لكن يشهد له حديث أسماء رضي الله عنها عند ابن خزيمة أنها قالت: (كُنَّا نَغْطِي وجوهنا من الرجال، وكنَّا نمتشط قبل ذلك). وفي الموطأ عن فاطمة بنت المنذر بإسناد صحيح أنَّها قالت: (كُنَّا نُخَمِّرُ وُجُوهَنَا وَنَحْنُ مُحْرَمَاتٌ، وَنَحْنُ مَعَ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رضي الله عنه). فدل هذا على أن المرأة إذا كانت مع النساء أو مع محارمها وتيسر لها أن تكشف وجهها فهذا هو الأحسن، وإذا مرّت بالرجال فالواجب أن تغطي وجهها، والممنوع أن تغطي وجهها بمصنوع للوجه خاصة وهو النقاب، وكذلك يجوز لها أن تغطي يدها بالعباءة.

والمحرم إذا غطى رأسه أو تطيب ناسياً أو لبس شيئاً من المَخِيط ناسياً فلا شيء عليه، والواجب عليه أن ينزعه حال الذكر، وكذلك على الصحيح لو أنه قلم الظفر ناسياً أو حلق شيئاً من شعره ناسياً، حكمه حكم تغطية الرأس والطيب ولا شيء عليه.

وأما إذا تعمد تغطية الرأس أو التطيب أو غير ذلك من محظورات الإحرام، فإن عليه الكفارة مع التوبة إن كان لغير حاجة، والكفارة ذكرها سبحانه وتعالى في قوله: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ

سُئِلَ [البقرة: ١٩٦]، وبين النبي ﷺ في حديث كعب بن عُجْرَةَ ﷺ أن الصوم ثلاثة أيام، وأن الإطعام بأن يطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع، وأن النسك ذبح شاة، وهو مخير بين هذه الأشياء الثلاثة، لكن الأفضل ذبح شاة ثم الإطعام ثم الصوم؛ لأن القاعدة أن النفع المتعدي أفضل من القاصر، ومن فروعها أن طلب العلم أفضل من النافلة؛ لأن نفعه يتعدى إلى أناس كثيرين.

والمشروع للحاج أو المعتمر بعد أن يُهَلَّ أن يستمرَّ في التلبية يقول: (لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ)، كما ثبت ذلك في الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، أن هذه تلبية رسول الله ﷺ.

ويُشْرَع للحاج أو المعتمر أن يرفع صوته بالتلبية رفعاً لا يضره، كما روى الخمسة من حديث السائب بن خلاد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (أَتَانِي جِبْرَائِيلُ عليه السلام فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي وَمَنْ مَعِيَ أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِهْلَالِ) أَوْ قَالَ: (بِالتَّلْبِيَةِ) يُرِيدُ أَحَدَهُمَا. وكذلك جاء في حديث أنس رضي الله عنه عند البخاري أنه قال: (وَسَمِعْتُهُمْ يَصْرُخُونَ بِهَا جَمِيعًا) أي: بالحج والعمرة، وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني قال: (كنت مع ابن عمر رضي الله عنهما فلبى حتى أسمع ما بين الجبلين)، فقد

كانوا ﷺ يلبون مع رفع أصواتهم من ذي الحليفة إلى مكة، على رواحهم فلا يقطعون المسافة إلا في عدة أيام وليال ﷺ، وهذا منهم اقتداءً بالنبي ﷺ، وفي حديث سهل بن سعد ﷺ أنه ﷺ قال: (مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُلَبِّي إِلَّا لَبَّى مِنْ عَن يَمِينِهِ وَيَسَالِهِ مِنْ حَجْرٍ أَوْ شَجَرٍ أَوْ مَدْرٍ حَتَّى تَنْقَطِعَ الْأَرْضُ مِنْ هَاهُنَا وَهَاهُنَا) وهو حديث صحيح، فقد رواه الترمذي من طريقين وله شواهد.

ويستمر الحاج أو المعتمر في التلبية حتى يشرع في الطواف، فعند ذلك يقطع التلبية.

الوصول إلى المسجد الحرام

والسنة فيمن وصل الحرم أن يُبادر إلى ما قصد له وهو الشروع في إتمام نسكه، إلا أن يوافق صلاةً مفروضةً، فعليه أن يُصلي ثم بعد ذلك يطوف، أو يكون مُرهقاً ويحتاج إلى أن يرتاح، أو يحتاج إلى أن يبحث عن سكن، فما يعرض له من حاجات يحصل عليه مشقة إذا بدأ بالعمرة، فإنه يبدأ بحاجته ثم يشرع في الطواف.

وليس للدخول إلى الحرم باب معين يدخل منه، بل يدخل من أي باب تيسر له، والحديث الوارد في باب بني شيبه المسمى بباب السلام

ضعيف، رواه الطبراني عن ابن عمر رضي الله عنهما من طريق عبد الله بن نافع العدوي وهو ضعيف.

ويُشرع للمحرم إذا دخل المسجد الحرام أن يُقدّم رجله اليمنى ويقول: (اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ) رواه مسلم، وزاد أبو داود بإسناد حسن: (فَلْيُسَلِّمْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ)، ويُشرع أن يصلي على النبي ﷺ؛ لأنه عند ذكره تُشرع الصلاة عليه ﷺ، ويقول أيضاً كما في حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه في سنن أبي داود بإسناد حسن: (أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ وَبِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ وَسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ)، ثم بعد ذلك السنة في حقه قبل أن يبدأ بالطواف أن يضطبع، بمعنى أن يُبدي كتفه الأيمن، ويضع طرف رداءه على كتفه الأيسر، ثم بعد ذلك يُسن له أن يُقبل الحجر ويكبر قائلاً: الله أكبر، كما ثبت في الصحيحين من حديث عمر رضي الله عنه، فإن لم يتيسر له التقبيل يمسه بيده ويُقبل يده ويكبر، كما ثبت في صحيح مسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، فإن لم يتيسر له ذلك، فإن السنة في حقه أن يُشير بعصا ونحوها ويُقبل تلك العصا ويكبر، كما رواه مسلم من حديث أبي الطفيل رضي الله عنه، فإن لم يتيسر له ذلك، فإن السنة في حقه أن يكبر، وهل يُشير مع هذا التكبير؟ فيه خلاف، كثير من أهل العلم قال: إنه يشير؛ لحديث: (كَلَّمَا أَتَى عَلَى الرُّكْنِ أَشَارَ إِلَيْهِ) رواه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما،

وَمَنْ لَمْ يَقُلْ بِالْإِشَارَةِ قَالَ: إِنَّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ مُقَيَّدَةٌ بِقَوْلِهِ: (كُلَّمَا أَتَى عَلَيَّ الرُّكْنَ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ فِي يَدِهِ) وَهِيَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثم بعد ذلك يطوف سبعة أشواط ويجعل البيت عن يساره، ويُسن له الرَّمْل وهو فوق المشي ودون الإسراع، وهو الحَبَب بمعنى أن يهز كتفيه ويمشي بنشاط أي يهرول، وهذا في الأشواط الثلاثة الأولى، بخلاف الاضطباع فإنه في جميع الطواف، والسنة أن يأتي بالطواف وهو قريب من الكعبة، لكن إن لم يتيسر له ذلك لكثرة الزحام، وأمكته أن يهرول وهو بعيد عن الكعبة كان أولى؛ لأن الهرولة هيئة في نفس عبادة الطواف، وأما القرب من الكعبة هيئة في مكانها، والهيئة التي في نفس العبادة أولى من الهيئة التي في مكانها.

ويُسن للمعتمر في طوافه أن يجتهد في الدعاء ويكثر من الثناء على الله عزَّ وجلَّ ويقرأ القرآن ويلهج بذكره سبحانه وتعالى، ويُسن أن يقول بين الركنين (الركن اليماني والحجر الأسود) قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ كما ثبت بذلك الخبر في سنن أبي داود وهو حديث حسن لغيره، وفي حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه يقول: (رَبِّ قَنَعْنِي بِمَا رَزَقْتَنِي، وَبَارِكْ لِي فِيهِ، وَاخْلُفْ عَلَيَّ كُلَّ

غائبة لي بخير) قال ابن جماعة في كتابه هداية السالك: (رواه ابن المنذر بإسناد صحيح)، ويُسن له أن يُقبَل الحجر وأن يمسح الركن اليماني في كل شوط إن تيسر له ذلك، وكلما حاذى الحجر الأسود كبر، وإذا أتم الشوط السابع كبر عند الحجر الأسود على الأظهر، ثم بعد ذلك يُعيد الرداء على كتفه؛ لأن الاضطباع سنة في الطواف فقط، فإذا أعاد الرداء على كتفه ذهب خلف المقام وقرأ قوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ رَبِّهِمْ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، ثم يُصلي ركعتين، ولا يجوز أن يُصلي وكتفه مكشوف؛ لأن النبي ﷺ قال: (لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ، لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ شَيْءٌ)، فإن كان خلف المقام زحام صلى في أي مكان من الحرم، يقرأ في الركعة الأولى سورة الكافرون ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ ①، ويقرأ في الركعة الثانية سورة الإخلاص ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ①، ويُسن له بعد الانتهاء من الركعتين الرجوع إلى الحجر فيستلمه إن تيسر له ذلك.

ثم بعد ذلك يتوجه إلى المسعى، ويبدأ بالصفاء، فإذا دنى من الصفا قرأ قوله تعالى ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]، أبدأ بما بدأ الله به، ولا يقولها بعد ذلك على الأظهر، ويُسن له بعد ذلك أن يصعد الصفا، ولا يلزم أن يصعد آخره، فإذا صعد الصفا يستقبل الكعبة ويُوحِد الله ويُهَلِّله ويُكَبِّره ويقول: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ

الْمَلِكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، أَنْجَزَ وَعَدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ) ويكرر ذلك ثلاث مرات، ويدعو بين ذلك، ثم بعد فراغه من الدعاء ينزل ويمشي، ويُسن له بين العلمين الأخضرين أن يهرول، والهرولة مشروعة للرجال دون النساء؛ لأن المرأة مبني أمرها على الستر والحشمة، ولا شك أن الهرولة والإسراع مما ينافي ذلك.

وعلى المحرم أن يجتهد في الدعاء والذكر والثناء على الله عز وجل وقراءة القرآن، ولا يحسن به أن ينشغل بحديث سوى ذلك، فيُسن له أن يستشعر ما هو فيه من النسك من تعظيم الله سبحانه وتعالى وإجلاله ودعائه ويسأله من خيري الدنيا والآخرة، ويُسن في المواضع التي ورد فيها خصوص أدعية أن يأتي بنفس الدعاء الذي ثبت عن النبي ﷺ.

ثم إذا صعد إلى المروة يفعل كما فعل على الصفا من الدعاء، ثم ينزل إلى الصفا حتى يكمل سبعة أشواط، ويكون الشوط الأخير عند المروة، ويُسن أيضاً في الشوط الأخير أن يصعد المروة ويقول الدعاء الذي قاله على الصفا، فإذا انتهى من السعي وكان متمتعاً فإنه يُقصر من شعره أو يَحْلِقُ، إن كان بينه وبين الحج مدة ينبت فيها شعر رأسه، وإن كان بينه وبين الحج أياماً يسيرة لا ينبت فيها شعر رأسه، فالسنة له أن

يُقصر من شعره؛ لأنه ﷺ قال: (وَقَصَّرُوا) وهذا من المواضع التي يكون فيها التقصير أفضل، وهو إذا كان لم يبق مدة ينبت فيها الشعر؛ وذلك لأجل أن يستبقي شيئاً من الشعر لحجّه.

ومما يُنبّه عليه أنه إذا أقيمت الصلاة والمحرم في طواف أوسعي، فإنه تلزمه الصلاة، فيُصلي ثم يكمل من مكانه على الصحيح، كذلك أيضاً لو احتاج أن يخرج ليشرب ماء، أو أصابه تعب بسبب كثرة الزحام، فلا بأس أن يقطع طوافه أو سعيه ويرتاح قليلاً، ثم يُكمل من نفس المكان الذي انتهى إليه، وإن ابتدأ من أول الشوط كان أولى، لكن الصحيح لا يلزمه ذلك ولا يبطل ما مضى.

ومما يُنبّه عليه أيضاً فيما تقدم أن السنة لمن أراد التحلل من العمرة الخلق، وما يفعله بعض الناس من أن يخلق جزءاً من شعر رأسه، ثم بعد ذلك يذهب ويأخذ عمرة ثانية ويخلق جزءاً آخر وهكذا، هذا لا شك أنه من البدع في العمرة، والواجب أن يخلق جميع الرأس، وكذلك التقصير السنة أن يُعمم الرأس كله، فلا يجزئ أن يأخذ من مُقدم رأسه أو من أحد جانبيه، بل الواجب أن يُعمم، وإن كان شعره طويلاً فإنه يجمع الشعر الذي في مُقدم الرأس، ثم يأخذ قدر أنملة، ثم يأخذ مما يليه وهكذا حتى يُعمم الرأس بالتقصير، وليس المعنى أن يأخذ من كل شعرة بعينها،

والمرأة السنة في حقها التقصير، فتأخذ من كل جديلة بقدر الأثْمَلَة من طرفها، هكذا قدره الفقهاء، لكنّ الأظهر أن تقديرهم هذا على الغالب، أما لو كان طرف الجديلة ليس فيه إلا شعرات يسيرة، فالواجب أن تزيد قدرًا يحصل معه المقصود.

وإن كان الحاج أو المعتمر مفرداً أو قارناً فالسنة في حقه إذا فرغ من سعيه أن يفسخ حجه إلى عمرة، وبهذا يكون متمتعاً، إن لم يكن قد ساق الهدى، فينقلب طواف القدوم الذي طافه إلى طواف عمرة، وسعي الحج الذي سعه إلى سعي عمرة، وهذا هو الذي ثبت في الصحيحين من طرق كثيرة عنه ﷺ أنه أمر أصحابه أن يتحللوا من حجهم بعمرة وهو الأفضل، وأما إذا بقي المفرد والقارن على نسكهما، فإنها يستمران على إحرامهما حتى يجلاّ منه يوم العيد، ويبقى عليهما طواف الحج وسعي الحج إن لم يكونا سعيًا قبل ذلك، وعملهما واحد ولا فرق بينهما إلا أن القارن يكون عليه هديّ بخلاف المفرد فليس عليه هدي، والمفرد والقارن لا يجب عليهما أن يأتيا إلى مكة ويطوفا للقدوم ويسعيًا للحج، فلو أن القارن أو المفرد ذهب إلى منى مباشرة أجزأه؛ لأن الواجب عليهما طواف للحج وسعيّ للحج، بخلاف المتمتع فإن عليه طوافين: طواف عمرة وطواف حج، وسعيين: سعي عمرة وسعي حج، وهذا قول جمهور

العلماء ؛ لحديث عائشة رضي عنها كما في الصحيحين أنها قالت: (فَطَافَ الَّذِينَ كَانُوا أَهْلًا بِالْعُمْرَةِ بِالْبَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ حَلُّوا، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنَى لِحَجَّتِهِمْ، وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا)، وكذلك حديث ابن عباس رضي عنهما عند البخاري معلقاً مجزوماً به، قال: فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (اجْعَلُوا إِهْلَالَكُمْ بِالْحَجِّ عُمْرَةً إِلَّا مَنْ قَلَّدَ الْهُدْيَ) طُفْنَا بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَأَتَيْنَا النِّسَاءَ، وَكَبِسْنَا الثِّيَابَ، وَقَالَ: (مَنْ قَلَّدَ الْهُدْيَ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ حَتَّى يَبْلُغَ الْهُدْيَ مَحَلَّهُ) ثُمَّ أَمَرْنَا عَشِيَّةَ التَّرْوِيَةِ أَنْ نُهَلَ بِالْحَجِّ، فَإِذَا فَرَعْنَا مِنَ الْمَنَاسِكِ جِئْنَا فُطْفِنًا بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَقَدْ تَمَّ حَجُّنَا، وَعَلَيْنَا الْهُدْيُ ...) الحديث، وقال جماعة من أهل العلم وهو قول ابن عباس رضي عنهما وعطاء رضي عنهما: أَنَّ الْمَفْرَدَ وَالْقَارْنَ وَالْمَتَمِّعَ عَمَلُهُمَا وَاحِدٌ وَأَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِمَا إِلَّا طَوَافٌ وَاحِدٌ وَسَعْيٌ وَاحِدٌ، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله، لكن قول الجمهور دل عليه حديث عائشة وحديث ابن عباس رضي عنهما كما تقدم.

وإذا كان السنة في حق المفرد والقارن التحلل بعمره، فالأفضل

لها تقديم ذلك عند الإحرام من الميقات، بأن يلي بعمره.

أركان العمرة

١ - نية الدخول في النسك.

٢ - الطواف .

٣ - السعي عند جمهور أهل العلم، ورجح جمع من أهل العلم كصاحب المغني الوجوب وقال: (الأدلة في السعي تدل على مطلق الوجوب، لا أن النسك لا يصحُّ إلا به) وهو الصحيح.

فمن ترك ركناً من أركان العمرة فإنه لا تتم عمرته إلا به.

واجبات العمرة

١ - التجرد من المخيط.

٢ - الإحرام من الميقات.

٣ - الحلق أو التقصير.

قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمته الله:

حجَّاجَ بيت الله الحرام: إن نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم لما كان يوم الثامن من ذي الحجة توجه من مكة إلى منى ملياً وأمر أصحابه رضي الله عنهم أن يهلوا بالحج من منازلهم ويتوجهوا إلى منى، ولم يأمرهم بطواف الوداع، فدل ذلك على أن السنة لمن أراد الحج من أهل مكة وغيرهم من المقيمين فيها ومن المحليين من عمرتهم وغيرهم من الحجَّاج أن يتوجهوا إلى منى في اليوم الثامن مُلبين بالحج، وليس عليهم أن يذهبوا إلى المسجد الحرام للطواف بالكعبة طواف الوداع.

الشرح

شَرَعَ الشيخ رحمته الله في بيان في صفة حجه صلى الله عليه وسلم ابتداءً من اليوم الثامن وهو يوم التروية، وسمي بذلك؛ لأن الحجَّاج كانوا يترَوون بالماء لأجل بقية أيام حجهم، وقيل غير ذلك.

فإذا كان اليوم الثامن فإنَّ السنة في حقِّ من أراد الحج سواء كان متمتعاً أو من يريد الحج من أهل مكة وغيرهم من المقيمين فيها ممن أخذ عمرة قبل أشهر الحج في أيِّ مكان كان، سواء في مكة أو خارجها، أن يُلبِّي بالحج، فيُحرم من مكانه قبل الزوال، ويتوجه إلى منى؛ حتى يدرك صلاة الظهر فيها، لما ثبت في الصحيحين عن أنس

ﷺ أنه ﷺ: صَلَّى الظهر يوم التروية بمنى. ولما روى مسلم عن جابر: فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج، وركب ﷺ وصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر. وقيل الأفضل بعد الزوال؛ لحديث ابن عباس رضي الله عنهما: (ثُمَّ أَمَرْنَا عَشِيَّةَ التَّرْوِيَةِ أَنْ نُهَلَّ بِالْحَجِّ) رواه البخاري معلقاً مجزوماً به، ويُمكن الجمع بأن يُقال: إِنَّ تَوَجُّهَهُ إِلَى مَنْى بَعْدَ الزَّوَالِ وَأَدْرَكَ وَقْتَ الظُّهْرِ فِي مَنْى. وقد كان ﷺ هو وأصحابه بالأبطح، ثم الصحيح أنه يُلبى بالحج ولو كان في الحل، فإنه لا يجب عليه الإحرام من الحرم كما يقوله جمع من أهل العلم، بل لا بأس أن يُحرم مكانه؛ لأنه ﷺ أمر أصحابه أن يُهلوا بالحج من منازلهم ولم يفصل في ذلك.

ثم إن الصحيح أن المتمتع يُحرم بالحج اليوم الثامن، ولو كان لم يجد الهدي، وله أن يبدأ صيام ثلاثة أيام قبل أن يُحرم بالحج، فإنه منذ أن أحرم بالعمرة فهو في الحج، فلو صامها قبل أن يُحرم بالحج أجزاءه، وهذا القول نص عليه أحمد وهو قول أبي حنيفة قال شيخ الإسلام في شرح العمدة (٢/٤٨٢): (وقد أمر أصحابه كلهم أن يُحرموا يوم التروية، وكانوا كلهم متمتعين إلا نفرًا قليلاً ساقوا الهدي، وأمر من لم يجد الهدي منهم أن يصوموا ثلاثة أيام في الحج

وسبعة إذا رجع. ولم يأمره بالإحرام قبل يوم التروية، ومعلوم علم اليقين أن قوماً فيهم عشرات الألوف في ذلك الوقت الضيق، يكون كثير منهم، أو أكثرهم غير واجدين للهدى. فكيف يجوز أن يقال: كان ينبغي لهؤلاء الإحرام يوم السادس والخامس، ورسول الله ﷺ يأمرهم بالإحرام يوم الثامن؟!).

وأما المفرد والقارن فهو باقٍ على نسك الحج فهو لا يُحدث نسكاً جديداً، ويتوجه أيضاً في اليوم الثامن إلى منى.

ثم إنه لا يُشرع طواف وداع كما قاله بعض أهل العلم: أن من أراد أن يخرج إلى منى يطوف للوداع؛ لأن هذا لم يُنقل عنه ﷺ ولم يفعله ولم يأمر أصحابه بذلك، فدل ذلك على أنه غير مشروع، وطواف الوداع لا يشرع للحجاج إلا إذا فرغ من أعماله كلها كما ثبت ذلك عنه ﷺ.

والمقصود أن جميع الحجاج يتوجهون إلى منى في اليوم الثامن، ويصلون فيها الصلوات الخمس، كل صلاة في وقتها، ويقصرون الرباعية كما سيأتي بيانه إن شاء الله .

قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمته الله:

ويُستحب للمسلم عند إحرامه بالحج أن يفعل ما يفعله في الميقات عند الإحرام: من الغسل والطيب والتنظيف، كما أمر النبي ﷺ عائشة بذلك لما أرادت الإحرام بالحج وكانت قد أحرمت بالعمرة فأصابها الحيض عند دخول مكة وتعذر عليها الطواف قبل خروجها إلى منى، فأمرها ﷺ أن تغتسل وتهلّ بالحج ففعلت ذلك فصارت قارئة بين الحج والعمرة.

الشرح

وهذا هو المستحب عند كل إحرام أن يفعل عنده كما تقدم في أعماله في الميقات من الغسل والتطيب والتنظيف، وكما ذكر الشيخ رحمته الله أن النبي ﷺ - كما في الصحيحين - أمر عائشة رضي الله عنها بالغسل لأجل إحرامها بالحج مع العمرة، مع أن أمره لها بالاغتسال وهي متلبسة بنسك، فغيرها من المحلين أولى بالأمر بذلك، وقد يُقال إن هذا الأمر لمن كانت حالتها مثل حالة عائشة رضي الله عنها، فإنّ فيه أمرها أن تنقض رأسها وتمشط، وكان هذا لأجل ما عرض لها من الحيض، وقد تقدم تأكده في حق النفساء والحائض، ويؤيده أنه لم ينقل أنه ﷺ أمر أحداً من أصحابه الذين تحلّلوا بعمرة بذلك يوم التروية لما أحرموا بالحج، وفي حديث جابر عند مسلم والبخاري معلقاً مجزوماً: (أمرنا يوم التروية أن نحرم بالحج إذا توجهنا

إلى منى) وليس فيه ذكر الاغتسال، فإن كان استحباب الغسل في هذا الموضوع محل وفاق بين أهل العلم فلا كلام، وإن لم يكن كذلك، ففي مشروعيته نظر، إلا أن يُحتاج إليه لتغيير رائحة البدن، ويُمكن أن يُقال بتقرير مشروعيته إنه غُسلٌ للدخول في النَّسك، وقد تقرر أنه مشروع عند الإحرام من الميقات، فكذلك الحكم لمن نواه بعد ذلك، فلا حاجة أن يُكرر الأمر به مرة أُخرى، إن قيل إنَّ عدم نقله يدلُّ على عدمه، والله أعلم.

قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمته الله:

وقد صلى رسول الله ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم في منى الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر قصراً من دون جمع، وهذا هو السنة تأسيماً به ﷺ، ويُسن للحجاج في هذه الرحلة أن يشتغلوا بالتلبية وبذكر الله عز وجل وقراءة القرآن وغير ذلك من وجوه الخير، كالدعوة إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإحسان إلى الفقراء.

الشرح

والسنة للحاج كما ذكر الشيخ رحمته الله إذا توجه إلى منى أن يصلي فيها الصلوات الخمس، كل صلاة في وقتها، ويقصر الرباعية، وأن يبيت في منى تلك الليلة، كما ثبت في الصحيحين من حديث أنس رضي الله عنه عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه قُلْتُ: أَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ عَقَلْتَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَيْنَ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ؟ قَالَ: بِيَمِينِي. قُلْتُ: فَأَيْنَ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفَرِ؟ قَالَ: بِالْأَبْطَحِ. ثُمَّ قَالَ: افْعَلْ كَمَا يَفْعَلُ أَمْرَاؤُكَ. وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ رضي الله عنه أَيْضاً أَنَّهُ قَالَ: فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ تَوَجَّهُوا إِلَى مَنَى، فَأَهْلُوا بِالْحُجِّ وَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ، ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ. وَثَبِتَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَمِينِي رَكَعَتَيْنِ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ صَدْرًا مِنْ خِلَافَتِهِ. وَفِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ مَا

يُبين مشروعية الصلوات الخمس في منى، وأنها تكون مقصورة كما تقدم، وهذا في حق جميع الحُجاج، ولا فرق بين أهل مكة وغيرهم، ولهذا لم يأمر ﷺ أحداً من الحجاج أن يُتم الصلاة، بل كانوا يُصلون معه ويقصرون الصلاة، لكن الذي يظهر في منى الآن أن من كان من أهل مكة وحج يُتم الصلاة ولا يقصرها وهذا في منى خاصة؛ لأن منى اليوم صارت داخل مكة وأحاطت بها المباني، والأحكام تدور مع عِللها، والعلة في القصر السفر، ولهذا لما كانوا مع النبي ﷺ خرجوا بمتاعهم وطعامهم وشراهم فكانوا في حكم المسافرين، والمسافر الذي يقصر الصلاة هو الذي خرج من بلده، وأهل مكة اليوم هم في الحقيقة حينما يأتون إلى منى لم يخرجوا من مكة، بل داخلها، والإجماع مستقرٌّ على أنه لا يصلي صلاة مقصورة حتى يخرج؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: ١٠١]، وأما في عرفة فإن أهل مكة يقصرون الصلاة، وكذا في مزدلفة؛ لأنهم لا يدخلونها إلا بعد النفر من عرفات، فالحكم يدور مع علته، ولو فرض مثلاً أن البناء تجاوز مزدلفة ودخلت وأحاطت بها مكة فذلك يكون حكم أهل مكة في مزدلفة كحكمهم في منى.

ثم يُشرع للحاج أثناء بقائه في منى أن يشتغل بذكر الله سبحانه وتعالى، من التسييح والتكبير والتهليل وكذلك الدعاء، وهذا هو المشروع للحاج إذا كان نازلاً في المشاعر كمنى وعرفة ومزدلفة، وأما التلبية فإنها تشرع له حينما يكون سائراً من مَشْعَرٍ إِلَى مَشْعَرٍ، لأنها إجابة لنداء الله بالحج، وهذا هو المنقول عنه ﷺ، ولهذا لم يكن ﷺ يُلبي في طوافه ولا في سعيه، إنما كان يلبي في طريقه، وفي حديث أنس ؓ عند البخاري أن محمد بن أبي بكر قال: سَأَلْتُ أَنَسًا - وَنَحْنُ غَادُونَ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَاتٍ - عَنِ التَّلْبِيَةِ كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: كَانَ يُلْبِي الْمَلْبِي لَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ، وَيُكَبِّرُ الْمُكَبِّرُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ. وهذا يبين أيضاً أنه لا بأس أن يخلط التلبية بشيء من التكبير، وتقدم في حديث أنس ؓ عند البخاري أنه ﷺ لما استوت به راحلته على البيداء: (حَمْدَ اللَّهِ، وَسَبَّحَ، وَكَبَّرَ، ثُمَّ أَهْلَلْ بِحَجِّ وَعُمْرَةٍ وَأَهْلَلِ النَّاسُ بِهِمَا). والنازل في المشاعر يُكثر أيضاً من قراءة القرآن؛ لأنه رأس الذكر وكذلك سائر أعمال الخير - كما ذكر الشيخ رحمه الله - من الصدقة والإحسان إلى الناس والدعوة إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذه الأمور مشروعة للحاج وغيره؛ لقوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ [النحل: ١٢٥]، ثم إن الحاج في هذه الأيام يتيسر له من أعمال الخير والبر ما لا يتيسر له في غيرها من

سائر الأيام، فإنه يرى من المحتاجين إلى الصدقة والإحسان من الفقراء والمساكين، ومن هو محتاج إلى توجيه ودعوة إلى الله عزَّ وجلَّ، والتحذير من البدع والشرك بالله عزَّ وجلَّ، ويرى من التقصير في تضييع أمور من الواجبات وانتهاك أمور من المحرمات، فوجوه الخير وأعمال البر في الحج لا حصر لها، فعلى الحاج أن يجتهد في أعمال البر والخير كلها، والنبي ﷺ تواترت عنه الأخبار في هذا، فثبت في الصحيحين أنه ﷺ قال: (مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ نُودِيَ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ يَا عَبْدَ اللَّهِ هَذَا خَيْرٌ ...) الحديث، فيتصدق الحاج بما يتيسر له، وكذلك يجتهد في النصيحة لإخوانه المسلمين وكذلك الكلمة الطيبة فإنها كما قال ﷺ: (الْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ)، وقال ﷺ كما في الصحيحين: (اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فِكْلِمَةَ طَيِّبَةٍ)، وكذلك كما تقدم يجتهد في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما قال ﷺ: (مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيَعِزَّهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَيَلْسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَيَقْلِبْهُ، وَذَلِكَ أَوْعَفُ الْإِيمَانِ) رواه مسلم.

قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمته الله:

فلما طلعت الشمس يوم عرفة توجه ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم إلى عرفات منهم من يلبي ومنهم من يكبر، فلما وصل عرفات نزل بقبة من شعر ضربت له في نَمرة واستظل بها عليه الصلاة والسلام، فدل ذلك على جواز استئلال المحرم بالحيام والشجر ونحوها.

الشرح

ذكر الشيخ رحمته الله أَنَّ المشروع للحاج إذا أصبح من اليوم التاسع وطلعت الشمس أن يتوجه إلى عرفة؛ لما روى مسلم من حديث جابر رضي الله عنه أنه قال: (ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَأَمَرَ بِقُبَّةٍ مِنْ شَعْرِ تُضْرَبُ لَهُ بِنَمْرَةٍ، فَسَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)، فيُشْرَعُ للحاج أن يسير بعد طلوع الشمس إلى عرفة ويلبي في أثناء سيره وإن كَبُرَ مع التلبية فلا بأس بذلك كما تقدم، وأن ينزل في نَمرة وهي ليست من عرفة، فإذا تيسر للحاج أن ينزل بنمرة فهو حسن، وإن لم يتيسر له ذلك فلا حرج عليه أن يتوجه إلى عرفة مباشرة.

وفي حديث جابر رضي الله عنه المتقدم أنه ﷺ: (وَجَدَ الْقُبَّةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِنَمْرَةٍ، فَتَزَلَّ بِهَا)، وأيضاً ثبت في صحيح مسلم من حديث أمِّ الحُصَيْنِ رضي الله عنها: أنها رأت رسول الله ﷺ حين رمى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَأَنْصَرَفَ وَهُوَ عَلَى

رَأْسِهِ، وَبِلَالٍ رَافِعٌ ثَوْبَهُ عَلَى رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يستره من الحُرِّ وَالشَّمْسِ. وفي هذا أنه لا بأس للحاج أن يستظلَّ بخيمة أو شيء يُظَلُّه من الشمس، والذي يُظَلُّ الحاج أنواع، الأول: ما يكون ملاصقاً؛ كالطاقية والعمامة ونحو ذلك، وهذا لا يجوز؛ لأن المحرم كما تقدم لا يجوز أن يُغطي رأسه. والثاني: أن يكون منفصلاً لكنه غير ثابت في الأرض مثل أن يستظلَّ بشمسية ونحوها يرفعها ويمسكها بيده، فالصحيح أنه لا بأس بذلك. والثالث: أن يكون مستظلاً بشيء ثابت في الأرض مثل الخيمة ونحو ذلك، فهذا من جنس القُبَّة التي ضُربت للنبي ﷺ؛ ليستظلَّ بها.

والمقصود أنه لا بأس للمحرم أن يستظلَّ بالخيام والشجر

ونحو ذلك كما ذكر الشيخ رحمه الله.

قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمته الله:

فلما زالت الشمس ركب دابته عليه الصلاة والسلام وخطب الناس وذكرهم وعلمهم مناسك حجهم وحذرهم من الربا وأعمال الجاهلية، وأخبرهم أن دماءهم وأموالهم وأعراضهم عليهم حرام، وأمرهم بالاعتصام بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وأخبرهم أنهم لن يضلوا ما داموا معتصمين بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ.

فالواجب على جميع المسلمين من الحجاج وغيرهم أن يلتزموا بهذه الوصية وأن يستقيموا عليها أينما كانوا، ويجب على حُكَّام المسلمين جميعاً أن يعتصموا بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وأن يحكِّموا في جميع شئونهم وأن يلزموا شعوبهم بالتحاكم إليهما، وذلك هو طريق العزة والكرامة والسعادة والنجاة في الدنيا والآخرة، وفق الله الجميع لذلك.

الشرح

لما ذَكَرَ الشيخ رحمته الله توجهه ﷺ إلى عرفة ونزوله بنمرة، ذكر بعد ذلك أنه ﷺ توجه إلى عُرْنَةَ، وهي ليست من عرفة على الصحيح كما هو قول جماهير أهل العلم، خلافاً لمالك رحمته الله بأن وقوفه بعُرْنَةَ يُجِزُّهُ وعليه دم، فالصواب أن عُرْنَةَ ليست من عرفة؛ لأن عُرْنَةَ حَدُّ لعرفة من الغرب، ونَمْرَةَ غربي عُرْنَةَ، فإذا كانت عُرْنَةَ ليست من عرفة، فمن باب أولى أَنَّ نَمْرَةَ ليست منها، وقد بيّن ذلك العلامة ابن جاسر رحمته الله في منسكه (مفيد

الأنام) وقال (١٦/٢): (كلام شيخ الإسلام وابن القيم والنووي المتقدم صريحٌ بأن نَمِرَةَ ليست من عرفة، وهو الذي اتضح لنا بعد التحري الشديد والوقوف على تلك المواضع؛ لأن حدَّ عرفة من الغرب هو وادي عُرْنَةَ بالنون، ونَمِرَةَ هي غربي وادي عُرْنَةَ من جهة الحرم).

ثم لما توجه ﷺ إلى عُرْنَةَ خطب الناس ﷺ خطبة عظيمة، وأخبرهم أن دماءهم وأموالهم وأعراضهم عليهم حرام وقال: (إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا)، وهذا ثابت في الصحيحين عنه ﷺ، وكذلك علمهم ﷺ في هذه الخطبة مناسك الحج، وحذرهم من أعمال الجاهلية وقال: (أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ تَحْتَ قَدَمِي مَوْضُوعٌ، وَدِمَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعَةٌ، وَإِنْ أَوَّلَ دَمٍ أَضَعُ مِنْ دِمَائِنَا دَمُ ابْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ، كَانَ مُسْتَرَضِعًا فِي بَنِي سَعْدِ فَقَتَلْتُهُ هَذَا)، وكذلك حذرهم من الربا وقال: (وَرَبَا الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ، وَأَوَّلُ رَبَا أَضَعُ رَبَانَا، رَبَا عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّهُ)، وكذلك أمرهم بالاعتصام بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وقال: (وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ، كِتَابُ اللَّهِ، وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي، فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟) قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ وَأَدَيْتَ، وَنَصَحْتَ، فَقَالَ يَأْضِغِيهِ السَّبَابِيَّةُ، يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا إِلَى النَّاسِ: (اللَّهُمَّ اشْهَدْ،

اللَّهُمَّ اشْهَدْ) ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. وَهَذَا كُلُّهُ جَاءَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ رضي الله عنه عِنْدَ مُسْلِمٍ، فَاسْتَشْهَدَ رضي الله عنه النَّاسَ أَنَّهُ بَلَغَ الْبَلَاحَ التَّامَ، فَلَمْ يَمِتْ إِلَّا وَقَدْ تَرَكَ النَّاسَ عَلَى الْبَيْضَاءِ كَمَا قَالَ: (قَدْ تَرَكَتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ، لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا، لَا يَزِيدُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ وَهُوَ صَحِيحٌ، وَعِنْدَ الْحَاكِمِ وَغَيْرِهِ: (تَرَكَتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ: كِتَابُ اللَّهِ وَسُتِّي) وَهُوَ صَحِيحٌ، وَالْوَاجِبُ عَلَى عَمُومِ الْمُسْلِمِينَ حُكَّامًا وَمُحْكَمِينَ - كَمَا قَالَ الشَّيْخُ رحمته الله -: هُوَ وَجُوبُ التَّحَاكُمِ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ فِي صَغِيرِ الْأُمُورِ وَكَبِيرِهَا، وَيَجِبُ عَلَى الْحُكَّامِ أَنْ يَحْذَرُوا مِنَ الْمِيلِ عَنِ ذَلِكَ، أَوْ أَخْذِ الرُّشَا عَلَى ذَلِكَ، وَيَجِبُ أَيْضًا عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ وَخَاصَّةِ الْحُكَّامِ أَنْ يُبَلِّغُوا هَذِهِ الشَّرِيعَةَ، فَالِنَبِيِّ رضي الله عنه فِي هَذَا الْمَقَامِ بَيِّنٌ أَنَّهُ بَلَغَ هَذَا الدِّينَ وَاسْتَشْهَدَ النَّاسَ عَلَى ذَلِكَ، وَنَزَلَتْ عَلَيْهِ رضي الله عنه تِلْكَ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ فِي أَعْظَمِ مَجْمَعٍ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَآمَنْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ رضي الله عنه: (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ قَالَ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرَأُوهَا لَوْ عَلَيْنَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ نَزَلَتْ لَأَتَّخِذْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا. قَالَ أَيُّ آيَةٍ؟ قَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَآمَنْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾. قَالَ عُمَرُ: قَدْ عَرَفْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ وَالْمَكَانَ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ عَلَى النَّبِيِّ

﴿ وَهُوَ قَائِمٌ بِعَرَفَةَ يَوْمَ جُمُعَةٍ ﴾. والمعنى أنَّ عرفة ويوم الجمعة كلاهما لنا عيد بحمد الله، كما جاء في رواية عند الترمذي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بإسناد حسن أنه قال: (فَإِنَّمَا نَزَلَتْ فِي يَوْمِ عِيدَيْنِ: فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَيَوْمِ عَرَفَةَ)، ففي هذا اليوم العظيم أكمل الله الدين وأتم النعمة، ولهذا قال أهل العلم: لم ينزل بعد ذلك آية تتعلق بالأحكام، إنما أنزلت آيات وصايا وآيات لا تتعلق بالأحكام مثل قوله تعالى: ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٨١].

فيُشرع في ذلك اليوم للإمام أو من يُنيبه أن يخاطب خطبة يُعلم فيها الناس ما يحتاجون إليه من أمر دينهم، وخاصة في أمر مناسك الحج، وهذه الخطبة التي خطبها النبي ﷺ خطبة واحدة وليست خطبتين على الصحيح.

وفي قوله تعالى: (فلما زالت الشمس) فيه دلالة على أن الوقوف بعرفة يكون بعد زوال الشمس، وهذا قول جماهير أهل العلم، وقال بعض أهل العلم: إنه يصح الوقوف بعرفة قبل الزوال فيبدأ من طلوع فجر يوم عرفة وينتهي بطلوع فجر يوم النحر، وهذا هو مذهب الإمام أحمد؛ لحديث عروة بن مضر رضي الله عنه أنه قال: (مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا هَذِهِ، وَوَقَفَ مَعَنَا

حَتَّى يَذْفَعَ، وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، فَقَدْ أَنْتَمَّ حَجُّهُ وَقَصَى تَفْتَهُ، فَقَوْلُهُ: (لَيْلًا) يَدُلُّ عَلَى شُمُولِ الْحَكْمِ لِلَّيْلِ مِنْ مَغِيبِ الشَّمْسِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: (نَهَارًا) يَدُلُّ عَلَى شُمُولِ الْحَكْمِ لِلنَّهَارِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى مَغِيبِ الشَّمْسِ، وَهَذَا ذَكَرُوهُ وَجَعَلُوهُ حُجَّةً فِي ذَلِكَ، وَالْجُمْهُورُ قَالُوا: إِنْ حَدِيثُ عُرْوَةَ يُبَيِّنُ الْمُرَادَ مِنْهُ: فَعَلِ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَنَّهُ لَمْ يَقِفْ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ، وَكَذَلِكَ الْخُلَفَاءُ ﷺ بَعْدَهُ لَمْ يَقِفُوا إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ، وَفَعَلَهُ ﷺ لِأَشْكَ أَنْهُ بَيَانٌ وَاضِحٌ، وَالنَّبِيُّ ﷺ قَالَ: (خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ)، وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ أَنَّ الْوُقُوفَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ، وَيَمْتَدُّ الْوُقُوفُ الْمَشْرُوعُ إِلَى مَغِيبِ الشَّمْسِ، وَأَمَّا الْمَجْزِئُ فَيَمْتَدُّ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ لِحَدِيثِ عُرْوَةَ بْنِ مُضَرَّسِ الْمَتَّقِمِ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا بَعْدَ الزَّوَالِ وَلَوْ لِحُظَّةٍ وَاحِدَةٍ فَإِنَّهُ يَتِمُّ حَجُّهُ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ رَحِمَهُ اللهُ: (وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مَنْ وَقَفَ بِهَا مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ أَنَّهُ مَدْرُكٌ لِلْحَجِّ)، وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ يَنْتَهِي بِطُلُوعِ الْفَجْرِ لَيْلَةً جَمْعًا.

ثم الصحيح أنه يصح الحج ممن وقف بعرفة سواء علم أنها عرفة أو لم يعلم؛ لأنه حصل الوقوف بها، وكذلك أيضاً على الصحيح لو أنه أغمى عليه وأدخل عرفة فإنه يُجِزُّهُ الْحَجَّ، خِلافاً لِمَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ

يكون مفيقاً؛ لأن الحج يكفيه نية واحدة، وهي نيته الأولى في دخوله النسك على الصحيح، كذلك لو كان نائماً، وإن كان هناك فرق بين النائم والمغمى عليه، لكن نقول: إن نيته الأولى تكفيه كما تقدم.

ومن لم يتيسر له دخول عرفة قبل غروب الشمس فإنه يدخلها في الليل كما تقدم، وعلى هذا من لم يتمكن من دخول عرفة إلا من آخر الليل فإنه يسقط عنه الوقوف بمزدلفة، وهذا دليل كما سيأتي إن شاء الله على أن الوقوف بمزدلفة ليس بركن بل هو واجب، ولو كان ركناً لم يُجزؤه الحج فيما إذا تأخر وقوفه إلى آخر الليل، فكل من أدرك عرفة قبل طلوع الفجر ولو بلحظة فقد تم حجه وقضى تفثه.

قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمته الله:

ثم إنه ﷺ صلى بالناس الظهر والعصر قصراً وجمعاً جمع تقديم بأذان واحد وإقامتين، ثم توجه إلى الموقف واستقبل القبلة ووقف على دابته يذكر الله ويدعوه، ويرفع يديه بالدعاء حتى غابت الشمس، وكان مفطراً ذلك اليوم، فعلم بذلك أن المشروع للحجاج أن يفعلوا كفعله ﷺ في عرفات، وأن يشتغلوا بذكر الله والدعاء والتلبية إلى غروب الشمس، وأن يرفعوا أيديهم بالدعاء، وأن يكونوا مفطرين لا صائمين، وقد صحَّ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُعْتَقَ اللَّهُ فِيهِ عَبْدًا مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ لِيَدْنُو فَيَأْهِي بِهِ مَلَائِكَتَهُ» ورُوي عنه ﷺ أن الله يقول يوم عرفة للملائكة: «انظروا إلى عبادي أتوني شعثاً غبراً يرجون رحمتي، أشهدكم أنني قد غفرت لهم». وصحَّ عنه ﷺ أنه قال: «وقفتُ ها هنا وعرفة كلها موقف».

الشرح

ثم بعد أن خطب ﷺ الناس، صلى بهم الظهر والعصر جمعاً وقصراً جمع تقديم بأذان واحد وإقامتين كما في حديث جابر رضي الله عنه: (ثُمَّ أَدَّنَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى العَصْرَ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئاً)، وهذا محل اتفاق بين أهل العلم، والنبوي ﷺ جمع في وادي (عُرَّة) بين الصلاتين جمع تقديم، ثم توجه إلى عرفة وتفرغ للذكر والدعاء، وعلى

هذا يكون للحاج في يوم عرفة ثلاثة مواقف، وقفها النبي ﷺ، فالموقف الأول: بعد طلوع الشمس إلى زوالها في نمرة؛ لما في حديث جابر ﷺ المتقدم أنه ﷺ بعد أن صلى الفجر بمنى مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَأَمَرَ بِقِيَّةٍ مِنْ شَعَرٍ تُضْرَبُ لَهُ بِنِمْرَةَ فَسَارَ ﷺ إِلَيْهَا. وهذا الموقف مستحب.

والثاني: بعد زوالها توجه إلى عُرْنَةَ، لما في حديث جابر ﷺ المتقدم أنه ﷺ جلس في نمرة حَتَّى إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقُصْوَاءِ، فَرُحِلَتْ لَهُ، فَآتَى بَطْنَ الوَادِي. وهذا الموقف مستحب أيضاً؛ لعموم قوله ﷺ: (خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ).

والثالث: بعد أن صَلَّى الظهر والعصر جمعاً وقصراً جمع تقديم، توجه إلى عرفة لما في حديث جابر ﷺ المتقدم أنه ﷺ بعد أن خطب الناس أَدْنَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى العَصْرَ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى المَوْقِفَ. وهذا الموقف هو ركن الحج، ولا يصح الحج إلا به؛ لقوله ﷺ: (الحُجُّ عَرَفَةٌ)، ووقف بعرفة وقال: (خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ) ، والوقوف بعرفة إلى مغيب الشمس واجب من واجبات الحج، فلو خرج من عرفة قبل غروب الشمس، وجب عليه أن يعود سواء عاد قبل غروب الشمس وبقي حتى الغروب أو عاد بعد

غروب الشمس، فلا دم عليه، لكن عليه التوبة من هذا الفعل إذا كان عامداً عالماً، وإن لم يرجع فعليه دم؛ لأن من ترك نسكاً فعليه أن يُريق دمًا.

فيجب على الحجاج البقاء في عرفة إلى غروب الشمس، والسنة أن ينتظر حتى تذهب صفرة الشمس، كما وقف ﷺ بعرفة، كما في حديث جابر رضي الله عنه عند مسلم: (وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ قَلِيلًا حَتَّى غَابَ الْقَرُصُ) ثم دفع ﷺ إلى مزدلفة، وهو قول الجمهور في وجوب الوقوف إلى غروب الشمس، وخالف بعض أهل العلم، واحتجوا بحديث عروة بن مُضَرَّس وفيه: (وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، فَقَدْ أَتَمَّ حُجَّهُ وَقَصَى نَفْسَهُ) ولا حجة فيه، فالمراد أنه أمن الفوات بإدراكه الوقوف؛ لأنه لم يبقى عليه إلا واجب يجبر بدم لو فات، وطواف الإفاضة لا يفوت لعدم توقيته، وقد دل على هذا النص والإجماع، وإلا فيلزم من خالف أن يقول بأنه بوقوفه بعرفة، لا يجب عليه شيء بعد ذلك، وهذا باطل إجماعاً.

فلما توجه ﷺ إلى الموقف، وقف عند الصخرات، واختلف في موضع موقفه رضي الله عنه، قال بعض أهل العلم: إنه رضي الله عنه وقف في سفح الجبل متجهاً إلى القبلة والجبل عن يمينه وحبل المشاة بين يديه. وبعض أهل العلم قال السنة أن يقف عند الصخرات كما قال جابر رضي الله عنه أنه رضي الله عنه بعد أن صَلَّى: (رَكِبَ حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ، فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ الْقُصْوَاءَ إِلَى

الصَّخْرَاتِ، وَجَعَلَ حَبْلَ الْمَشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ)، وقال العلامة ابن جاسر رحمته الله في منسكه (مفيد الأنام): (والصخرات المذكورات لم أر من الفقهاء ولا من مؤلفي المناسك ولا من شراح الحديث من عيّن موضعها، وفي تواريخ مكة شيءٌ من بيان موضعها لكنه غير محرر فلا يكفي ولا يشفي... فرضي الله عن جابر بن عبد الله لقد وصف موقف النبي ﷺ وصفاً واضحاً، والذي ينطبق عليه هو المحل الكائن عند الجبل من جهته الجنوبية، فإذا وقفت فيه صار الجبل المسمى جبل الرحمة على يمينك وكنت حينئذٍ مستقبلاً القبلة وصار حبل المشاة بين يديك تشاهدهم وهم يمشون) والمعنى أن الناس يمشون بين يديه ﷺ وهم داخلون إلى عرفة.

والنبي ﷺ لم يصعد الجبل المسمى بجبل (إلال) أو جبل (الرحمة)، فصعود الجبل كما يفعله بعض العامة لا أصل له، ولا فضيلة فيه ولم يرد في خصوصه شيءٌ، بل هو كسائر أرض عرفة.

والسنة للواقف بعرفة أن يستقبل القبلة وأن يُكثر من الذكر والدعاء، فيرفع يديه ويتهل إليه سبحانه وتعالى، وهذا من المواطن التي ترفع فيها اليدان في الحج، ويُشرع للحاج أيضاً أن يتأدب بأداب الدعاء ومنها:

١- أن يبدأ الداعي في دعاء المسألة بالثناء على الله ﷻ بتوحيده وتحميده وتسبيحه وتكبيره وتهليله سبحانه وتعالى، فمن ذلك أن يقول كما ثبت في الحديث الصحيح الذي رواه الأربعة من حديث بُريدة بن الحُصيب ؓ قال: سمع النبي ﷺ رجلاً يدَعُو وَهُوَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنِّي أَشْهَدُ أَنَّكَ أَنْتَ اللهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، الْأَحَدُ الصَّمَدُ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ. قَالَ: فَقَالَ ﷺ: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ سَأَلَ اللهُ بِاسْمِهِ الْأَعْظَمِ الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ، وَإِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ)، وثبت هذا المعنى من حديث أنس ؓ عند الأربعة بإسناد جيد أنه ؓ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ جَالِسًا وَرَجُلٌ يُصَلِّي، ثُمَّ دَعَا: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، الْمَنَّانُ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (لَقَدْ دَعَا اللهُ بِاسْمِهِ الْعَظِيمِ الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ، وَإِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ)، والتوحيد هو أول ما يتقرب به العبد إلى ربه سبحانه وتعالى، ولهذا كان دعاء الثناء أفضل من دعاء المسألة.

ثم بعد ثناء الداعي على ربه ﷻ يُشْرَعُ لَهُ أَنْ يَصَلِيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثم بعد ذلك يسأل ربه حاجته؛ لما ثبت في الحديث الصحيح عند أبي داود والترمذي من حديث فضالة بن عبيد ؓ أن النبي ﷺ سَمِعَ

رَجُلًا يَدْعُو فِي صَلَاتِهِ لَمْ يُمَجِّدِ اللَّهَ تَعَالَى وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (عَجَلْ هَذَا) ثُمَّ دَعَاهُ فَقَالَ لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ: (إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِتَحْمِيدِ اللَّهِ وَالشَّنَاءِ عَلَيْهِ ثُمَّ لِيُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ لِيَدْعُ بَعْدُ بِمَا شَاءَ)، و(أَوْ) فِي قَوْلِهِ: (أَوْ لِغَيْرِهِ) بِمَعْنَى الْوَاوِ، أَيْ: (وَلِغَيْرِهِ) كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ عِنْدَ أَحْمَدَ، فَهَذَا هُوَ الْمَشْرُوعُ أَنْ تُثْنِيَ عَلَى اللَّهِ ﷻ أَوَّلًا، ثُمَّ تُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثَانِيًا، ثُمَّ تُسْأَلُ اللَّهُ ﷻ ثَالثًا، وَأَمْرٌ رَابِعٌ وَهُوَ أَنْ تُخْتَمَ بِ(أَمِينَ)؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي زُهَيْرٍ النَّضَمِيِّ أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَأَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ قَدْ أَلَحَّ فِي الْمَسْأَلَةِ، فَوَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَمِعُ مِنْهُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (أَوْجَبَ إِنْ خَتَمَ) فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: بِأَيِّ شَيْءٍ يَخْتَمُ. قَالَ: (بِأَمِينَ، فَإِنَّهُ إِنْ خَتَمَ بِأَمِينَ فَقَدْ أَوْجَبَ) فَانصَرَفَ الرَّجُلُ الَّذِي سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَاتَى الرَّجُلُ فَقَالَ: اخْتَمَ يَا فُلَانُ بِأَمِينَ وَأَبَشِرْ.

٢- ومن أعظم الآداب المتعلقة بالدعاء هو حسن الظن بالله

ﷻ، قال الله تعالى في الحديث القدسي كما في الصحيحين: (أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي)، وفي لفظ آخر عند أحمد أيضاً: (إِنْ ظَنَّ بِي خَيْرًا فَلَهُ وَإِنْ ظَنَّ شَرًّا فَلَهُ).

٣- ومن الآداب المهمة في الدعاء أن يدعو العبدُ ربَّه بقلب خاشع وخاضع معترفاً بالذنب والتقصير في العمل وظلم النفس، كما في دعاء ذي النون عليه السلام لما كان في بطن الحوت قال: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، فبدأ عليه السلام بالثناء بالتوحيد، ثم ثنى بالتنزيه، ثم ثلث بالعود على نفسه بالظلم، وجاء به مؤكداً فقال: ﴿إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾، وصحَّ في الحديث عند الترمذي عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أنه عليه السلام قال: (دَعْوَةُ ذِي النُّونِ إِذْ دَعَا وَهُوَ فِي بَطْنِ الْحُوتِ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ فَإِنَّهُ لَمْ يَدْعُ بِهَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ فِي شَيْءٍ قَطُّ إِلَّا اسْتَجَابَ اللَّهُ لَهُ).

وبهذا توسل الأبوَان آدم وحواء كما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، ولما سأل أبو بكر رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعاء يدعو به في صلاته قال له: (قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاعْفُرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ)، وهو في الصحيحين عن أبي بكر الصديق وعبد الله بن عمرو رضي الله عنه، وثبت في صحيح البخاري في

حديث شداد بن أوس سيّد الاستغفار وفيه: (أَبَوْهُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ، وَأَبَوْهُ بِذَنْبِي فَأَغْفِرْ لِي، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ)، ولا شك أن الاعتراف بالذنب والتقصير في العمل بهضم النفس من أجل العبودية لله ﷻ.

٤- ومن الآداب المهمة أيضاً في الدعاء، إطابة المطعم والمشرب والملبس؛ لأن الله سبحانه وتعالى كما قال ﷻ فيما رواه مسلم: (طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا)، ولما ذكر ﷻ الرجل وما اجتمع فيه من أسباب الإجابة، ذكر مانعاً منع من نفوذها وهو اكتساب الحرام، فأما الأسباب فهي إطالة السفر؛ لأنه مظنة انكسار النفس بطول الغربة، والدعاء مع انكسار النفس من أسباب الإجابة، وجاء في حديث أبي هريرة ؓ الذي رواه أبو داود وغيره وله طرق وهو حديث جيد قال: قال رسول الله ﷺ: (ثَلَاثُ دَعَوَاتٍ مُسْتَجَابَاتٍ، لَا شَكَّ فِيهِنَّ: دَعْوَةُ الْوَالِدِ، وَدَعْوَةُ الْمَسَافِرِ، وَدَعْوَةُ الْمَظْلُومِ)، والسفر أيضاً مظنة الاستكانة لله ﷻ، والاستكانة من أسباب الإجابة، وذكر ﷻ أيضاً من أسباب الإجابة أنه أغبر البدن والشباب وشعره متشعث، فحاله حال العطف والرحمة، وهكذا ينبغي أن يكون حال المسلم في إخبارات وإقبال على الله سبحانه وتعالى، ولهذا يقول النبي ﷺ فيما رواه

مسلم: (رُبَّ أَشْعَثَ مَذْفُوعٍ بِالْأَبْوَابِ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ)، وقال ﷺ كما عند الترمذي بإسناد حسن: (كَمْ مِنْ أَشْعَثَ أَغْبَرَ ذِي طِمْرَيْنِ لَا يُؤْبَهُ لَهُ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ، مِنْهُمْ الْبَرَاءُ بْنُ مَالِكٍ)، فهذا رث الهيئة، ولكنه لو أقسم على الله لأبره، وذكر ﷺ أيضاً من أسباب الإجابة: مدّ اليدين ويُسمى الابتهاال، فجمع هذا الرجل بين رثاثة الهيئة والغربة والوحشة والاستكانة وفي خلوة في البرية، فليس المقام مقام رياء ولا سُمعة، لكن منع من نفوذ هذه الأسباب العظيمة ما اكتسبه هذا البدن من الحرام، قال ﷺ فيها رواه مسلم: (وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغَدِيّ بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابَ لِذَلِكَ؟)، وقال ﷺ كما في حديث كعب بن عُجرة عند الترمذي: (إِنَّهُ لَا يَزُبُّ لَحْمٌ نَبَتَ مِنْ سُحْتٍ إِلَّا كَانَتِ النَّارُ أَوْلَى بِهِ) وهو حديث جيد.

ومن الأدعية المنقولة عن النبي ﷺ التي يُشرع للحجاج أن يدعو

بها أن:

* يُكْثِرُ مِنْ قَوْلِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) لما جاء عند الترمذي من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أنه ﷺ قال: (خَيْرُ الدُّعَاءِ: دُعَاءُ

يَوْمِ عَرَفَةَ، وَخَيْرُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،
وَحَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ
قَدِيرٌ).

* ويكثر من قول: (سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،
وَاللَّهُ أَكْبَرُ)؛ لقوله ﷺ كما في صحيح مسلم: (لَأَنْ أَقُولَ سُبْحَانَ
اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعَتْ
عَلَيْهِ الشَّمْسُ).

* ويكثر من قول (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)؛ لما ثبت في
الصحيحين من حديث أبي موسى ؓ أنه ﷺ قال له: (أَلَا أَدُلُّكَ
عَلَى كَلِمَةٍ هِيَ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ).

* ويكثر من قول: (اللَّهُمَّ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ
حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ)؛ لأنه ﷺ كان يكثر من ذلك كما في
حديث أنس في الصحيحين.

* ويقول: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، اللَّهُمَّ
إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي دِينِي وَدُنْيَايَ وَأَهْلِي وَمَالِي، اللَّهُمَّ
اسْتُرْ عَوْرَتِي وَآمِنْ رُوعَاتِي، اللَّهُمَّ احْفَظْنِي مِنْ بَيْنِ يَدَيْ وَمِنْ

خَلْفِي، وَعَنْ يَمِينِي وَعَنْ شِمَالِي وَمَنْ فَوْقِي، وَأَعُوذُ بِعَظْمَتِكَ أَنْ أُغْتَالَ مِنْ تَحْتِي)؛ كما عند أبي داود وغيره من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه ﷺ لم يكن يدع هؤلاء الدعوات حين يُمسي وحين يُصبح.

* ويقول: (اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دِينِي الَّذِي هُوَ عِصْمَةٌ أَمْرِي، وَأَصْلِحْ لِي دُنْيَايَ الَّتِي فِيهَا مَعَاشِي، وَأَصْلِحْ لِي آخِرَتِي الَّتِي فِيهَا مَعَادِي، وَاجْعَلْ الْحَيَاةَ زِيَادَةً لِي فِي كُلِّ خَيْرٍ، وَاجْعَلِ الْمَوْتَ رَاحَةً لِي مِنْ كُلِّ شَرٍّ)؛ كما في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه ﷺ كان يقول ذلك .

* ويقول : (اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْهُدَى، وَالتَّقَى، وَالعَفَافَ، وَالعِنَى) كما في صحيح مسلم من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه ﷺ كان يقول ذلك .

* ويقول : (اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الثَّبَاتَ فِي الْأَمْرِ، وَالعَزِيمَةَ عَلَى الرَّشْدِ، وَأَسْأَلُكَ شُكْرَ نِعْمَتِكَ، وَحُسْنَ عِبَادَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ لِسَانًا صَادِقًا، وَقَلْبًا سَلِيمًا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا تَعَلَّمُ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ مَا تَعَلَّمُ، وَأَسْتَغْفِرُكَ بِمَا تَعَلَّمُ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَامُ الْغُيُوبِ)؛ كما

عند أحمد وغيره من حديث شداد بن أوس رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم ذلك.

* ويقول: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ كُلِّهِ، عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّرِّ كُلِّهِ، عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ مَا سَأَلَكَ عَبْدُكَ وَنَبِيِّكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا عَاذَ بِهِ عَبْدُكَ وَنَبِيِّكَ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، وَأَسْأَلُكَ أَنْ تَجْعَلَ كُلَّ قَضَاءٍ قَضَيْتَهُ لِي خَيْرًا)؛ كما رواه ابن ماجه من حديث عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم علمها هذا الدعاء، وهو حديث جيد الإسناد.

ويقول أيضاً ما أشبه ذلك من الأدعية الثابتة عنه صلى الله عليه وسلم.

وقد كان صلى الله عليه وسلم يدعو وهو على دابته، وفي هذا دلالة على أنه لا بأس من الركوب على الدابة عند الحاجة ولو طال بعض الوقت، كما صنع صلى الله عليه وسلم، وربما كان فعله صلى الله عليه وسلم ذلك لأجل أن يراه الناس؛ لأنهم يشاهدوه ليقصدوا به صلى الله عليه وسلم.

وكذلك كما ذكر الشيخ رحمته الله أنه عليه السلام كان مفطراً في ذلك اليوم، وهذا ثبت في الصحيحين من حديث أم الفضل ومن حديث ميمونة رضي الله عنها أنها قالت: (أَنَّ النَّاسَ شَكُّوا فِي صِيَامِ النَّبِيِّ عليه السلام يَوْمَ عَرَفَةَ، فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِ بِلَبَنٍ وَهُوَ وَقِفٌ فِي الْمَوْقِفِ، فَشَرِبَ مِنْهُ، وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ)، فجمعنا بين المصلحتين رضي الله عنهما بأن يحصل المقصود من العلم بأنه صائم أو لا، وكذلك أيضاً يُعلم أنه في ذلك الوقت يحتاج عليه السلام إلى شربة ماء أو لبن، وهذا من حسن التدبير والنظر.

فضل يوم عرفة

ويوم عرفة له فضائل عظيمة، فهو يوم إكمال الدين، ويوم إتمام النعمة، وهو عيد لأهل الإسلام، وروى ابن جبان في صحيحه أنه عليه السلام قال: (وَمَا مِنْ يَوْمٍ أَفْضَلَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ) ، وفي صحيح مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام قال: (مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُعْتَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ عَبْدًا مِنَ النَّارِ، مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَإِنَّهُ لَيَدْتُو نَمَّ يُبَاهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةَ، فَيَقُولُ: مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ)، ويوم عرفة فيه فضل خاص للحجاج وفضل خاص لغيرهم، فهو لغير الحجاج يُشرع صومه، لما روى مسلم من حديث أبي قتادة رضي الله عنه أنه عليه السلام قال: (صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ، أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ، وَالسَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ) ، وأما في حق الحجاج فهو يوم وقوف، وكما

تقدم في حديث عائشة رضي الله عنها أنه سبحانه وتعالى يدنو في هذا اليوم ويباهي بأهل عرفة ملائكته، فهو دنوٌ خاص لأهل عرفة، كما أنه سبحانه وتعالى ينزل كل ليلة من آخر الليل كما في الحديث المتواتر عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم، منها ما في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال: (يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ يَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟) ، والحديث الذي ذكره الشيخ رحمته الله (انظروا إلى عبادي ...) الحديث، أخرجه ابن منده في كتاب التوحيد ولفظه: (إذا كان يومُ عرفة ينزل الله تعالى إلى السماء الدنيا، فيباهي الملائكة فيقول: انظروا إلى عبادي أتوني شعثاً غبراً من كل فجٍّ عميق، أشهدكم أنني قد غفرتُ لهم، فتقول الملائكة: يا ربّ فيهم فلان مرهق؟ فيقول: قد غفرت لهم. فما من يوم أكثر عتقاً من النار من يوم عرفة)، قال ابن منده: إسناده متصل حسن. وقد رواه أيضاً ابن حبان من طريق آخر لكنه ليس فيه: (أشهدكم أنني قد غفرتُ لهم)، وفيه زيادة: (انظروا إلى عبادي شعثاً غبراً ضاحين جاءوا من كلِّ فجٍّ عميق يرجون رحمتي، ولم يروا عذابي)، والحديث بالطريقتين من رواية أبي الزبير عن جابر، وأبو الزبير مدلس، لكن الحديث له شواهد في المعنى، منها ما تقدم من حديث عائشة رضي الله عنها في صحيح

مسلم، ومنها ما روى مالك في الموطأ من مُرسل طلحة بن عبيد الله بن كَرِيْز أن النبي ﷺ قال: (مَا رُؤِيَ الشَّيْطَانُ يَوْمًا، هُوَ فِيهِ أَصْغَرُ، وَلَا أَدْحَرُ، وَلَا أَحْقَرُ، وَلَا أَعْظَمُ، مِنْهُ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِمَا يَرَى مِنْ تَنْزُلِ الرَّحْمَةِ، وَمَجَاوِزِ اللَّهِ عَنِ الذُّنُوبِ الْعِظَامِ، إِلَّا مَا رَأَى مِنْ يَوْمِ بَدْرٍ) فِقِيلٌ: وَمَا رَأَى مِنْ يَوْمِ بَدْرٍ؟ فَقَالَ: (أَمَّا إِنَّهُ قَدْ رَأَى جِرِيْلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَرْعُ الْمَلَائِكَةَ)، وهذا الحديث المرسل وصله الحاكم في المستدرک والبيهقي في شعب الإیمان عن أبي الدرداء ؓ.

وقوله ﷺ كما في صحيح مسلم من حديث جابر ؓ: (وَقَفْتُ هَاهُنَا، وَعَرَفْتُ كُلَّهَا مَوْقِفٌ) يُبَيِّنُ ﷺ للناس أنه في أيّ مكان يقفون فيه من عرفة، فإنه يجزئ الوقوف فيه، وهذا بإجماع المسلمين.

والوقوف بعرفة ركن من أركان الحج، قال ﷺ: (الحُجُّ عَرَفَةُ)، فيوم عرفة له ميقات زماني ومكاني، فمن طلع عليه فجر يوم النحر ولم يدخل عرفة، لم يصح حجه، وكذلك من وقف في وقتها خارج عرفة، بأن يظن أنها عرفة وتبيّن أنه لم يقف بعرفة، فاته الحج، فلا بد أن يكون وقوفه داخل عرفة، وأن يُدرك وقتاً من الزمن ولو لحظة قبل طلوع الفجر.

ثم لم يزل ﷺ في الموقف يذكر الله تعالى ويدعوه حتى غربت الشمس، وذهبت الصفرة قليلاً.

قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمته الله:

ثم إن رسول الله ﷺ بعد الغروب توجه مليباً إلى مزدلفة وصلى بها المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين بأذان واحد وإقامتين ثم بات بها وصلى بها الفجر مع سنتها بأذان وإقامة، ثم أتى المشعر فذكر الله عنده وكبره وهلله ودعا ورفع يديه وقال: «وقفتُ ها هنا وجمعتُ كلها موقف»، فدل ذلك على أن جميع مزدلفة موقف للحجاج يبيت كل حاج في مكانه ويذكر الله ويستغفره في مكانه، ولا حاجة إلى أن يتوجه إلى موقف النبي ﷺ. وقد رخص النبي ﷺ ليلة مزدلفة للضعفة أن ينصرفوا إلى منى ليل، فدل ذلك على أنه لا حرج على الضعفة من النساء والمرضى والشيوخ ومن تبعهم في التوجه من مزدلفة إلى منى في النصف الأخير من الليل عملاً بالرخصة وحذراً من مشقة الزحمة.

ويجوز لهم أن يرموا الجمرة ليلاً، كما ثبت ذلك عن أم سلمة

وأسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما في آخر الليل .

ذَكَرَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ لِلنِّسَاءِ بِذَلِكَ ، ثُمَّ إِنَّهُ ﷺ بَعْدَ مَا أَسْفَرَ جَدًّا دَفَعَ إِلَى مَنْى مَلِيبًّا قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، فَقَصَدَ جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ يُكْبِرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ، ثُمَّ نَحَرَ هَدِيَّةً ثُمَّ حَلَقَ ثُمَّ طَيَّبَتْهُ عَائِشَةُ رضي الله عنها ثُمَّ تَوَجَّهَ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ .

الشرح

ثم ذكر الشيخ رحمته الله أنه عليه السلام بعد مغيب الشمس وذهاب الصفرة قليلاً توجه إلى مزدلفة، وهذا هو المشروع للحاج أن يتوجه إلى مزدلفة بعد ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَانَكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ﴾ [البقرة: 1٩٨]، ولما جاء أيضاً في حديث جابر رضي الله عنه أنه عليه السلام: (لَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ قَلِيلًا حَتَّى غَابَ الْقُرْصُ، وَأَزْدَفَ أُسَامَةَ خَلْفَهُ، وَدَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام وَقَدْ شَنَّ لِلْقُصَوَاءِ الزَّمَامَ، حَتَّى إِنَّ رَأْسَهَا لَيُصِيبُ مَوْرِكَ رَحْلِهِ، وَيَقُولُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى: أَيُّهَا النَّاسُ السَّكِينَةَ السَّكِينَةَ. كُلَّمَا أَتَى حَبَلًا مِنْ الْجِبَالِ أَرَخَى هَا قَلِيلًا، حَتَّى تَصْعَدَ، حَتَّى أَتَى الْمزدَلِفَةَ، فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ، وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا)، فالسنة للحاج أن يسير بسكينة وطمأنينة، وهذا إذا كان مشروعاً ومطلوباً والناس على عهده عليه السلام على الدواب، ومعلوم أن الإيذاء بالدواب ليس كالسيارات، فمشروعية التأي والطمأنينة إذا كان الإنسان على سيارته من باب أولى؛ لما يترتب على الإسراع بها من حوادث ووفيات كما هو مشاهد، فعلى الحاج أن يتقي الله وأن يُعظّم حُرَمَاتِ اللَّهِ، خاصة في هذه المشاعر العظيمة، وأن يعلم أنه في

عبادة عظيمة، والله عزَّ وجلَّ يقول: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ
وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾
[الأحزاب: ٥٨]، فالواجب هو السكينة والسير برفق.

وكذلك يُشرع للحاج أول ما يصل إلى مزدلفة أن يصلي فيها
المغرب والعشاء جمعاً، والعشاء قصرأ ركعتين، بأذان واحد وإقامتين، كما
تقدم في حديث جابر رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك، وجاءت أحاديث مختلفة في
هذا منها حديث ابن مسعود رضي الله عنه في الصحيحين أنه جمع بينهما بأذنين
 وإقامتين، وحديث ابن عمر رضي الله عنهما عند مسلم أنه جمع بينهما بإقامة واحدة
 وقال: (إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم صَنَعَ مِثْلَ ذَلِكَ)، وجاء عن ابن عمر روايات كثيرة
 في صفة الأذان والإقامة في مزدلفة، واختلف الرواة عليه اختلافاً كثيراً،
 ولذا فإن الصواب هو ما دلَّ عليه حديث جابر رضي الله عنه، فهو حديث محكم،
 وفيه بيان أنه صلى الله عليه وسلم بادر إلى الصلاة أول ما وصل مزدلفة بأذان واحد
 وإقامتين، وهذا موافق لما فعله صلى الله عليه وسلم في عُرْنَتِهِ.

واختلف أهل العلم في الوقوف بمزدلفة، والصواب أنه واجب

يُجبر بدم إذا تركه.

وأنبه إلى أنه ورد عند النسائي من حديث عروة بن مضرّس أنه

صلى الله عليه وسلم قال: (مَنْ أَدْرَكَ جَمْعًا مَعَ الْإِمَامِ وَالنَّاسِ حَتَّى يُفِيضَ مِنْهَا، فَقَدْ أَدْرَكَ

الحُجِّ، وَمَنْ لَمْ يُدْرِكْ مَعَ النَّاسِ وَالْإِمَامِ فَلَمْ يُدْرِكْ، وهذا احتج به من قال: إن الوقوف بمزدلفة ركنٌ، لكن هذه زيادة شاذة ولم تثبت، وقد نبه على ذلك الحافظ ابن حجر رحمته الله في "فتح الباري"، وذكر أن أبا جعفر العقيلي صنّف جزءاً في إنكار هذه الزيادة، ويبيّن أنها من رواية مُطَرِّف عن الشعبي عن عروة، وأن مطرفاً كان يهيم في المتون، وجاء أيضاً في رواية أخرى عند أبي يعلى: (ومن لم يدرك جمعاً فلا حجّ له) ولا تثبت.

والوقوف بمزدلفة مشروع إلى أن يُسفر جداً، كما فعل ﷺ حيث بات بها تلك الليلة، ولم يُنقل أنه ﷺ صلى أو أحيا تلك الليلة، بل لما بزغ الفجر في أول طلوعه، بادر إلى صلاة الفجر في أول وقتها، ثم بعد ذلك توجه إلى المشعر الحرام وقال: (وَقَفْتُ هَاهُنَا، وَجَمَعْتُ كُلَّهَا مَوْقِفٌ) أي: مزدلفة، فهو ﷺ يُرشد الحجاج إلى أن يبيت كل واحد منهم في مكانه ولا يتكلف الوقوف في موقفه ﷺ بل يبقى في مكانه ويدعو الله ويستغفره، والرسول ﷺ لما وقف عند المشعر الحرام استقبل القبلة ورفع يديه وجعل يدعو كما في حديث جابر رضي الله عنه عند مسلم أنه ﷺ بعدما جمع المغرب والعشاء بمزدلفة: اضْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ، فَصَلَّى الْفَجْرَ، حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ، بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ، ثُمَّ رَكِبَ الْقُصَوَاءَ، حَتَّى آتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ،

فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَدَعَاهُ وَكَبَّرَهُ وَهَلَّلَهُ وَوَحَّدَهُ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَسْفَرَ جِدًّا، فَدَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ.

والنبي ﷺ في هذه الليلة رخص للضعفة أن ينصرفوا إلى منى بعد نصف الليل ، كما ثبت في الصحيحين من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ مِنْ جَمْعِ بَلَيْلٍ) ، وفي الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه: كَانَ يُقَدِّمُ صَعْفَةَ أَهْلِهِ فَيَقْفُونَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ بِالْمُزْدَلِفَةِ بَلَيْلٍ فَيَذْكُرُونَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مَا بَدَأَ لَهُمْ، ثُمَّ يَرْجِعُونَ قَبْلَ أَنْ يَقِفَ الْإِمَامُ وَقَبْلَ أَنْ يَدْفَعَ، فَمِنْهُمْ مَنْ يُقَدِّمُ مَنَى لِصَلَاةِ الْفَجْرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُقَدِّمُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِذَا قَدِمُوا رَمَوْا الْجُمْرَةَ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما يَقُولُ: أُرْخِصَ فِي أَوْلَيْكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وفي الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها: اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ النَّبِيَّ ﷺ لَيْلَةَ جَمْعٍ، وَكَانَتْ ثَقِيلَةً ثَبُطَةً، فَأَذِنَ لَهَا. وفي الصحيحين من حديث أسماء رضي الله عنها أنها قالت لمولاها عبد الله بن كيسان: يَا بُنَيَّ، هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَتْ: فَارْتَحِلُوا. فَارْتَحِلُوا حَتَّى رَمَتِ الْجُمْرَةَ ثُمَّ رَجَعَتْ فَصَلَّتِ الصُّبْحَ فِي مَنْزِلِهَا. فَقَالَ لَهَا عَبْدُ اللَّهِ: يَا هَتَّاءُ، مَا أَرَانَا إِلَّا قَدْ غَلَسْنَا. قَالَتْ: يَا بُنَيَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذِنَ لِلظُّعْنِ. وكذلك ما ثبت في صحيح مسلم من حديث أم حبيبة رضي الله عنها: أَنَّهُ ﷺ بَعَثَ بِهَا مِنْ جَمْعِ بَلَيْلٍ. فهذه الأخبار فيه دلالة على أنه لا بأس بتقدم الضعفة من آخر

الليل، والأظهر أنه بعد انتصاف الليل يجوز الانصراف للضعفة من منى؛ لما ثبت عند أبي داود بإسناد صحيح من حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: أَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَمِّ سَلَمَةَ لَيْلَةَ النَّحْرِ، فَرَمَتِ الْجُمْرَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ، ثُمَّ مَضَتْ فَأَقَاصَتْ وَكَانَ ذَلِكَ الْيَوْمَ، الْيَوْمَ الَّذِي يَكُونُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. تعني عِنْدَهَا. وهذا العمل الكثير وهو قصد الجمرة من مزدلفة، ثم رميها، ثم ذهابها إلى مكة وطوافها، ثم رجوعها إلى منى فتوافي الفجر فيها، لا يمكنها ذلك رضي الله عنها إلا إذا كان خروجها من مزدلفة بعد انتصاف الليل أو قريب منه، وكذلك لحديث أسماء رضي الله عنها المتقدم، وأيضاً فإن النصف له حكم الأكثر، وأما الأقوياء فالمشروع أن يبقوا حتى يُسفر جداً كما تقدم، ومن احتاج أن ينصرف مع الضعفة فإنه في حكمهم، فلو كان معه نساء أو أطفال، فلا بأس أن ينصرف بهم، وكذلك أيضاً في مثل هذه الأزمنة مع كثرة الحجاج وازدحامهم، إذا شقّ على غير النساء والأطفال الانتظار خشية الضرر جاز أن ينصرفوا بعد انتصاف الليل على الصحيح؛ لأن الأمر دائر مع المشقة، فهو ﷺ أذن للضعفة لأجل وجود المشقة عليهم، فإذا كانت هذه المشقة توجد أيضاً في غيرهم فلا بأس لهم من التقدم؛ لوجود العلة، ثم أيضاً فإن تقدم بعض الحجاج مما يُخفف على بقيتهم ممن يتأخرون إلى ما بعد طلوع الفجر والإسفار جداً، ولهذا في أخبار عنه ﷺ

أنه كان يُرخص لبعض الحجاج في بعض الأمور دفْعاً للحرج والمشقة عنهم، ولهذا إذا احتاج الحاج -وخشي على نفسه المشقة ولو كان من الرجال- إلى أن يتقدم فلا بأس بذلك، للقاعدة أن المشقة تجلب التيسير، وذلك لأن النصوص دلت على الرخصة بالتقدم للضعفة، والعلة في تقدمهم كما تقدم خشية المشقة عليهم، فمن احتاج إلى ذلك فإنه يكون حكمه حكمهم.

والضَّعْفَةُ إذا تقدموا فإن الصحيح أن لهم أن يذهبوا ويرموا الجمرة، فإذا حلَّ النفر حلَّ رمي الجمرة؛ لأن رخصته ﷺ لهم بأن ينصرفوا من منى بليل هو إذن لهم لما بعد ذلك، ومن ذلك رمي الجمرة، وأيضاً بعد ذلك لهم أن يذهبوا إلى البيت فيطوفوا ويسعى من كان عليه سعي.

ومن المسائل المتعلقة بمزدلفة أنه لا بد أن يقف الحاج أكثر من نصف الليل وهذا هو قول الجمهور، وذهب مالك وجماعة إلى أنه يكفي مجرد نزوله ولو يسيراً، والصواب هو قول الجمهور.

ثم بقي ﷺ في مزدلفة بعدما صلى الفجر حتى أسفر جداً، ثم قصد ﷺ إلى منى ملبياً، وقصد إلى جمرة العقبة، والحاج لا يزال يُلبى حتى يشرع في الرمي، فإذا شرع في الرمي قطع التلبية، واختلف أهل العلم هل يقطع التلبية مع أول حصاة أو يستمر في التلبية إلى أن يُنهي الرمي، على

قولين، وجمهور العلماء على أنه يقطع التلبية عند ابتداء الرمي، وهو الذي ثبت في الصحيحين من حديث ابن عباس والفضل بن عباس رضي الله عنهما أنه ﷺ: (لم يزل يُلبّي حتى رمى جمرة العقبة) وظاهر هذه الرواية أنه قطع التلبية عند شروعه بالرمي، وهذا هو الأصل في الغاية أن ما بعدها لا يدخل فيها قبلها إلا بدليل، وذهب بعض أهل العلم إلى أنه يستمر في التلبية حتى يفرغ من الرمي، واحتجوا بما رواه ابن خزيمة من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن أخيه الفضل قال: (أفضتُ مع النبي ﷺ في عرفات، فلم يزل يُلبّي حتى رمى جمرة العقبة، يُكبر مع كل حصاة، ثم قطع التلبية مع آخرها حصاة)، والأظهر هو قول الجمهور، أما رواية ابن خزيمة ففيها نظر؛ لأن الثابت عن عبد الله بن عباس وأخيه الفضل رضي الله عنهما في الصحيحين وغيرهما من طرق، هو ما تقدم، والأقرب أن رواية ابن خزيمة غير محفوظة، كما قاله البيهقي في الكبرى. ويحتمل أنه وهمٌ من شيخ ابن خزيمة (عمر بن حفص الشيباني) فإنه لم يُوثقه مُعتبر، ويحتمل أن بعض الرواة رواه بالمعنى، أما ما ذكره ابن التُّركماني في تعقبه على البيهقي، أن ابن حزم أخرج هذا الحديث في كتاب (حجة الوداع) بسند جيد من حديث أبي الزبير عن أبي معبد مولى ابن عباس عن ابن عباس عن الفضل: (أنه لم يزل يُلبّي حتى أتم رمي جمرة العقبة). وأن هذه الرواية

تقوي رواية ابن خزيمة. ففي كل ما قاله نظر، فإن هذه الرواية التي ذكرها ابن حزم هي من هذا الطريق الذي ذكره عند مسلم بلفظ: (حتى رمى الجمرة). فيتحرر أن الجواب عنها، الجواب عن رواية ابن خزيمة، هذا إن ثبت السند عند ابن حزم إلى أبي الزبير، والله أعلم.

ولا بأس أن يأخذ الحصى من طريقه أو من منى، والنبى ﷺ كما قال ابن عباس رضي الله عنه: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَدَاةَ الْعَقَبَةِ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ: (هَاتِ الْقُطُ لِي) فَلَقَطْتُ لَهُ حَصِيَّاتٍ مِنْ حَصَى الْخُدْفِ، فَلَمَّا وَضَعْتُهُنَّ فِي يَدِهِ، قَالَ: (بِأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ وَإِيَّاكُمْ وَالْعُلُوِّ فِي الدِّينِ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْعُلُوُّ فِي الدِّينِ)، وظاهر هذا الخبر أنها أخذت الحصى له من طريقه إلى منى، ولو أخذها من منى فلا بأس، كذلك أيضاً استحَب بعض أهل العلم أن يأخذها من مزدلفة، والأولى أن يلتقطها من مزدلفة أو من طريقه؛ حتى إذا دخل منى لا يشتغل بشيء قبل الرمي.

فقصد ﷺ الجمرة مليياً، ورمأها بسبع حصيات، يُكبر مع كل حصاة، ثم نحر هديه، ثم حلق، ثم طيبته عائشة رضي الله عنها، ثم توجه إلى البيت فطاف به، وهذا هو السنة للحاج أن يبدأ أول ما يدخل منى بتحية منى وهي رمي الجمرة، ثم بعد ذلك ينحر هديه إن كان عنده هديٌّ كأن يكون متمتعاً أو قارناً، أو كذلك إذا أراد أن يهدي تطوعاً أو يُريد أن

يُضحى فإنه ينحر الهدي أو الأضحية، ثم بعد ذلك يخلق رأسه أو يقصر،
والحلق أفضل، ثم يُسن له أن يتطيب، ثم بعد ذلك يذهب إلى البيت
ويطوف طواف الإفاضة، وهذا هو ترتيب أعمال هذا اليوم وسيأتي إن
شاء الله تفصيل ذلك.

قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمته الله:

وسئل رحمته الله في يوم النحر عمّن ذبح قبل أن يرمي، ومن حلق قبل أن يذبح، ومن أفاض إلى البيت قبل أن يرمي، فقال: «لا حرج» قال الراوي: فما سئل يومئذ عن شيء قُدّم ولا أحرّ إلا قال: «افعل ولا حرج». وسأله رجل فقال: «يا رسول الله سمعتُ قبل أن أطوف، فقال: لا حرج» .

الشرح

يُبين الشيخ رحمته الله أعمال الحج في يوم النحر، وأنه لا بأس بتقديم بعضها على بعض، كما دلت على ذلك السنة، ويوم النحر هو اليوم العاشر وهو يوم الحج الأكبر كما صح بذلك الخبر عند البخاري معلقاً مجزوماً به، ورواه أبو داود من حديث ابن عمر رضي الله عنهما بإسناد صحيح، ورواه أيضاً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأول ما يُشرع للحاج بعد أن يدفع إلى منى رمي جمره العقبة بعد طلوع الشمس، ثم النحر ثم الحلق أو التقصير ثم الطواف، ولو قُدّم شيئاً على شيء فلا بأس بذلك، فلو حلق قبل الرمي، أو نحر قبل الرمي فلا بأس بذلك؛ لما ثبت في الصحيحين من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أنه قال: وَقَفَ رحمته الله فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِمِنَى يَوْمَ النَّحْرِ لِلنَّاسِ يَسْأَلُونَهُ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ وَهُوَ وَاقِفٌ عِنْدَ الْجُمْرَةِ، فَقَالَ يَا

رَسُولَ اللَّهِ: إِنِّي حَلَمْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ. فَقَالَ: (ارْمِ وَلَا حَرَجَ) وَأَتَاهُ آخِرُ
فَقَالَ: إِنِّي ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ. قَالَ: (ارْمِ وَلَا حَرَجَ) وَأَتَاهُ آخِرُ فَقَالَ: إِنِّي
أَفْضْتُ إِلَى الْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ. قَالَ: (ارْمِ وَلَا حَرَجَ) قَالَ: فَمَا رَأَيْتَهُ سَأَلَ
يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ، إِلَّا قَالَ: (افْعَلُوا وَلَا حَرَجَ). وجاء أيضاً من حديث ابن
عباس رضي الله عنهما في الصحيحين أنه ﷺ: (قِيلَ لَهُ فِي الذَّبْحِ، وَالْحَلْقِ، وَالرَّمْيِ،
وَالْتَقْدِيمِ، وَالتَّأخِيرِ، فَقَالَ: لَا حَرَجَ)، وكذلك ما جاء عند أبي داود
بإسناد صحيح من حديث أسامة بن شريك رضي الله عنه أنه قال: خَرَجْتُ مَعَ
النَّبِيِّ ﷺ حَاجًّا فَكَانَ النَّاسُ يَأْتُونَهُ، فَمَنْ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ
أَطُوفَ أَوْ قَدَّمْتُ شَيْئًا أَوْ أَخَّرْتُ شَيْئًا، فَكَانَ يَقُولُ: (لَا حَرَجَ، لَا حَرَجَ)،
وجمهور العلماء على أنه لا يُجْزئ السعي قبل الطواف، وقال بعضهم إنَّ
الحديث لا يثبت وحكى الاتفاق على ذلك، ومنهم مَنْ تَأَوَّلَهُ، لكن
الأظهر هو ثبوت الحديث، ونقول إن قَدَمَ السعي على الطواف محتاجاً إلى
ذلك جاز له ذلك، وأما ابتداءً فإنه يُؤمر بأن يطوف قبل السعي، ولو أنه
أيضاً قَدَمَ السعي على الطواف جهلاً أو نسياناً، أو فعله أيضاً متأولاً، فلا
بأس بذلك، وأما أن يُقدم السعي على الطواف ابتداءً فهذا فيه نظر؛ لكن
يحتاج إلى جواب بَيِّن عن الحديث، فإن لم يظهر جواباً فلا يُنكر على مَنْ
أخذ به، إن لم يُحْكَمْ بشذوذه، والله أعلم.

ورمي جمرة العقبة يمتد في يوم النحر إلى مغيب الشمس، ففي أي وقت رماها أجزأ، وإن غربت الشمس ولم يرمها جاز أن يرميها ليلاً على الصحيح، وكذلك نقول في رمي الجمرة في اليوم الحادي عشر والثاني عشر، أنه يجوز أن يرمي ليلاً؛ لما جاء عند البخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسْأَلُ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنْى فَيَقُولُ: لَا حَرَجَ. فَسَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُذْبَحَ؟ قَالَ: اذْبَحْ وَلَا حَرَجَ. قَالَ: رَمَيْتُ بَعْدَ مَا أُمْسَيْتُ؟ فَقَالَ: لَا حَرَجَ) ، وهذا سُئِلَ عَنْهُ ﷺ فِي يَوْمِ النَّحْرِ، وَالْمَسَاءُ يُطْلَقُ عَلَى مَا بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ، وَآخِرُهُ يَمْتَدُّ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ أذِنَ لَهُ وَأَطْلَقَ وَلَمْ يُجَدِّدْ لَهُ نِهَآةَ الرَّمِي، وَالَّذِينَ سَأَلُوهُ ﷺ عَنِ الرَّمِي بَعْدَ الْمَسَاءِ يَظْهَرُ أَنَّهُمْ شَاهَدُوا وَعَلِمُوا مِنْ هَدْيِهِ الرَّمِي بَعْدَ الزَّوَالِ، فَوَقَعَ رَمِيهِمْ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَسَأَلُوا عَنْهُ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ حَالِهِمْ، وَإِلَّا فَلَا يَخْفَى عَلَيْهِمْ أَنَّ الرَّمِي بَعْدَ الزَّوَالِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ -وَهُمْ يُشَاهَدُونَ فَعَلَهُ وَيَسْمَعُونَ قَوْلَهُ-، أَنَّهُ لَا بَاسَ بِهِ، وَيُؤَيِّدُ صِحَّةَ هَذَا الْقَوْلِ، امْتِدَادُ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ، مَعَ أَنَّ السَّنَةَ بِعَرَفَةَ الْوُقُوفِ نَهَاراً، فَرَمِيَ الْجِمَارُ هُوَ الْمَقْصُودُ الْأَكْبَرُ مِنَ الْمَبِيتِ فِي مَنْى، وَأَنَّهُ آكَدُ مِنَ الْمَكْتِ فِيهَا نَهَاراً، أَوْلَى بِامْتِدَادِ وَقْتِهِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ وَقْتِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ الْمَمْتَدِّ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَكَذَلِكَ

أيضاً يدل عليه ما رواه مالك في الموطأ بإسناد صحيح عن أبي بكر بن نافع مولى ابن عمر عن أبيه نافع: أَنَّ ابْنَتَهُ أَخِ لَصَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدِ امْرَأَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، نُفِسَتْ بِالْمُزْدَلِفَةِ، فَتَخَلَّفَتْ هِيَ وَصَفِيَّةُ حَتَّى آتَيَا مِنِّي بَعْدَ أَنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، فَأَمَرَهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَنْ تَرْمِيَا الْجُمْرَةَ، حِينَ قَدِمَتَا وَلَمْ يَرَّ عَلَيَّهِمَا شَيْئًا. فدل ذلك على أن الرمي يوم النحر ممتد إلى طلوع الفجر، وكذلك يكون الحكم في رمي الجمار أيام التشريق، إلا اليوم الثالث عشر، فينتهي بغروب الشمس بالإجماع.

قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمته الله:

فَعَلِمَ بِهَذَا أَنَّ السَّنَةَ لِلْحِجَاجِ أَنْ يَبْدُؤُوا بِرَمِي الْجُمُرَةِ يَوْمَ الْعِيدِ ثُمَّ يَنْحَرُوا إِذَا كَانَ عَلَيْهِمْ هَدْيٌ ثُمَّ يَحْلِقُوا أَوْ يَقْصِرُوا.

والحلق أفضل من التقصير فإن النبي ﷺ دعا بالمغفرة والرحمة ثلاث مرات للمحلقين، ومرة واحدة للمقصرين.

الشرح

وذلك كما ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه ﷺ قال: (رَحِمَ اللهُ الْمُحَلِّقِينَ. قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: رَحِمَ اللهُ الْمُحَلِّقِينَ. قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: رَحِمَ اللهُ الْمُحَلِّقِينَ. قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: وَالْمُقَصِّرِينَ)، وثبت معناه في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه ﷺ قال: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ. قَالُوا: وَلِلْمُقَصِّرِينَ؟ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ. قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ؟ قَالَ: وَالْمُقَصِّرِينَ. قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ؟ قَالُوا: نَلَاثًا، قَالَ: وَالْمُقَصِّرِينَ)، وذلك أن العرب كان الشعر عندهم له شأن، وكانوا يعتنون بتربيته وتسريحه، وهو من الزينة التي يضعها العبد لله عزَّ وجلَّ، والحلق أبلغ في التعبد لله عزَّ وجلَّ من تقصيره، وفيه أيضاً ترك حظِّ النفس، مع أن من قصر منه ولم يحلقه، يجوز له ذلك ويحصل به المقصود، لكنه أبقى لنفسه

ولحظها شيئاً بإبقاء هذه الزينة، وأما من حلق فإنه لم يدع لحظ نفسه شيئاً، بل تقرب لله عزَّ وجلَّ ووضع له سبحانه وتعالى، ولهذا كان هذا الأكمل والأتم.

والسنة أن يبدأ بحلق شق رأسه الأيمن؛ لما ثبت في مسلم عن أنس أن النبي ﷺ قال لِلْحَلَّاقِ: خُذْ. وَأَشَارَ إِلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ الْأَيْسَرِ. وهذا خاص بالرجال، أما المرأة فالسنة في حقها أن تقصر من ذوائبها قدر أنملة أو تجمع شعرها كله وتأخذ منه هذا القدر كما روى أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ الْحَلْقُ إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ)، ويشهد له ما رواه الترمذي عن علي رضي الله عنه قال: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَحْلِقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا) وذكر الترمذي له شاهداً آخر معلقاً عن عائشة رضي الله عنها بلفظ حديثه، ثم إن الحلق في حقها نوع من المثلة، وفيه تشبه بالرجال، ولذا كان إحرامها في باب اللباس مخالفاً للرجال، والله أعلم.

قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمته الله:

وبذلك يحصل للحاج التحلل الأول فيلبس المخيط، ويتطيب ويباح له كل شيء حُرْم عليه بالإحرام إلا النساء، ثم يذهب إلى البيت فيطوف به في يوم العيد أو بعده، ويسعى بين الصفا والمروة إن كان متمتعاً، وبذلك يحل له كل شيء حرم عليه بالإحرام حتى النساء.

أما إن كان الحاج مفرداً أو قارناً فإنه يكفيه السعي الأول الذي أتى به مع طواف القدوم. فإن لم يسع مع طواف القدوم وجب عليه أن يسعى مع طواف الإفاضة.

الشرح

إذا رمى الحاج الجمرة، جمرة العقبة وحلق أو قصر، حصل له التحلل الأول بلا خلاف، وهل يحصل له برمي جمرة العقبة؟ فيه خلاف، والأظهر حصوله، وهو قول مالك وعطاء ورجحه صاحب المغني رحمهم الله، وهذا هو الذي جاء في حديث عائشة رضي الله عنها أنه إِذَا رَمَى الْجُمْرَةَ فَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ. رواه أحمد وأبو داود، وله شاهد عند أحمد وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما، وأصح ما ورد في ذلك: ما رواه النسائي بإسناد صحيح عن عائشة رضي الله عنها: (طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحُرْمِهِ حِينَ أَحْرَمَ وَلِحِلِّهِ بَعْدَ مَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ)، وهذه الرواية تُبَيِّن رَوَايَتَهَا فِي الصَّحِيحِينَ أَنَّهَا رضي الله عنها طَيَّبَتْهُ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ

بالبیت وأنه بعد رميه لجمرة العقبة، والجمهور على أنه لا بد أن يكون معه شيءٌ آخر، بأن يرمي ويحلق، لكن الأظهر أن التحلل الأول يحصل بالرمي، ومن باب أولى يحصل التحلل بطواف الإفاضة دون الرمي؛ لأن طواف الإفاضة ركن الحج، فيباح له كل شيء حرم عليه بالإحرام إلا النساء فيما يتعلق بالجماع والمباشرة لشهوة، حتى يتحلل التحلل الأكبر، واختلف أهل العلم فيما إذا تحلل التحلل الأول وحل له كل شيء إلا النساء، هل يحل له عقد النكاح، كثير من أهل العلم قالوا: إنه يُمنع من النساء مباشرة وعقداً، ومن أهل العلم من قال: إنه يجوز له أن يتزوج بعد التحلل الأول؛ لأن المراد بقوله: (إلا النساء) الجماع والمباشرة لشهوة وأما العقد فلا يدخل.

وقوله: (ثم يذهب إلى البيت) أي بعد الرمي والنحر إذا كان عليه نحر أو أحب أن يتقرب بهدي تطوعاً، وبعد الحلق يطوف بالبیت طواف الإفاضة يوم العيد وهذا هو طواف الحج، قال تعالى: ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُوفُوا نَدْوَهُمْ وَلِيَطَوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [الحج: 29]، والسنة أن يكون الطواف يوم العيد، لما في حديث جابر عند مسلم وحديث ابن عمر رضي الله عنهما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم أفاض يوم النحر ضحىً. وبعد أن يطوف الحاج يسعى بين الصفا والمروة إذا كان عليه

سعي، والمفرد والقارن يكفيهما السعي الأول إذا كانا طافا للقدوم وسعيًا، كما فعل الصحابة رضي الله عنهم مع النبي صلى الله عليه وسلم، والمفرد ليس عليه إلا سعي واحد بالإجماع، وكذلك القارن عند جمهور العلماء، خلافاً للأحناف الذين يقولون إن عليه سعيين وطوافين، والصواب هو قول الجمهور، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم، وإن لم يسع المفرد أو القارن مع طواف القدوم وجب عليه أن يسعى بعد طواف الإفاضة، وهذا يُبين أن طواف القدوم ليس بواجب كما هو قول جمهور أهل العلم.

فإذا انتهى الحاج من الطواف والسعي حلّ له كل شيء حرم عليه من المحظورات التسعة حتى النساء.

قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمته الله:

ثم رجع صلى الله عليه وسلم إلى منى فأقام بها بقية يوم العيد واليوم الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر، يرمي الجمرات كل يوم من أيام التشريق بعد الزوال، يرمي كل جمرة بسبع حصيات، ويكبر مع كل حصاة ويدعو ويرفع يديه بعد الفراغ من الجمرة الأولى والثانية مستقبلاً القبلة ويجعل الأولى عن يساره حين الدعاء، والثانية عن يمينه ولا يقف عند الثالثة.

الشرح

وهذا هو المشروع للحاج أنه بعد طواف الإفاضة يرجع إلى منى ويمكث فيها بقية يوم العيد، ثم يبيت ليلة الحادي عشر والثاني عشر، والمبيت بمنى واجب على الصحيح من قولي أهل العلم؛ لأنه صلى الله عليه وسلم بات بها وقال: (خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكُكُمْ)، وكذلك يدل عليه ما ثبت في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم أذن للعباس بن عبد المطلب رضي الله عنه أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل سقايته، ويؤخذ وجوب المبيت بمنى من هذا الخبر من جهتين، الأولى: أنه صلى الله عليه وسلم أذن له بذلك، فدل على أنه رخصة من أمر هو عزيمة. والثانية: يبين أنه من أجل سقايته، أي لأجل العذر. فدل على أن من لم يكن له عذر فلا رخصة له، وفي رواية عند ابن ماجه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما من طريق إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف، أنه قال: (لَمْ يُرَخَّصْ النَّبِيُّ

﴿لِأَحَدٍ بَيْتٌ بِمَكَّةَ، إِلَّا لِلْعَبَّاسِ، مِنْ أَجْلِ السَّقَايَةِ﴾، وهذا واضح في وجوب المبيت بمنى ليلة الحادي عشر والثاني عشر، كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣]، فهذا يدل على وجوب المبيت؛ لأن التعجل منها هو الخروج منها وعدم المبيت بها، فدل على وجوبه، نبه على معناه تقي الدين ابن تيمية رحمته.

ولو أنه خرج في بياض ذلك اليوم - في النهار - فالأظهر أنه لا بأس بذلك؛ لأن الواجب هو المبيت بها ليلاً، لما تقدم ولمفهوم الرخصة للعباس رضي الله عنه أن يبیت بمكة ليالي منى، فدل على أن حكم النهار مغايرٌ لليل أيام منى، وأيضاً فإن الحجاج في عهده رضي الله عنه تعرّض لهم بعض الحاجات، التي يحتاجون للخروج من أجلها، ولم يُنقل أنه منعهم منها، ولو خرج لغير حاجة نقول هو خلاف السنة ولا شيء عليه؛ لأن البقاء نهاراً ليس بواجب، إذ الواجب هو المبيت ليلاً، والسنة أن يبقى الحاج بمنى ليلاً ونهاراً.

ثم أيضاً الواجب أن يبقى في منى إلى نصف الليل، ولو أن الحاج مثلاً لم يتمكن من المبيت في منى؛ لأنه ذهب ليطوف الإفاضة وتأخر بسبب الزحام، ولم يرجع إلا من آخر الليل، أو لم يرجع حتى طلع الفجر،

فالصحيح أنه لا شيء عليه؛ لأنه عذرٌ قهريٌّ في حقه، والنبي ﷺ رخص فيها هو أيسر من ذلك، كما في مزدلفة حينما رخص للضعفة أن ينصرفوا إلى منى بليل، وكذلك كما تقدم أذن ﷺ للعباس ؓ ترك المبيت بمنى من أجل سقايته، مع أن العباس عنده عشرة من الولد، فعنده من يكفيه، لكنه أراد القيام بذلك، وكذلك ﷺ كما في حديث عاصم بن عدي عند أبي داود وغيره: (رَخَّصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ يَزْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ يَزْمُونَ الْغَدَ وَمَنْ بَعْدَ الْغَدِ بَيَوْمَيْنِ، وَيَزْمُونَ يَوْمَ النَّفْرِ) وهو حديث صحيح، وهذا دليل آخر في مسألة وجوب المبيت بمنى وأن الأصل هو وجوب المبيت إلا لمن كان له عذر، وهذا إذا كان من أجل بهائمهم لرعايتها رخص لهم، فكذلك ما يكون فيه رخصة للحاج في التيسير عليه بشيء يشق عليه أولى بذلك، وكذلك في حكم هؤلاء من كان لديه مريضٌ يُمرّضه واحتاج إلى المبيت معه في ليالي منى خارجها فلا شيء عليه، وكذلك لو كان له والدان يرعاهما ويقوم عليهما خارج منى، فإنه لا بأس أن يذهب إليهما ويبقى معهما، وكذلك لو كانت امرأة أطفالها خارج منى ولا تستطيع أن تتركهم وليس عندهم من يقوم عليهم، فلا بأس أن تذهب وتبيت عندهم على الصحيح، فكل من عرض له حاجة من هذه الحاجات، فالصحيح أنه يُعذر في ذلك، والدليل على هذا أنه ﷺ أذن للرعاة بعدم المبيت لأجل

القيام على ماشيتهم، ولا شك أن قيام الإنسان على من يحتاج إليه من مريض أو قريب أو أولاد أشد ضرورة، والعناية بهم أوجب، والواجب بهم ألزم من القيام على البهائم، فهذا من باب الفحوى والأولى، وكذلك كما تقدم في إذنه ﷺ للعباس ؓ من أجل سقايته، فلهذا ربيها وجب عليه عدم المبيت إذا كان يترتب على المبيت ضرر على من يقوم به، فالمقصود أنه إذا ترك المبيت بمنى لمثل هذه الأعذار فلا شيء عليه، والله الحمد.

والواجب على الحاج في أيام التشريق أن يرمي الجمرات من كل يوم بعد الزوال، وهذا هو الثابت عنه ﷺ أنه رمى بعد الزوال وقال: (خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ)، وكذلك في حديث جابر ؓ عند مسلم أنه قال: (رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجُمُرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ ضُحًى، وَأَمَّا بَعْدُ، فَإِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ)، وجاء هذا المعنى في حديث ابن عباس وعائشة ؓ، وعند البخاري من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: (كُنَّا نَتَحَيَّنُ، فَإِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ رَمَيْنَا)، وفي هذا أدلة عدة، وقد كتبت في هذا بحثاً مختصراً يسر الله نشره.

والسنة للحاج أن يذهب إلى الجمرات ماشياً كما فعل ﷺ ذهب إليها ورجع ماشياً، بخلاف جمرة العقبة يوم النحر فإنه رماها راكباً أول ما دخل منى من مزدلفة، ثم بعد ذلك إذا زالت الشمس مشى إليها ﷺ.

وموضع الجمار بمنى سُمِّيَ جَمْرَةَ؛ قيل: لأنها تُرمى بالجمار. وقيل: لأنها تجمع الحصى التي يُرمى بها، ومن الجمرة وهي اجتماع القبيلة على من ناوأها، وهذا من باب تسمية الشيء باسم ما يحل فيه.

ويجب على الحاج أن يرمي كل جمرة بسبع حصيات، والنبى ﷺ رمى الجمار الثلاث مبتدأ بالصغرى ثم الوسطى ثم الكبرى، كل واحدة بسبع حصيات يُكبر مع كل حصاة، وكان ﷺ إذا رمى الجمرة الأولى - الصغرى - أسهل ذات اليمين ثم رفع يديه وهو مستقبل القبلة وجعل يدعو، وهذا من مواطن رفع اليدين في الحج، والرسول ﷺ أسهل؛ حتى يكون في مكان أبعد عن زحام الحجاج وفي مأمن عن الجمرات، ثم بعد ذلك مشى ﷺ إلى الجمرة الثانية - الوسطى - ورماها، ثم أخذ ذات الشمال ورفع يديه وهو مستقبل القبلة وجعل يدعو وأطال في هذا الدعاء، ثم رمى ﷺ الجمرة الثالثة - جمرة العقبة - التي رماها بالأمس ضحىً وهي آخر الجمرات من جهة منى، ورماها ﷺ ولم يقف عندها، ولا يُشرع الوقوف عندها؛ لأنها بمثابة التسليم من الصلاة، وهذا كما ثبت عند البخاري من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه كَانَ يَرْمِي الْجُمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ عَلَىٰ إِثْرِ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ حَتَّىٰ يُسْهَلَ فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فَيَقُومُ طَوِيلًا وَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَرْمِي الْوُسْطَىٰ، ثُمَّ

يَأْخُذُ ذَاتَ الشَّامِلِ فَيَسْتَهْلُ وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فَيَقُومُ طَوِيلًا وَيَدْعُو، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلًا، ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ ذَاتِ الْعُقْبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ وَيَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ. فالسنة أن يجعل الأولى حال الدعاء عن يساره، والثانية عن يمينه، ولا يقف عند الثالثة، وجمرة العقبة إذا رماها جعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه، وهذا هو الصواب لما جاء في حديث ابن مسعود رضي الله عنه في الصحيحين أن عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدٍ حَجَّ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، فَرَأَاهُ يَرْمِي الْجُمْرَةَ الْكُبْرَى بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، فَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ وَمَنَى عَنْ يَمِينِهِ ثُمَّ قَالَ: هَذَا مَقَامُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ. وجاء في رواية عند الترمذي من طريق المسعودي أنه رضي الله عنه: (اسْتَقْبَلَ الْكَعْبَةَ) وهي ضعيفة، والآن بحمد الله سُهِّلَتْ وَأزِيلَتْ تِلْكَ الْجُمْرَةُ وَيَقِي مَوْضِعَهَا وَهُوَ الْحَوْضُ، فحِثَّ مَا رَمَى مِنْ أَيِّ جِهَةٍ وَنَزَلَتْ فِي الْحَوْضِ حَصَلُ الْمَقْصُودِ، وَإِنْ جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ وَمَنَى عَنْ يَمِينِهِ كَانَ هُوَ الْأُولَى.

ثم أيضاً يجب الترتيب في رمي الجمار، يبدأ بالصغرى ثم الوسطى ثم الكبرى؛ لأنه رضي الله عنه رمى مُرْتَبِياً وقال: (خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ)، وعلى هذا مثلاً لو بدأ بالكبرى ثم الوسطى ثم الصغرى، لا يصح إلا رمي الصغرى، فيُعيد رمي الوسطى ثم الكبرى.

والواجب في رمي السبع حصيات أن يرميها رمياً ، فلا يُجزئ وضعها، كما قال ابن عباس رضي الله عنه فيما رواه البيهقي والحاكم: (الشیطان تَرَجُّونَ ، وَمِلَّةَ أَبِيكُمْ تَتَّبِعُونَ)، وهذا هو الثابت عن النبي ﷺ وأنه رمى الجمرة، فلا بد من الرمي، ولو أنه رمى الجمرة فسقطت الحصاة في الحوض ثم خرجت أجزاء على الصحيح، ولو رماها وضربت الشاخص فخرجت خارج الحوض لا تجزيء، وأيضاً لو رماها فأصابت إنسان فرفعها بيده، أو دفعها إنسان بثوبه فلا تجزيء، فلا بد أن يكون وقوعها في الحوض من أثر الرامي نفسه، وكذلك لو امتلأ الحوض ثم بعد ذلك نزلت من الحوض فإنه يجزيء، ولو أنه رمى الحصى دفعة واحدة فإنها تعتبر حصاة واحدة، ولو طرحها في الحوض طرحاً هل يجزيء؟ قولان، والأحوط هو رميها.

ويُشرع في الحصى أن يكون وسطاً، مثل حبة الحمص أو أكبر قليلاً، والنبي ﷺ كما في حديث ابن عباس رضي الله عنه أنه قال له: عَدَاةُ الْعَقَبَةِ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ: (هَاتِ الْقُطْ لِي) فَلَقَطَ لَهُ حَصِيَّاتٍ هُنَّ حَصَى الْحَذْفِ فَلَمَّا وَضَعَهُنَّ فِي يَدِهِ قَالَ: (بِأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ وَإِيَّاكُمْ وَالْغُلُوِّ فِي الدِّينِ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْغُلُوِّ فِي الدِّينِ)، ولا يُجزئ الرمي بتراب ولا بنعال ولا بخشب ولا بغيرها، بل الواجب أن يأخذ من جنس الأرض.

والتكبير مع كل رمية سنة، وكذلك الدعاء ورفع اليدين سنة أيضاً.

ومما يُنبه عليه أن الواجب على الحاج أن يؤدي العبادة بنفسه، وهذا هو الأصل، ومن العبادات ما لا يجزئ أن يؤديها غيره عنه، مثل الوقوف بعرفة، والمبيت بمزدلفة، فهذه حتى الصغير يجب أن يقف فيها، ومن العبادات في الحج ما يصح التوكيل فيه إذا شقّ عليه كالرمي، فإن لم يستطع الرمي جاز له أن يُوكّل، سواء من النساء أو الرجال، لكن ينبغي العناية بذلك، فكثير من الناس يتساهل في التوكيل، فقد تُوكّل المرأة زوجها أو ابنتها وهي قادرة على الرمي، وربما بعض الرجال يُجبر أهله على ذلك ويتوكّل عنهم، وهذا لا يجوز له، وكذلك ربما بعض الرجال لا يُبين لزوجته أو أمه أو أخته حقيقة الحال، فيقول إنه يوجد زحام ويَشقّ عليكم، والواقع خلاف ذلك، فإن فعل ذلك كان آثماً ولم يصح الرمي، وإذا فات وقت الرمي ومن توكّل عنها قادرة على الرمي، فإن على من أجبرها أمران؛ الأول: التوبة إلى الله عزَّ وجلَّ من هذا الفعل والتحلل من هذا الظلم.

والثاني: وجوب الدم؛ لترك الرمي، ويضمنه المتسبب فيه، فيفدي

عمن توكّل عنها إذا كان قد أجبرها على ذلك، أو لم يُبين لها الواقع.

والواجب على من أراد أن يُوكَل في الرمي الاحتياط، فإن كان قادراً وجب عليه أن يرمي هو بنفسه ولا يُوكَل، وإذا كان في هذا الوقت يُوجد زحام، فعليه أن يتأخر بعض الوقت؛ لأن وقت الرمي كما تقدم يمتد إلى طلوع الفجر، وفي الغالب أن الرمي ليلاً متيسراً، لكن كثير من الناس يُبادر إلى الرمي بعد الزوال مباشرة فإذا رأى أو بَلَغَه تراحم الناس وكَل، وهذا في الحقيقة نوع من التدليس، فهو زحام في هذا الوقت، لكن بعد ذلك يَحْفَ الزحام، ففي الليل تستطيع المرأة أن ترمي بسهولة وأن تصل إلى الحوض، وخاصة بحمد الله بعدما وُسِّع الرمي ووجدت الأدوار، صار الرمي متيسراً والله الحمد والمنة.

ومما يُشرع للحاج وغيره في هذه الأيام، كثرة الذكر؛ لقوله تعالى:

﴿وَأذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣]، وقال تعالى:

﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ﴾ [الحج: ٢٨]، والأيام

المعدودات: أيام التشريق؛ الحادي عشر، والثاني عشر، والثالث عشر إلى

مغيب الشمس، وإذا رمى الحاج اليوم الثاني عشر جاز له النَّفْر؛ لقوله

تعالى: (فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ)، لكن السنة هو المبيت بها، والرمي اليوم

الثالث عشر، كما فعل ﷺ، وقد نبّه عليه الشيخ رحمه الله في قوله الآتي.

قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمته الله:

ثم دفع ﷺ في اليوم الثالث عشر بعد رمي الجمرات بعد الزوال فترل بالأبطح وصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء.

ثم نزل إلى مكة في آخر الليل وصلى الفجر بالناس عليه الصلاة والسلام، وطاف للوداع ثم توجه بعد الصلاة إلى المدينة في صبيحة اليوم الرابع عشر، عليه من ربه أفضل الصلاة والتسليم.

الشرح

ثم إنه ﷺ بات في منى ثلاثة أيام، وهذا هو الأكمل في حق الحاج إن تيسر له ذلك كما تقدم، فلما رمى ﷺ اليوم الثالث عشر نزل بالأبطح وصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء، كما روى البخاري من حديث أنس رضي الله عنه أنه ﷺ: (صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، ثُمَّ رَقَدَ رَقْدَةً بِالْمُحَصَّبِ ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ)، وكذلك في حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: (صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْبَطْحَاءِ ثُمَّ هَجَعَ هَجْعَةً ثُمَّ دَخَلَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ) رواه أحمد وأبو داود والبخاري بمعناه، واختلف أهل العلم في نزوله ﷺ بالأبطح هل هو سنة أو لا؟ على قولين، والأظهر أنه سنة؛ لما تقدم في الأحاديث أنه ﷺ فعله، وكذلك فعله الصحابة رضي الله عنهم بعده، والأصل في أفعاله ﷺ الاقتداء والسنية ما لم يخصه

الدليل، فمن تيسر له أن ينزل في الأبطح ويبيت تلك الليلة فيه ثم بعد ذلك ينزل إلى مكة كان أولى، وإلا فإنه ليس من واجبات الحج، وفي الصحيحين من حديث عائشة رضي عنها أنها قالت: (نُزُولُ الْأَبْطَحِ لَيْسَ بِسُنَّةٍ، إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَسْمَحَ لِخُرُوجِهِ إِذَا خَرَجَ) وهذا لفظ مسلم، وبهذا استدل من قال إنه ليس سنة، وكذلك بما قاله ابن عباس رضي عنهما: (لَيْسَ التَّخَصُّيبُ بِشَيْءٍ، إِنَّمَا هُوَ مَنَزِلٌ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)، والأظهر أنه مستحب لفعله ﷺ ذلك، وكذلك الصحابة من بعده، كما رواه مسلم من حديث ابن عمر رضي عنهما أنه قال: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ كَانُوا يَنْزِلُونَ الْأَبْطَحَ)، وأيضاً مما يدل على استحباب ذلك ما ثبت في الصحيحين من حديث أسامة بن زيد رضي عنهما أنه ﷺ قال: (نَحْنُ نَازِلُونَ غَدَاً بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ الْمُحَصَّبِ حَيْثُ قَاسَمَتِ قُرَيْشٌ عَلَى الْكُفْرِ) وَذَلِكَ أَنَّ بَنِي كِنَانَةَ خَالَفَتْ قُرَيْشًا عَلَى بَنِي هَاشِمٍ أَنْ لَا يُبَايِعُوهُمْ وَلَا يُؤْوُوهُمْ. لَمَّا حَاصَرُوهُمْ فِي الشَّعْبِ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى قَصْدِهِ ﷺ وَإِظْهَارِ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ فِي الْمَوْطِنِ الَّذِي تَمَالَاتُ فِيهِ بَنُو كِنَانَةَ وَقُرَيْشٌ عَلَى الْكُفْرِ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي "فَتْحِ الْبَارِي": (فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَنْ نَفَى أَنَّهُ سُنَّةٌ كَعَائِشَةَ وَابْنَ عَبَّاسٍ أَرَادَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمُنَاسِكِ فَلَا يَلْزَمُ بِتَرْكِه شَيْءٌ، وَمَنْ أَثْبَتَهُ كَابْنَ عُمَرَ أَرَادَ دُخُولَهُ فِي عُمُومِ النَّاسِي بِأَفْعَالِهِ ﷺ لَا الْإِلْزَامَ بِذَلِكَ)،

وهذا هو الأظهر أنه سنة وليس من المناسك التي تلزم ويجب الإتيان بها، فإن تيسر للحاج ذلك صلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء، فالنبي ﷺ افتتح حَجَّه بالمبيت يوم التروية بمنى وصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر، مع أن المبيت هذا ليس بواجب عند أهل العلم، وحكى بعضهم الإجماع على ذلك كابن المنذر رحمته الله، ولما فرغ ﷺ من حجه وخرج من منى توجه إلى الأبطح فصلى فيه أربع صلوات ثم هجع هجعة، ثم نزل آخر الليل إلى مكة، ثم طاف للوداع، ثم صلى الفجر ثم توجه إلى المدينة صبيحة اليوم الرابع عشر ﷺ.

وطواف الوداع واجب من واجبات الحج؛ لما ثبت في صحيح مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه ﷺ قال: (لَا يَنْفِرَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ)، ولا بأس بالتأخر اليسير بعد الطواف، ومعلوم أنه ﷺ معه جمع عظيم من أصحابه مما قد يحصل معه التأخر، فلا بأس بالتأخر اليسير؛ كما لو طاف وصلى فرضاً، أو جلس ينتظر رفقة له، أو جلس يتناول شيئاً من الطعام، أو احتاج أن يرتاح مع رفقة قليلاً، فكل هذا من حاجات الحاج والمسافر، والشارع رخص في ترك المبيت وهو من المناسك، فالرخصة في ذلك بعد الفراغ من النسك أولى بذلك، وإنما

المنهي عنه أن يبيت بلا حاجة، فالمشروع للحاج إذا طاف للوداع أن يُبادر بالخروج متى تيسر له ذلك.

قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمته الله:

فَعَلِمَ من ذلك أن السنة للحاج أن يفعل كفعله ﷺ في أيام منى،
فيرمي الجمار الثلاث بعد الزوال في كل يوم: كل واحدة بسبع حصيات
ويكبر مع كل حصاة، ويُشرع له أن يقف بعد رميه الأولى ويستقبل
القبلة ويدعو ويرفع يديه ويجعلها عن يساره ويقف بعد رمي الثانية
كذلك ويجعلها عن يمينه يستقبل القبلة ويدعو، وهذا مستحب وليس
بواجب، تأسياً بالنبي ﷺ ولا يقف بعد رمي الثالثة.

فإن لم يتيسر له الرمي بعد الزوال وقبل غروب الشمس رمى في
الليل عن اليوم الذي غابت شمسُه إلى آخر الليل في أصحّ قولي العلماء
رحمة من الله سبحانه بعباده وتوسعة عليهم.

الشرح

وهذا تقدم الإشارة إليه، لكن أشير إلى ما ذكره الشيخ رحمته الله أن
الرمي في أيام التشريق كما تقدم يكون بعد الزوال وقبل غروب الشمس
وهذا هو السنة والأكمل، فإن لم يتيسر له ذلك، فلا بأس أن يرمي ليلاً
على الصحيح، وهذا هو قول أكثر أهل العلم، وهو الذي جاء في حديث
ابن عباس كما تقدم عند البخاري أنه قال: (سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: رَمَيْتُ
بَعْدَ مَا أُمْسَيْتُ؟ فَقَالَ: لَا حَرَجَ)، والنبي ﷺ حدّ ابتداء الرمي من الزوال،
ولم يحدّ نهايته، ولهذا قال: (لا حرج)، والمساء يمتد إلى الليل، ولو كان

الرمي ليلاً ليس بجائز لحدِّ ﷺ نهايته كما حدَّ بدايته، ويظهر لي دليل آخر أيضاً ما تقدم عن ابن عمر رضي الله عنهما أَنَّ ابْنَ أَخِ لَصْفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُيَيْدٍ امْرَأَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، نَفَسَتْ بِالْمُزْدَلِفَةِ فَتَحَلَّقَتْ هِيَ وَصَفِيَّةُ حَتَّى أَتَيَا مِنِّي بَعْدَ أَنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ النَّخْرِ، فَأَمَرَهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَنْ تَرْمِيَا الْجُمْرَةَ، حِينَ قَدِمْنَا وَلَمْ يَرِ عَلَيْهِمَا شَيْئًا. فإذا كان جمره العقبة التي يبتديء رميها من أول النهار من طلوع الشمس، بل يجوز لمن تعجل بعد نصف الليل من مزدلفة أن يرميها ليلاً؛ كما أمر عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بذلك صفة رضي الله عنهما وابنته أخيها، فجواز رمي الجمار التي في أيام التشريق بعد مغيب الشمس من باب أولى، وذلك لأمرين، الأول: أن جمره العقبة واحدة، فرميها أيسر من ثلاث. والأمر الثاني: أن رميها يبدأ قبل الزوال، والرمي في أيام التشريق لأيام ثلاث، فهي أكثر، والعمل فيها أكثر، وكذلك الرمي فيها يكون بعد الزوال، فيكون وقتها أضيق، فلهذا تكون أولى بالرخصة من جمره العقبة، وبمغيب الشمس يوم الثالث عشر تنتهي أيام التشريق، ولذا فإن وقت الرمي في الثالث عشر إلى مغيب الشمس إجماعاً.

قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمته الله:

ومن شاء أن يتعجل في اليوم الثاني عشر بعد رمي الجمار بعد الزوال فلا بأس، ومن أحب أن يتأخر حتى يرمي الجمار في اليوم الثالث عشر فهو أفضل؛ لكونه موافقاً لفعل النبي ﷺ.

والسنة للحاج أن يبيت في منى ليلة الحادي عشر والثاني عشر، وهذا المبيت واجب عند كثير من أهل العلم، ويكفي أكثر الليل إذا تيسر ذلك، ومن كان له عذر شرعي كالسقاة والرعاة ونحوهم فلا مبيت عليه.

أما ليلة الثالث عشر فلا يجب على الحجاج أن يبيتوها بمعنى إذا تعجلوا ونفروا من منى قبل الغروب، أما من أدركه المبيت بمعنى فإنه يبيت ليلة الثالث عشر ويرمي الجمار بعد الزوال يوم الثالث عشر ثم ينفر، وليس على أحد رمي بعد الثالث عشر ولو أقام بمنى.

الشرح

ثم ذكر الشيخ رحمته الله أن من شاء أن يتعجل في اليوم الثاني عشر بعد رمي الجمار بعد الزوال فلا بأس، ومن أحب أن يتأخر حتى يرمي الجمار في اليوم الثالث عشر فهو أفضل، وهذا لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣]، وثبت عند الخمسة من حديث عبد الرحمن بن يعمر الديلمي رضي الله عنه أنه ﷺ قال:

(أَيَّامٌ مِنِّي ثَلَاثَةٌ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ)، والنبي ﷺ تأخر إلى اليوم الثالث عشر ولم يتعجل، والتعجيل جائز لأهل مكة وغيرهم، خلافاً لمن فرق بين المكّي وغيره لعموم قوله تعالى: (فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ)، وفي هذا دليلٌ للمسألة المتقدمة أن المبيت بمنى واجب لأنه قال تعالى: (فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ) ومن لم يتعجل فإنه يلزمه المبيت، وإلا لو كان المبيت غير واجب، لم يكن هناك فرق بين المتعجل وغير المتعجل، فدل ذلك على أن المبيت بمنى واجب كما تقدم.

والمشروع لمن أراد النفر أن يخرج قبل غروب الشمس وهذا هو الأولى والأكمل له، وخروجاً من خلاف بعض العلماء في بعض المسائل الآتية، منها: إذا حمل متاعه ثم غربت عليه الشمس قبل خروجه من منى، فإن جمعاً من أهل العلم يقول: يلزمه أن يبيت ولا يجوز له الخروج فيبيت ويرمي اليوم الثالث عشر، لكن الصحيح أنه يجوز له الخروج؛ لأنه قد تعجل.

وكذلك على الصحيح لو أنه شرع في حمل متاعه وغربت عليه الشمس وهو يحمل متاعه، فإنه لا بأس أن يخرج؛ لأنه قد شرع في الارتحال.

وكذلك لو أنه خرج من منى ثم بدت له حاجة، فرجع إلى منى لحاجة، فالصحيح أنه لا بأس في ذلك، وكذلك لو أنه واعد قوماً في منى ومكث ينتظرهم فالصحيح أنه لا يؤثر ذلك ولا يلزمه أن يبيت ويرمي جمار اليوم الثالث عشر.

وكذلك لو أنه في الطريق قد شرع في السفر والخروج ومع كثرة الزحام تأخر في منى حتى غربت عليه الشمس، فالصحيح أنه لا شيء عليه؛ لأن جميع هذه الصور قد تعجل صاحبها بالنية والفعل، ثم أيضاً ما يلزم عليه من المشقة في أمره بالمبيت بعد عزمه على الرحيل، والمشقة تجلب التيسير.

وقوله تعالى: (ويكفي أكثر الليل) هذا على قول الجمهور، لقولهم إن أكثر الشيء يأخذ حكم الجميع في مسائل ذكروها.

قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمته الله:

ومتى أراد الحاج السفر إلى بلاده وجبَ عليه أن يطوف بالبيت للوداع سبعة أشواط؛ لقول النبي ﷺ: «لا ينفِرَنَّ أحدٌ حتى يكون آخر عهده بالبيت»، إلا الحائض والنفساء فلا وداع عليهما؛ لما ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن المرأة الحائض» والنفساء مثلها، ومن أخر طواف الإفاضة، فطافه عند السفر أجزاءه عن الوداع؛ لعموم الحديثين المذكورين.

وأسال الله أن يوفق الجميع لما يرضيه، وأن يتقبل منا ومنكم ويجعلنا وإياكم من العتقاء من النار إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .

الشرح

فإذا نفر الحاج من منى وأراد السفر إلى بلاده، فإنه يجب عليه الذهاب إلى مكة ويطوف للوداع كما فعل النبي ﷺ، فطواف الوداع واجب ومن تركه فإن عليه دم لقوله ﷺ كما عند مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: (لَا يَنْفِرَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ) ، ولا رخصة فيه إلا للحائض والنفساء، فإنها لا وداع عليهما لما جاء في الصحيحين من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ

أَخْرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ عَنِ الْحَائِضِ، والنساء في حكمها بالإجماع.

وطواف الوداع يكون بعد الفراغ من أعمال الحج، فلا يصح طواف الوداع وقد بقي عليه شيء من واجبات الحج، ولو أن إنساناً وكل إنساناً في الرمي كأن وكلت المرأة زوجها، ثم ذهب الموكِّل إلى مكة فإنه لا يجوز له أن يطوف للوداع حتى يفرغ موكله من الرمي، فلو طاف مثلاً قبل فراغ موكله من الرمي فإن طوافه لا يصح؛ لأنه قائم مقامه، فلا بد أن يُعلمه بفراغه إما باتصال مباشر، أو بعلامة بينه وبينه يغلب على ظنه أنه قد فرغ من الرمي بحصولها، فيطوف بعد ذلك للوداع.

ويُجزئ طواف الإفاضة عن طواف الوداع، فإذا كان الحاج لم يطف طواف الإفاضة يوم النحر، وأخره حتى يخرج من مكة، فيطوف للإفاضة ويُغنيه عن طواف الوداع؛ لأن طواف الوداع ليس مقصوداً بذاته، فالمقصود هو توديع البيت بطواف، فهو كتحية المسجد، فإنها ليست مقصودة لذاتها، فلو دخل المسجد وصلّى الفرض أجزأ عن تحية المسجد، وهكذا طواف الوداع، فإذا حصل توديع البيت بطواف الإفاضة فإنه يجزئ؛ لقوله ﷺ: (لَا يَنْفِرَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ أَخْرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ) وهذا آخر عهده بالبيت، ويسقط كما تقدم طواف الوداع في حق الحائض

والنفساء؛ لما في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُمَيِّ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حَاصَتْ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: (أَحَابِسْتُنَا هِيَ) قَالُوا: إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ. قَالَ: (فَلَا إِذَا). فدل على أن الذي يجبس هو من لم يطف طواف الإفاضة.

وطواف الوداع واجب من واجبات الحج، فلا يخرج حتى يطوف للوداع، فإن لم يطف للوداع، فإن كان لم يخرج من مكة وجب عليه أن يعود ويطوف للوداع، وإن كان قد خرج من مكة فهل يلزمه الرجوع فيه خلاف، قيل: إن جاوز الحرم لم يرجع. وقيل: إن بلغ مسافة قصر على الخلاف في مسافة القصر. وقيل: إنه بمجرد خروجه من مكة يثبت في حقه الدم. وهذا هو الأظهر؛ لأنه لما خرج من مكة يُعتبر نافرأً وخارجاً، ولهذا يترخص المسافر بمجرد خروجه إذا خلف البنيان وراء ظهره؛ لأنه يكون ضارباً بذلك في الأرض لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: ١٠١].

ومما ينبه عليه أن كثيراً من الحجاج ممن لم يطف طواف الإفاضة، يطوف الوداع بنية الوداع ناسياً طواف الإفاضة، فهل يُجزئه عن طواف الإفاضة أو لا؟ نقول هذه المسألة لها أحوال، الأول: أن يطوف للوداع

بنية طواف الإفاضة وهذا مُجْزِيءٌ ولا إشكال فيه، ولو لم يَسْتَحْضِرْ نية طواف الوداع.

والحال الثاني: أن يطوف بنية طواف الإفاضة، وينوي الوداع تبعاً فهذه تجزؤه أيضاً.

والحال الثالث: أن يَطُوفَ طَوَافاً مُطْلَقاً، وقد عزبت نيته ولم ينو به لا إفاضة ولا وداع، إنما طوافه لهذا الحج، فهذا على الصحيح يُجْزِئُهُ وَيُعْنِيهِ عن طواف الإفاضة؛ لأن طوافه هذا من أعمال الحج فتكفيه نية الحج لجميع أعمال الحج ومنها طواف الإفاضة.

والحال الرابع: أن يَطُوفَ بنية طواف الوداع، فجمهور العلماء على أنه لا يُجْزِئُهُ؛ لأن الأعمال بالنيات، وطواف الإفاضة ركن ولا بد له من نية تخصّه، وذهب بعض العلماء وهو قول للشافعية: أنه يُجْزِئُهُ عن طواف الإفاضة. وقالوا: إن نية الحج العامة تكفيه، وهذا هو الأظهر، وذلك لأن الحج رُخِّصَ فيه ووسَّعَ فيه ما لم يُوسَّعَ في غيره، فيدخل فيه جميع مسائل الحج، فتكفي النية العامة في جميع مسائله، ويدلّ عليه أنه ﷺ أمر من كان مفرداً أو قارناً أن يتحلل بالعمرة، فتقلب نيته من الحج إلى العمرة، فيتحول طوافه للقدوم إلى طواف عمرة، وسعي الحج إلى سعي عمرة، فينقلب العمل بعد الفراغ منه إلى عمل آخر، وهذا من غرائب

مسائل الحج، فإذا كان هذا انقلاب العمل من حج إلى عمرة، فكون النية العامة لنسك واحد تجزئه وتكفيه وتغنيه عن تخصيص كل عمل بنية أظهر، وأيضاً مما يشهد له أن العلماء على القول المختار نصّوا على أنه لو دخل عرفة وهو لا يدري أنها عرفة وخرج منها، فإنه يصح حجه بمجرد مكثه ولو لم يعلم أنها عرفة، فلهذا نقول في هذه المسألة أنه يُجزئه عن طواف الإفاضة.

والمرأة إذا كانت لم تطف طواف الإفاضة وحاضت فإنها تنتظر حتى تطهر، ثم تطوف وتسعى إن كان عليها سعي، لكن بعض النساء ممن تكون قدمت من خارج هذه البلاد (المملكة العربية السعودية)، وتلبست بالحج، وبقاؤها محدد بوقت، ومن معها لا ينتظرونها، ففي هذه الحالة الأظهر - والله أعلم - أن هذه ضرورة، فلا بأس أن يُفتى لها بأن تطوف لأجل هذه الضرورة، فتتحفظ وتجتهد في أن لا ينزل منها شيء وتطوف، ثم بعد ذلك إن ذبحت شاة لمساكين الحرم وتيسر لها ذلك؛ لأجل ما نقص من طوافها وهي حائض كان هذا هو الواجب، فإن لم يتيسر لها ذلك أو لم تستطع، فإنه يسقط عنها، لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وهذا الفعل في حال الضرورة؛ لأن غاية الأمر أن الطهارة واجبة في الطواف، والواجبات تسقط بما دون

هذا من الضرورات، فلهذا جاز لها أن تفعل هذا الفعل في هذه الحال، وأما إذا كانت يمكنها الانتظار حتى تطهر لكي تتم نسكها وجب عليها ذلك.

أركان الحج

- ١- الإحرام، وقيل: إنه شرط، ولا يصح الحج إلا بالدخول فيه.
- ٢- الوقوف بعرفة.
- ٣- طواف الإفاضة.

واجبات الحج

- ١- التجرد من المخيط.
- ٢- الإحرام من الميقات.
- ٣- الوقوف بعرفة إلى غروب الشمس، وأما الوقوف فيها ركن كما تقدم.
- ٤- المبيت بمزدلفة.
- ٥- المبيت بمنى.
- ٦- الرمي.

٧- الحلق أو التقصير.

٨- السعي في أظهر قولي العلماء كما تقدم.

٩- طواف الوداع.

وما عدا ذلك فإنه سنن، والأركان من ترك ركناً منها لم يتم نسكه إلا به، فإن كان الوقوف بعرفة فلا حج له، وإن كان طواف الإفاضة فإنه يأتي به؛ لأن وقته موسع.

ومن ترك واجباً فعليه دم. ومن ترك سنة فلا شيء عليه.

والواجب على الحجاج العناية بأمر الحج والاهتداء بهديه ﷺ والإتساء به كما حج لقوله ﷺ: (خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكُكُمْ)، والله أعلم.

جزى الله شيخنا خير الجزاء، ورفع منزلته وأعلى درجته، على هذا البيان الواضح، آمين.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس الموضوعات

- ١ مقدمة اللجنة العلمية بمؤسسة الشيخ بن باز الخيرية.....
- ٥ وصايا للحجاج وغيرهم.....
- ١٢ من آداب سفر الحج.....
- ١٥ تعريف العمرة والحج.....
- ١٥ فضل العمرة والحج.....
- ١٦ حكم العمرة ووقتها وحكم تكرارها.....
- ١٧ وجوب المحرم للمرأة في السفر.....
- ١٨ حكم الحج.....
- ٢٠ المواقيت.....
- ٢٣ أحوال المار على المواقيت.....
- ٢٤ الوصول إلى الميقات.....
- ٢٨ الدخول في النسك.....
- ٢٩ تعريف الإحرام.....
- ٢٩ إحرام الصغير.....
- ٣٠ إحرام الحائض والنفساء.....
- ٣١ ما يُشرع حال الدخول في النسك.....

- ٣٢ أنواع النسك
- ٣٣ حكم الاشتراط عند الإحرام
- ٣٤ محظورات الإحرام
- ٤٧ المداومة على التلبية ورفع الصوت بها
- ٤٨ الوصول إلى المسجد الحرام
- ٥٤ فسخ الحج إلى العمرة
- ٥٦ أركان العمرة
- ٥٦ واجبات العمرة
- ٥٧ أعمال يوم التروية
- ٦٦ أعمال يوم عرفة
- ٦٦ الوقوف بنمرة
- ٦٨ الوقوف بعُرنة
- ٧١ الوقوف بعرفة وبيان وقته
- ٧٦ موقفه ﷺ في عرفة
- ٧٧ من آداب الدعاء
- ٨٢ من الأدعية المنقولة عن النبي ﷺ
- ٨٦ فضل يوم عرفة

- التوجه إلى مزدلفة والمبيت فيها..... ٨٩
- وقوفه ﷺ عند المشعر الحرام..... ٩٢
- الرخصة للضعفة بالانصراف إلى منى بالليل..... ٩٣
- توجهه ﷺ إلى منى بعد صلاة الفجر والإسفار جداً..... ٩٥
- أعمال يوم النحر..... ٩٥
- التقاط الحصى لرمي جمرة العقبة..... ٩٧
- متى تنقطع التلبية؟..... ٩٥
- رمي جمرة العقبة..... ٩٧
- ذكر أعمال يوم النحر مرتبة..... ٩٧
- حكم تقديم بعض أعمال يوم النحر على بعض..... ٩٩
- حكم رمي جمرة العقبة ليلاً..... ١٠١
- أفضلية الحلق يوم النحر على التقصير..... ١٠٣
- بماذا يحصل التحلل الأول؟..... ١٠٥
- طواف الإفاضة وسعي الحج..... ١٠٦
- أعمال أيام التشريق..... ١٠٨
- حكم المبيت بمنى..... ١٠٨
- حكم البقاء بمنى نهراً..... ١٠٩

- ١١١ رمي الجمرات في أيام التشريق
- ١١٧ نزوله ﷺ بالأبطح في اليوم الثالث عشر
- ١١٩ طواف الوداع
- ١٢١ وقت رمي الجمار في أيام التشريق
- ١٢٣ التعجل في اليوم الثاني عشر
- ١٢٦ الرخصة للحائض والنفساء في ترك طواف الوداع
- ١٢٧ أجزاء طواف الإفاضة عن طواف الوداع
- ١٣٠ الحكم إذا حاضت المرأة ولم تطف طواف الإفاضة
- ١٣١ أركان الحج
- ١٣١ واجبات الحج
- ١٣٣ فهرس الموضوعات